ملفات قراءات إفريقية (١٠)

قراءات إفريقية

كيف رسمت الانتخابات

خريطة السلطة في إفريقيا جنوب الصحراء 2025؟

كيف رسمت الانتخابات

خريطة السلطة في إفريقيا جنوب الصحراء 2025؟

شهدت دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2025 استحقاقات انتخابية متباينة، عكست تعقيدات الواقع السياسي وتفاوت مسارات إعادة تشكل النظم السياسية.

في كوت ديفوار، جرت الانتخابات في سياق سياسي اتسم بتوترات عامة وانقسام داخل صفوف قوى المعارضة. وقد رافق العملية الانتخابية نقاش واسع في الأوساط السياسية والإعلامية حول طبيعة التنافس الانتخابي، على خلفية تداول اتهامات متبادلة بشأن استخدام حملات إعلامية مثيرة للجدل، إضافة إلى الجدل الذي أثاره عدم مشاركة بعض الشخصيات السياسية البارزة. وأسهمت هذه العوامل في إبراز تساؤلات متكررة حول إطار العملية الانتخابية ومستوى التعددية السياسية في البلاد.

أمّا بوروندي فقد خاضت انتخابات محلية وتشريعية مثّلت محاولة رسمية لإظهار مسار إصلاحي، لكنها عكست، في جوهرها، ميلاً لتكريس الحكم السلطوي أكثر من فتح المجال أمام تعددية سياسية.

وفي تنزانيا، كشفت الانتخابات الرئاسية عن جدل واسع حول الدور المتنامي للرئيسة سامية حسن ومستقبل الديمقراطية في البلاد، بينما أظهر الاستحقاق في الكاميرون استمرار هيمنة النظام وسط تصاعد تحديات داخلية واجتماعية.

أما الصومال فقد سجّلت نقاشاً معمقاً حول التحول نحو مبدأ «صوت واحد لكل مواطن»، بين طموح سياسي متأخر وواقع أمني هش.

وفي الجابون مثّلت الانتخابات محطة فاصلة، من تعديل قانوني أثار خلافات سياسية إلى سباق رئاسي تعددت فيه الترشيحات، وصولاً إلى فوز النظام الحاكم الذي ثبّت انتقال «أوليغي نغيما» من قائد انقلابي إلى رئيس منتخب.

وفي غينيا بيساو اكتسبت العملية الانتخابية اهتماماً دولياً لندرتها وتداعياتها المحتملة على استقرار البلاد، فيما كانت النهاية درامية بانقلاب ناعم للغاية ألغى العملية الانتخابية برمتها.

وهكذا قدّم عام 2025 مشهداً انتخابياً مضطرباً ومتعدد المسارات، كشف محدودية التحولات الديمقراطية في المنطقة مقابل تصاعد نفوذ الأنظمة الراسخة وتنامي دور الأزمات الاقتصادية والأمنية في تشكيل مسار الاستحقاقات.

وفي هذا الملف من قراءات إفريقية نتناول هذه الانتخابات برؤية تحليلية على النحو التالي:

> قدّم عام ٢٠٢٥ مشهداً انتخابياً مضطرباً ومتعدد المسارات

المحتويات

4 انتخابات 2025م وتكريس «السلطوية الانتخابية» في إفريقيا جنوب الصحراء.. الاتجاهات والمؤشرات

17 موسم الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء لعام 2025م: **التكاليف والتداعيات الاقتصادية**

28 دراسة تحليلية للإنتخابات الرئاسية في تنزانيا 2025

45 دراسة تحليلية للانتخابات الرئاسية في الكاميرون 2025

61 دراسة تحليلية للانتخابات الرئاسية في الجابون 2025م

77 الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار2025: **سؤال المشروعية واستراتيجية المعارضة**

89 ولاية واتارا الرابعة: **قراءة في مآلات النظام السياسي الإيفواري**

99 الانتخابات الرئاسية في مالاوي 2025م: **تحليل للمشهد السياسي، والسيناريوهات المحتملة**

108 الكاميرون على مفترق طرق: **انتخابات 2025م بين هيمنة النظام وتصاعُد التحديات الداخلية**

118 ملامح المشهد في ناميبيا، ماذا بعد تنصيب أول رئيسة في تاريخ البلاد؟

128 الانتخابات التشريعيَّة والبلديَّة في بوروندي 2025م: **محاولة للإصلاح أم جولة جديدة لتوطيد الحكم السُّلطوي؟**

133 الانتخابات الرئاسية في تنزانيا... **هل تقضي سامية حسن على مستقبل الديمقراطية؟**

138 ما الأسباب التي تجعل الانتخابات العامة في غينيا-بيساو محور اهتمام دولي واسع؟

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله أحمد

مدير التحرير
بسام المسلماني

سكرتير التحرير
عصام زيدان

www.qiraatafrican.com

قراءات إفريقية

f m s t y E c

انتخابات 2025م وتكريس «السلطوية الانتخابية» في إفريقيا جنوب الصحراء.. الاتجاهات والمؤشرات

أ. ربيع أبو زامل
باحث في العلاقات الدولية والشؤون الإفريقية

منذ دخول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرحلة «التحول الديمقراطي»، في تسعينيات القرن الماضي، ترسخ لدى بلدانها إجراء انتخابات تعددية، لا تزال مخرجات- غالبيتها- تكشف عن اتجاهاتٍ عامة تتجاوز خصوصيات كل حالة، لتُعبّر في الأخير عن ترسيخ نمطٍ عام يمكن وصفه بالنظم «السلطوية الانتخابية»، هذا النمط يحتفظ بالشكل الانتخابي العام وآلياته المختلفة، لكنه يفرغه من مضمونه التنافسي، حيث بات يستخدم الانتخابات كمجرد آلية إجرائية لإضفاء الشرعية على النظم الحاكمة أو المساهمة في احتكارها للسلطة لسنواتٍ عديدة.

وخلال عام 2025م، شهد 12 بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء انتخابات تعددية على أكثر من مستوى، رئاسية وتشريعية، تراوحت نتائجها بين تحقيق «انتقال ديمقراطي»، وتعزيز سيطرة النظام الحاكم أو استمراره في السلطة، أو أنها أفضت إلى انقلاب عسكري على النظامين السياسي والانتخابي.

والبلدان الإفريقية التي أجرت انتخابات (رئاسية وتشريعية) في 2025م، هي: «جزر القمر، وتوجو، والجابون، وبوروندي، ومالاوي، وسيشل، والكاميرون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وغينيا بيساو» علاوةً على انتخابات في جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا كوناكري، لن يتم التطرق إلى نتائجها كونها خارج إطار توقيت كتابة الورقة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على مخرجات انتخابات 2025 في إفريقيا جنوب الصحراء, وتقييم أبرز نتائجها, علاوةً على معالجة إشكالية بحثية تدور حول التحقق من التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى ساهمت انتخابات 2025 في تكريس النظم «السلطوية الانتخابية» في البلدان الإفريقية, التي لا تزال عالقةً في عملية الانتقال الديمقراطي؟

كما تسعى الورقة إلى إثبات صحة أو نفي الفرض الآتي: كلما أُجريت الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء؛ ترسخت «النظم السلطوية الانتخابية».

منهجية البحث:

ولتحقيق أغراضها البحثية؛ تعتمد الورقة على عدد من الأدوات والأساليب المنهجية, منها أسلوب دراسات الحالة للمقارنة بين التجارب الانتخابية الإفريقية المختلفة في 2025م, إلى جانب أدوات التحليل الكمّي والكيفي لعدد من المؤشرات القابلة للقياس, استناداً إلى مقاربة «السلطوية الانتخابية»؛ باعتبارها تقدّم نهجاً تحليلياً يساهم في استخلاص الاتجاهات العامة للانتخابات في إفريقيا, وكذا إمكانية فهم الكيفية التي استخدمت بها الحكومات الإفريقية انتخابات 2025 كآلية لبقائها أو إعادة احتكارها للسلطة.

ويمكن تناول مخرجات انتخابات 2025 في إفريقيا جنوب الصحراء, من خلال المحاور الآتية:

أولاً: مدخل تمهيدي.. مقاربة «السلطوية الانتخابية».

ثانياً: إفريقيا ومؤشر الديمقراطية الانتخابية.

ثالثاً: حصاد انتخابات 2025م.

رابعاً: مؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في انتخابات 2025م.

أولاً: مدخل تمهيدي.. مقاربة «السلطوية الانتخابية»:

تُعدّ «النظم السلطوية الانتخابية» أحد إفرازات التحول الديمقراطي الذي شهدته البلدان الإفريقية التي علقت في عملية الانتقال منذ التسعينيات, بعد تفكك أنظمة الحزب الواحد التي كانت سائدةً في فترة ما بعد الاستقلال. ويُعرف نظام «السلطوية الانتخابية» بأنه: نمط حكم يُقدّم ديمقراطيةً تعددية «زائفة» على المستويين المحلي والوطني, حيث يجرّد العملية من فعاليتها الحقيقية, فالنتائج تكاد تكون معروفة سلفاً, مع إمكانية تنظيم الانتخابات بصورة دورية متكررة, وبالتالي هو نظام يجمع بين خصائص النظم السلطوية التقليدية والديمقراطية الليبرالية, وعليه؛ تبدو المنافسة الانتخابية حقيقية لكنها غير عادلة.

وسبق أن قدّم شيدلر (Schedler 2006) أحد أوائل الإسهامات في فهم طبيعة الانتخابات السلطوية, حيث طرحها بوصفها «مباراة مزدوجة

المستويات»، في مستوى أدنى: تجري المنافسة المباشرة على أصوات الناخبين، بينما يدور في مستوى أعلى: صراع موازي حول القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، تتخذ فيه الحكومات قراراتها بشأن الاستمرار في تبنّي إستراتيجيات التلاعب الانتخابي أو المضي في مسار الإصلاح، وتقرر قوى المعارضة ما إذا كانت ستقاطع الانتخابات أو تشارك فيها، وما إذا كانت ستقبل العملية ونتائجها أو ستخوض صراعاً لاعتراضها، كما يحدد موظفو الدولة ووكلاؤها درجة ولائهم للنظام، وما إذا كانوا سيعملون لخدمته أو يتصرفون باستقلالية عنه.

أما على مستوى المباراة المباشرة للمنافسة الانتخابية؛ فتختار الحكومات والمعارضة إستراتيجيات الحشد والتعبئة، بينما يحدد المواطنون بدورهم مستوى دعمهم للنظام أو ابتعادهم عنه، هذا التنافس على المستويين يجري في ظل حالة مزدوجة من عدم اليقين؛ عدم يقين يتعلق بنتائج الانتخابات ذاتها، وآخر يرتبط بنقص المعلومات حول نيات الفاعلين وإستراتيجياتهم.

مع ذلك؛ فإن النتائج النهائية للعملية الانتخابية ليست انعكاساً لإرادة الناخبين وحدهم، ولا نتاجاً للتلاعب السلطوي فحسب، بل هي حصيلة تفاعل بين الاثنين معاً.

(جدول 1): مقارنة بين النظم الديمقراطية والسلطوية الانتخابية والسلطوية المغلقة:

	الديمقراطية الليبيرالي	السلطوية الانتخابية	السلطوية التقليدية
الانتخابات	تُحترم بشكل منهجي	موجودة وذات مغزى، لكن تُنتهك بشكل منهجي لصالح الحزب الحاكم	غائبة، أو مختزلة أو شكلية
الحريات المدنية	يُنظر إليها باعتبارها الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة	يُنظر إليها على أنها الطريق الأساسي للوصول إلى السلطة	غائبة، أو مختزلة أو شكلية
وضع المعارضة	تتنافس مع الحزب الحاكم، على أساس تكافؤ الفرص بدرجة أو بأخرى	المعارضة الرئيسية قانونية، وقادرة على المنافسة علناً، لكنها تعاني من عدم تكافؤ؛ بسبب إساءة استخدام السلطة من قِبَل النظام	المعارضة الرئيسية محظورة، أو تعمل في السر، أو في المنفى
مستوى عدم اليقين	مرتفع	يوجد قدر من عدم اليقين، غالباً ما تشعر السلطة بضغط منخفض	منخفض

وكما يشير (الجدول 1)- الذي يوضح الفروق الرئيسية بين النظم الديمقراطية والسلطوية الانتخابية والسلطوية المغلقة- فإن السمة المميزة للسلطوية الانتخابية هي «المنافسة غير العادلة».

وبينما تتسم النظم الاستبدادية التقليدية بغياب المنافسة تماماً، وبالتالي غياب عدم اليقين، وبينما تتسم الديمقراطيات بالمنافسة النزيهة، تُعرف الأنظمة السلطوية الانتخابية بوجود منافسة حقيقية، غالباً شديدة، لكنها غير عادلة، فالمؤسسات الديمقراطية الشكلية تظل ذات مغزى، كما أن أحزاب المعارضة تكون قانونية وتعمل في العلن وتخوض الانتخابات بجدية، ومع ذلك؛ فهي تتعرض للمراقبة والمضايقة وأحياناً للعنف، ويكون وصولها إلى وسائل الإعلام والتمويل محدوداً، كما تُسيّس المؤسسات الانتخابية والقضائية وتُستخدم كأدوات ضدها، وغالباً ما تشوب الانتخابات عمليات تزوير وترهيب وغيرها من أشكال الانتهاكات الانتخابية.

مع ذلك؛ فإن هذا القدر من عدم النزاهة لا يمنع حدوث تنافس فعلي، أو حتى تحقيق المعارضة انتصارات بين حينٍ وآخر، وبعبارةٍ أخرى: بينما يستطيع المسؤولون في الأنظمة السلطوية التقليدية المغلقة أن يطمئنوا عشية الانتخابات، لأن الجميع الحكام والمعارضة على حدٍّ سواء يتوقعون فوزاً مؤكداً للسلطة، فإن ذلك الأمر لا ينطبق في الأنظمة السلطوية الانتخابية؛ إذ لا يمكن لأطراف العملية ولاعبيها الاطمئنان مسبقاً.

ثانياً: إفريقيا ومؤشر الديمقراطية الانتخابية:

خلال الأعوام الماضية، تراجعت مستويات الديمقراطية- بشدة- في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ يعود هذا التراجع جزئياً إلى سلسلة من الانقلابات في منطقة الساحل بين عامي 2020م و2025م، إضافةً إلى تزايد النزعة السلطوية في دولٍ مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وموزمبيق، وتوغو.

(شكل 1): 50% من الأفارقة يعيشون تحت ظل أنظمة انتخابية سلطوية:

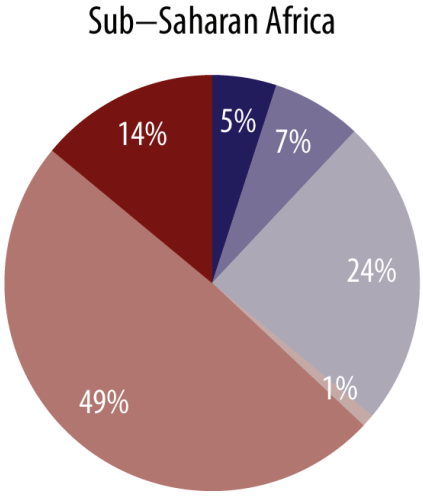

ووفق مؤشر الديمقراطية الانتخابية لعام 2024م Electoral Democracy Index ؛ تُشكّل «النظم السلطوية الانتخابية» موطناً لـ49% من سكان القارة، في بلدان الكاميرون، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. في حين تضم السلطويات

التقليدية الجابون والنيجر، بعد أن جرى تخفيض تصنيف البلدان من سلطويات انتخابية إلى سلطويات مغلقة عقب وقوع انقلابات 2023م، ورفض سلطاتهما الانتقالية إجراء انتخابات أو تأجيلها باستمرار.

كما يبين (شكل 2) أن إفريقيا جنوب الصحراء تضم أكبر نسبة من السكان الذين يعيشون في أنظمة «المنطقة الرمادية»، أي ليست ديمقراطية أو سلطوية صريحة، حيث يوجد 24% منهم في ديمقراطيات انتخابية رمادية، على غرار كينيا ونيجيريا وزامبيا، بينما يعيش 7% في ديمقراطيات انتخابية كبوتسوانا وجامبيا والسنغال. ويتبقى دولتان فقط في الإقليم تصنفان كديمقراطيات ليبرالية، تمثلان 5% من السكان، وهما سيشل وجنوب إفريقيا، مع الإشارة إلى أن الأخيرة استعادت وضعها كديمقراطية ليبرالية عام 2024م؛ بعد أن كانت تُصنّف كديمقراطية انتخابية لأكثر من عقد.

كما تضم المنطقة أكبر عدد من الدول المتجهة نحو الحكم السلطوي، إذ يبلغ عددها 16 دولةً (31% من دول المنطقة)، وهي: بوركينا فاسو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجزر القمر، والجابون، وغينيا كوناكري، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزمبيق، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، والسودان، وتنزانيا. كما تضم خمس دول تتجه نحو الديمقراطية (أي 10% من دولها): بنين، ليسوتو، جامبيا، سيشل، وزامبيا.

(شكل 2): تاريخ النظم الإفريقية خلال الفترة 1974–2024م:

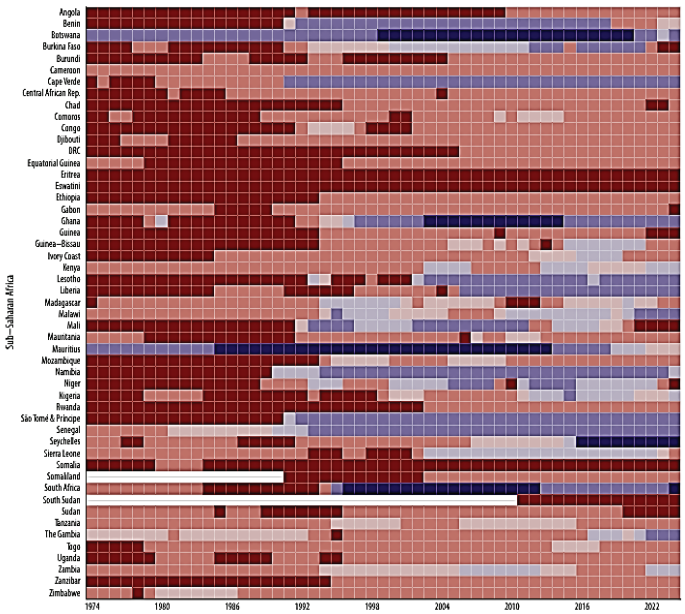

المصدر: تصنيف «أنظمة العالم» Regimes of the World – RoW الذي طوره معهد V-Dem.

علاوةً على ذلك؛ غالبية دول إفريقيا جنوب الصحراء كانت وما زالت تميل إلى الأنظمة السلطوية الانتخابية (المنطقة الرمادية) بدرجات مختلفة, منذ عام 1974م.

ثالثاً: حصاد انتخابات 2025م:

تقدّم الورقة, في هذه الجزئية, قراءةً عامة في حصاد الانتخابات العامة التي أُجريت/ تأجلت/ أُلغيت في بلدان إفريقية عام 2025م (الجدول 2), بالتركيز على خمسة اتجاهات رئيسية.

(جدول 2): التقويم الانتخابي لإفريقيا جنوب الصحراء لعام 2025م:

الدولة	نوع الانتخابات	تاريخ الاستحقاق
1 - جزر القمر	التشريعية	يناير
2 - توغو	مجلس الشيوخ	فبراير
3 - الجابون	الرئاسية والتشريعية	أبريل
4 - بوروندي	تشريعية	يونيو
5 - مالاوي	الرئاسية والتشريعية	سبتمبر
6 - سيشل	الرئاسية والتشريعية	سبتمبر
7 - الكاميرون	الرئاسية	أكتوبر
8 - كوت ديفوار	الرئاسية	أكتوبر
9 - تنزانيا	التشريعية	أكتوبر
10 - غينيا بيساو	الرئاسية	نوفمبر
11 - جمهورية إفريقيا الوسطى	التشريعية	ديسمبر
12 - غينيا كوناكري	رئاسية وتشريعية	ديسمبر
13 - ناميبيا	المحليات	نوفمبر وديسمبر

الاتجاه الأول: الانتخابات كأحد آليات توريث السلطة:

من بين الدول التي شهدت انتخابات في 2025م: مارست دولتا جزر القمر وتوغو العملية الانتخابية؛ باعتبارها آلية لتوريث السلطة.

بالنسبة لجزر القمر (ذات الغرفة البرلمانية الواحدة):

اكتسح الحزب الحاكم «المؤتمر من أجل تجديد جزر القمر» بقيادة الرئيس غزالي عثماني, الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 12 يناير 2025م, والتي شارك فيها نحو 340 ألف ناخب مسجل؛ من إجمالي عدد السكان المقدر بحوالي 870 ألف مواطن.

وبموجب نتائجها؛ أبقى الحزب على أغلبيته البرلمانية بـ31 عضواً من أصل

33, كان بينهم نجل الرئيس نور الفتح, الذي سبق أنه عيّنه غزالي أميناً عاماً للحكومة في يوليو 2024م؛ تمهيداً لاستكمال مسيرته في الحكم, بعد أن أعلن ولأول مرّة اعتزامه تسليم رئاسة الحزب والسلطة إليه عند ترك منصبه في 2029م.

وسبق أن أُعيد انتخاب غزالي, في 2024م, في عملية اعتبرتها المعارضة «انقلاباً دستورياً», إذ يُتهم غزالي, الذي وصل إلى السلطة أول مرّة بانقلاب عام 1999م وعاد عبر الانتخابات عام 2016م, بإجراء تعديلات دستورية عام 2018م ألغت نظام تداول الرئاسة بين الجزر الثلاث, ومنحته حق الترشح لولايةٍ ثالثة, إضافةً إلى إلغاء مناصب نواب الرئيس, وذلك في سياق تاريخ سياسي مضطرب, شهد نحو 20 انقلاباً أو محاولة انقلاب في جزر القمر منذ استقلالها عام 1975م.

توغو:

وبخطى أكثر سرعة نحو تعزيز «السلطوية الانتخابية»؛ أجرت توغو في 15 فبراير 2025م أول انتخابات لمجلس الشيوخ, بعد اعتماده رسمياً بموجب تعديلات دستورية, نصّت على برلمان من مجلسين يضم «الجمعية الوطنية» و«مجلس الشيوخ», وفي هذه الانتخابات, جرى انتخاب 41 عضواً من أصل 61 باقتراع «غير مباشر» من قِبَل أعضاء المجالس البلدية والإقليمية, أما العشرون مقعداً المتبقية فقد جرى تعيينها من قِبَل رئيس مجلس الوزراء فوريه غناسينغبي في 5 مارس.

وإجمالاً؛ حاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية UNIR أغلبيةً تشريعية مطلقة, في حين حصلت بعض الأحزاب الصغيرة على نسبة من الأصوات, في وقتٍ أعلنت فيه قوى معارضة رئيسية مقاطعة الانتخابات, التي وصفتها بأنها «انقلاب دستوري», معبّرةً عن مخاوفها من أن حزمة الإصلاحات التي تأتي ضمنها هذه الانتخابات ستُمكّن غناسينغبي من البقاء في السلطة إلى أجلٍ غير مسمى, كما لم تمنح وسائل الإعلام الأجنبية الاعتماد لتغطية هذه الانتخابات.

وكانت توغو قد أجرت الانتخابات الرئاسية لعام 2025م في مارس 2024م عندما صوّت المشرعون في الجمعية الوطنية, التي يهيمن عليها الحزب الحاكم, لاعتماد تغيير دستوري يحد من حق المواطنين في التصويت مباشرةً لاختيار رئيس البلاد, وقد كانت النتيجة هي خلق طريق غير متنازَع عليه للرئيس فوريه غناسينجبي (أصبح رئيساً للوزراء بموجب التعديل الدستوري, وبات منصب الرئيس شرفياً) لتمديد قبضته على السلطة التي استمرت عشرين عاماً, وإدامة سلالة العائلة التي استمرت قرابة 60 عاماً في حكم هذه الدولة الساحلية الواقعة في غرب إفريقيا, والتي يبلغ عدد سكانها 9.3 ملايين نسمة, مما يشير إلى أن انتخابات 2025 تُعدّ تتويجاً لإستراتيجيةٍ

استمرت لسنواتٍ طويلة لتفكيك المؤسسات الديمقراطية الناشئة في توغو.

الاتجاه الثاني: الانتخابات والتأبيد في السلطة:

ويمثل هذا الاتجاه بلدان منها: الكاميرون، وكوت ديفوار، وتنزانيا.

ففي الكاميرون:

أسفرت الانتخابات الرئاسية، في 12 أكتوبر 2025م، عن إعادة انتخاب بول بيا (93 عاماً) في ولايةٍ ثامنة على التوالي، بنسبة تفوق 53% من الأصوات، متقدماً على منافسه الرئيسي عيسى تشيروما الذي حصد 35% من الأصوات من بين 10 آخرين. وهذه الانتخابات شهدت استبعاد المعارض البارز موريس كامتو، وسط انتقادات واتهامات واسعة النطاق بالتزوير والعنف الانتخابي، بالتزامن مع رفض المجلس الدستوري جميع الالتماسات التي تطعن في صحة الانتخابات.

وفي كوت ديفوار:

أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية- أُجريت في 25 أكتوبر -2025 عن اكتساح الرئيس المنتهية ولايته، الحسن واتارا (84 عاماً)، بنسبة 89.8%، كما مُنع منافسوه الرئيسيون، على رأسهم لوران غباغبو من الترشح. وجاءت تقارير الانتخابات متذبذبة، بين إعلان مراقبين من الـ«إيكواس» (الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) بأن العملية الانتخابية أُجريت بشكل سلمي، وإشارات المجتمع المدني إلى البيئة السياسية المقيدة واستبعاد المرشحين الرئيسيين، وكذا وصف المعارضة الإيفوارية الانتخابات بـ«الانقلاب المدني».

أما تنزانيا:

فقد شهدت هي الأخرى اكتساح الرئيسة سامية حسن صولحو (66 عاماً) للانتخابات، التي أُجريت يوم 29 أكتوبر 2025م، بنسبة اقتربت من 98% من الأصوات، بعد منافسة 16 آخرين، ووصلت نسبة الإقبال نحو 87% زيادةً عن عام 2020م بـ50%، وجرت الانتخابات وسط انقطاع عام للإنترنت وانتشار أمني كثيف، في وقتٍ أثار فيه مراقبون مخاوف بشأن حوادث عنف، وقيود مفروضة على وسائل الإعلام، واستبعاد أبرز مرشحي المعارضة.

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى:

أعلن المجلس الدستوري، منتصف نوفمبر 2025م، قائمة المرشحين المقبولين لخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في 28 ديسمبر، وضمت القائمة 7 أسماء، أبرزهم الرئيس المنتهية ولايته فوستان أركانج توادیرا (69 عاماً)، الذي يسعى إلى ولاية ثالثة بعد تعديل دستوري مثير للجدل تم تمريره عام 2023م، ووصفته المعارضة بأنه يكرّس هيمنة السلطة ويقوّض العملية الانتخابية.

الاتجاه الثالث: الانتخابات كآلية لإدارة التعددية «الإثنية»:

بوروندي:

كان عام 2025م حافلاً بالانتخابات في بوروندي، وقد حقق «الحزب الوطني للديمقراطية والتنمية» الحاكم انتصارات كبيرة في انتخابات «الجمعية الوطنية» (الغرفة الدنيا) التي أُجريت يوم 5 يونيو، بنسبة قياسية تخطت 96%؛ ليحصد جميع المقاعد البالغ عددها 100 مقعد، حسب بيانات رسمية أشارت إلى أن باقي الأحزاب لم تتجاوز العتبة الدستورية اللازمة للمشاركة، والمقدرة بـ2% من الأصوات، ومن المقرر إضافة 11 عضواً بالتعيين؛ لضمان التمثيل الإثني والجندري، وفق اتفاقات أروشا للسلام لعام 2000م، الذي وضع حداً للحرب الأهلية التي دامت عقوداً بين إثنيتي الهوتو والتوتسي، وما تلاها من حصص منصوص عليها في دستور 2018 (60% للهوتو) و(40 للتوتسي)، مع تمثيل أقلية للجماعة الأصلية «الباتو».

وفي 23 يوليو، أجرت بوروندي انتخابات مجلس الشيوخ، والتي أفضت أيضاً إلى فوز الحزب الحاكم بجميع المقاعد الـ13 بعد تخفيضها من 39 مقعداً، بموجب إصلاح إداري عام 2023م الذي قلّص عدد مقاطعات البلاد من 18 إلى 5، وبحسب اللجنة الوطنية للانتخابات؛ تم انتخاب عشرة شيوخ بشكلٍ غير مباشر من قِبَل مستشاري المناطق واحد من إثنية الهوتو وآخر من التوتسي عن كل من المقاطعات الخمس التي تمثل البلاد، في حين خُصّصت ثلاثة مقاعد لإثنية الباتو لضمان تمثيل الأقليات. ويخدم النواب المنتخبون في الغرفتين فترة ولاية مدتها 5 سنوات، بعد أن أبقت التعديلات الدستورية لعام 2018م على هذه الفترة، مع تمديد فترة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات.

وعلى خلاف المجلس السابق، الذي ضم ثلاثة أعضاء معارضين، بات الحزب الحاكم يسيطر على جميع المقاعد، ما يعني فعلياً إلغاء التمثيل المعارض، ورغم تكريس نظام تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية والمجموعات العرقية وفق اتفاق أروشا، ودستور البلاد، فلا يزال العنف السياسي والانتخابي يسود البلاد، فالحزب الحاكم المنتمي لعرقية «الهوتو» التي تمثل الأغلبية لا يزال يستحوذ على السلطة بالكامل، الأمر الذي أدى إلى تقويض تقاسمها وغياب المساءلة، وسط انتقاداتٍ حادة للعملية الانتخابية واستبعاد نزاهتها.

وبالنظر إلى المحاصصة العرقية برلمانياً، في بورندي التي يشكلها 85% من الهوتو و14% التوتسي و1% من التوا (الباتو)، تكشف انتخابات 2025 عن إعادة تكريس «السلطوية الانتخابية» كآلية لإدارة التعددية الإثنية في بوروندي.

الاتجاه الرابع: الانتخابات وشرعنة الانقلابات العسكرية:

الجابون:

في 12 أبريل، أجرت الجابون أول انتخابات رئاسية لها منذ انقلاب 2023

(الذي جاء مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية العامة آنذاك)، وقد أسفرت النتائج عن فوز حاسم بنسبة تناهز 95% للرئيس الانتقالي وقائد الانقلاب بريس أوليغي نغيما، الذي ترشح بصفته مستقلاً لكنه حظي بدعم من جميع الأحزاب الكبرى، وسط إقبال كبير بلغ نحو 70%، وحديث مراقبين دوليين بأن الانتخابات أُجريت بشفافية وفق الإطار التشريعي المعتمد.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية، بعد انقلاب 2023 في الجابون، فقدت شهدت الانتخابات التشريعية التي أُجريت في سبتمبر وأكتوبر فوز حزب «الاتحاد الديمقراطي للبنائين»، الذي يتزعمه نغيما، وسط إشارات بأن العملية شهدت مخالفات انتخابية في مقابل تأكيد مراقبين بأنها كانت «حرة وشفافة».

غينيا بيساو:

عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات المتنازع عليها في غينيا بيساو، الرئاسية والتشريعية، التي جرت يوم 23 نوفمبر 2025م، أعلنت مجموعة من كبار ضباط الجيش في غينيا بيساو، سيطرتها على البلاد، وتعليق العملية الانتخابية، مع عزل الرئيس عمر سيسوكو إمبالو، لتشهد غينيا بيساو، التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من مليوني نسمة، وتُعدّ احدة من أفقر دول العالم، أكثر من عشرة انقلابات عسكرية أو محاولة انقلاب منذ عام 1980م، إضافةً إلى محاولتين للإطاحة بإمبالو، آخرهما في ديسمبر 2023م.

الاتجاه الخامس: الانتقال الديمقراطي السلس:

ويمثل هذا الاتجاه: مالاوي، وسيشل.

بالنسبة لمالاوي:

أسفرت الانتخابات التي أُجريت منتصف سبتمبر 2025م في مالاوي عن فوز مرشح حزب «التقدم الديمقراطي» بيتر موثاريكا– الرئيس السابق بين عامي 2014م و2020م، بنسبة تخطت 56%، وجاء ثانياً الرئيس المنتهية ولايته لازاروس تشاكويرا بنسبة 33.0%. كما أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن فوز حزب التقدم الديمقراطي بـ77 مقعداً بما يمثل 33.6%، في حين حصل المرشحون المستقلون على 71 مقعداً بنسبة 31%، في حين حصل حزب الرئيس المنتهية ولايته على 53 مقعداً بنسبة تخطت 23%، وسط إقبال على الانتخابات بـ76.4% من الناخبين المسجلين، وأكد مراقبون نزاهة الانتخابات.

وفي سيشل:

أفضت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في أكتوبر 2025م في سيشل إلى فوز زعيم المعارضة باتريك هيرميني، متفوقاً على الرئيس المنتهية ولايته ويفيل رامكالاوان، وحصل هيرميني على 52.7% من الأصوات، بينما نال رامكالاوان 47.3%، كما تمكن حزب هيرميني «سيشل المتحدة» من السيطرة الكاملة على الحكومة، بعد فوزه بالأغلبية البرلمان في الانتخابات العامة

في سبتمبر 2025م.

رابعاً: مؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في انتخابات 2025م:

استناداً إلى الاتجاهات السابقة؛ ستشرع الورقة في استكشاف بعض المؤشرات؛ لاختبار إلى أي مدى ساهمت انتخابات 2025 في تعزيز وتكريس ممارسات النظم السلطوية الانتخابية, هذه المؤشرات مستخلصة من الخصائص العامة لهذه النظم وبيانات «تقرير الديمقراطية 2025», على أن يتم ترميز كل حالة انتخابية في كل مؤشر بـ«الإيجابية» إذا كانت تعكس درجةً من النزاهة الانتخابية, أو «سلبية» عندما تميل إلى تكريس «السلطوية الانتخابية» حسبما يبين (الجدول 3).

(الجدول 3): مؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في انتخابات 2025م:

الدولة	التعددية الحزبية	المنافسة الفعلية	العنف والإكراه	التلاعب المؤسسي	المشاركة الانتخابية	خلاصة مؤشرات الحالة
جزر القمر	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	هيمنة للحزب الحاكم, ومسار انتخابي لتوريث الحكم, مع تكريس «السلطوية الانتخابية».
توجو	سلبي	سلبي	محدود	سلبي	سلبي	هندسة لنتائج انتخابات «الشيوخ», بعد إصلاح دستوري حد من المشاركة الانتخابية المباشرة.
الجابون	سلبي	سلبي	سلبي/ محدود	سلبي	سلبي	انتخابات «شرعنة الانقلاب», وسط تلاعب مؤسسي قوي وشرعية شكلية.
بوروندي	سلبي	سلبي		سلبي	سلبي	إعادة تكريس «السلطوية الانتخابية» عبر آليات المحاصصة الإثنية برلمانياً.
مالاوي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	حالة «انتقال ديمقراطي» وسط انتخابات تنافسية.
سيشل	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	تحول ديمقراطي ناجح, بعد التناوب السلمي واستعادة سيطرة المعارضة.
الكاميرون	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	انتخاب بول ليا, وسط بيئة انتخابية مقيدة وتلاعب مؤسسي, أفضى إلى «تأبيد في السلطة».
كوت ديفوار	سلبي	سلبي	متوسط	سلبي	متوسط	استبعاد للمرشحين الحقيقيين, و«انقلاب مدني» حسب تعبير المعارضة.
تنزانيا	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	متذبذب (تقارير متضاربة)	نتائج رسمية ساحقة, وسط قيود واستبعاد المعارضة, ما يكرس «السلطوية الانتخابية».
غينيا بيساو	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	انتخابات أفضت إلى انقلاب عسكري.

خاتمة:

استناداً إلى مخرجات واتجاهات انتخابات 2025، ومؤشرات ممارسة «السلطوية الانتخابية» في إفريقيا، يمكن القول إن العمليات الانتخابية التي شهدتها البلدان الإفريقية في 2025م تُعبّر في مجملها عن تكريس نمط «النظم السلطوية الانتخابية» داخل القارة، وفقاً للنتائج التالية التي توصلت إليها الورقة:

- غالبية البلدان الإفريقية لديها تعددية حزبية، لكنها تعمل في بيئة سياسية مقيدة، حيث عادةً ما تعمل السلطات على تقويض الأحزاب الحقيقية عبر ممارسات سلطوية تقلّص دورها، على غرار اعتقال قياداتها، كما في حالة جزر القمر.
- يُعزى اتجاه «النظم السلطوية الانتخابية» نحو تقييد التعددية الحزبية والحريات المجتمعية المختلفة؛ إلى الرغبة في السيطرة على المجالس التشريعية والنيابية؛ بغية تخطي أية عراقيل حزبية أو مجتمعية، قد تمنعها مستقبلاً من سن القوانين والتشريعات التي ربما تخدم مصالحها، وتحتاج في الوقت ذاته إلى أغلبية نيابية.
- نسبة معتبرة من البلدان الإفريقية، التي نظمت انتخابات في 2025، شهدت أعمال عنف واسعة النطاق صاحبت العملية الانتخابية، كما في حالة تنزانيا، وثمة خطورة من تزايد العنف الانتخابي، الذي قد يدفع البلدان الإفريقية إلى الفوضى وعدم الاستقرار، ما يجعلها رهينةً وعرضةً للانقلابات العسكرية التي زادت وتيرتها في السنوات الأخيرة، وكان أبرز مثال عليها حالة غينيا بيساو.
- اعتادت النظم السلطوية الانتخابية ممارسة «التلاعب المؤسسي» على غرار كوت ديفوار وجزر القمر وتوجو، لتعزيز موقفها قبيل إجراء الانتخابات، لإعادة تشكيل قواعد العملية الانتخابية والمشهد السياسي العام، بآليات دستورية (تعديلات وإصلاحات) أو سن قوانين جديدة.
- المشاركة المرتفعة نسبياً في انتخابات 2025- وفقاً للتقارير الرسمية والمستقلة- تكشف عن مفارقة واضحة، تتمثل في ارتفاع حجم المشاركة كلما أعلنت المعارضة مقاطعة الانتخابات، هذه المفارقة قد تكون مرتبطة بعدم دقة البيانات المعلنة بشأن أعداد الناخبين، أو غياب النزاهة عن المراقبين وبعثات مراقبة الانتخابات، وفي جانبٍ آخر قد تُعبّر عن ضعف المعارضة نفسها وغياب البديل القوي.
- عملية المقاطعة نفسها من جانب المعارضة باتت ظاهرة بنيوية داخل المشهد السياسي والانتخابي في إفريقيا، أكثر من كونها مجرد ردّ فعل يستبق الانتخابات.
- ساهمت انتخابات 2025 في تعزيز اتجاهات «توريث» الحكم، كما في

حالتي جزر القمر وتوجو، أو «التأبيد» في السلطة كما في انتخابات الكاميرون وكوت ديفوار وتنزانيا، أو «شرعنة» الانقلابات العسكرية كما في حالتي الجابون وغينيا بيساو.

▪ ثمة ضرورة لإعادة النظر في مسألة المحاصصة العرقية برلمانياً في حالة بورندي التي يشكلها 85% من الهوتو و14% التوتسي و1% من التوا، حيث تثار تساؤلات حول جدواها في ظل استمرار سيطرة النظام الحاكم المنتمي إلى الهوتو على البلاد منذ توقيع اتفاق أروشا، ما هي الآليات التي تضمن فعالية المحاصصة، وضمان وجود تقاسم فعلي للسلطة؟.

إجمالاً:

بعد رصد أبرز مخرجات انتخابات 2025، من منظور مقاربة «السلطوية الانتخابية»، يتبين أن الاتجاهات الانتخابية في 2025م تكشف أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لم تتخط بعدُ عملية «الانتقال والتحول الديمقراطي» التي لا تزال عالقةً فيها منذ التسعينيات، مع تحايل الحكومات والنظم الإفريقية على شعوبها من خلال إجراءات شكلية، أو عبر آليات دستورية ومؤسسية وقانونية وأمنية مختلفة؛ لتخطي إرادة الناخبين.

تأسيساً على ما سبق:

يمكن القول إن الورقة قد تحققت من الفرض القائل: كلما أُجريت الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء؛ ترسخت «النظم السلطوية الانتخابية»، مع ذلك تبقى النتائج التي حققتها مالاوي وسيشل بادرة أمل في تجاوز الأفارقة «النظم السلطوية» السياسية والانتخابية على السواء، والدخول في مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي، تُحترم فيها إرادة الشعوب في اختيار مَن يحكمها.

وفي الختام؛ تقترح الورقة إجراء مزيد من الدراسات والبحوث لاستكشاف لماذا نجت «مالاوي وسيشل» من ظاهرة السلطوية الانتخابية، بينما علقت فيها غالبية البلدان الإفريقية خلال عام 2025م.

موسم الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء لعام 2025م:

التكاليف والتداعيات الاقتصادية

بقلم / د. مجدي محمد محمود آدم
باحث متخصص في الشئون الاقتصادية الافريقية

مما لا شك فيه أنّ إجراء الانتخابات في دولة إفريقية بحدّ ذاته، يُعدّ مؤشرًا للاستقرار السياسي، بصرف النظر عن نزاهتها، أو الممارسات التي تتم فيها. غير أنّ للانتخابات تأثيرًا مباشرًا على الاستقرار الاقتصادي. من ناحية أخرى، فهناك تكاليف مباشرة مرتفعة لهذه الانتخابات، مقارنةً بدول العالم الديمقراطي، وتكاليف أخرى متعلقة بالتمويل السياسي، والرشاوى الانتخابية، فضلًا عن تكاليفها غير المباشرة المتمثلة في تداعيات اقتصادية سلبية أخرى تنشأ نتيجة العنف الانتخابي، والتزوير، وتأثيراتها على الاستقرار السياسي، والسلم الأهلي.

ومن هنا حاولت من خلال هذه المقالة الوقوف على التكاليف المباشرة وغير المباشرة للانتخابات في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتداعياتها على الاقتصاد، مع إبراز بعض النماذج. وذلك من خلال المحاور التالية:

أولًا: انتخابات إفريقيا جنوب الصحراء لعام 2025م.

ثانيًا: التكاليف المباشرة للانتخابات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ثالثًا: تمويل الحملات السياسية وشراء الأصوات: كينيا نموذجًا.

رابعًا: العنف الانتخابي وعواقبه الاقتصادية.

خامسًا: المساعدات الخارجية والديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء.

خاتمة.

أولًا: انتخابات إفريقيا جنوب الصحراء لعام 2025م

من المقرر إجراء العديد من الانتخابات ذات المخاطر العالية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2025م. وفيما يلي الانتخابات المقبلة، وهناك بعض التواريخ لم يتم تحديدها بعد، أو قد تتغير:

12 يناير 2025م: جزر القمر - الجمعيات النقابية.

2 فبراير 2025م: توغو - مجلس الشيوخ (مؤجل).

فبراير 2025م: توغو – رئاسية.

5 يونيو 2025م: بوروندي - الجمعية الوطنية.

أغسطس 2025م: الجابون - رئاسية + تشريعية.

16 سبتمبر 2025م: مالاوي - رئاسية + الجمعية الوطنية.

27 سبتمبر 2025م: سيشيل - رئاسية + الجمعية الوطنية.

أكتوبر 2025م: الكاميرون – رئاسية.

أكتوبر 2025م: ساحل العاج - رئاسية + الجمعية الوطنية.

أكتوبر 2025م: تنزانيا - رئاسية + الجمعية الوطنية + مجلس نواب زنجبار + رئيس زنجبار + محلي.

ديسمبر 2025م: الكاميرون – البرلمان + المحلي.

ديسمبر 2025م: جمهورية إفريقيا الوسطى – الرئاسة + البرلمان.

2025م: بوركينا فاسو – رئاسية + البرلمان.

2025م: غينيا الاستوائية – مجلس الشيوخ + مجلس النواب.

2025م: ناميبيا – المجالس المحلية + الإقليمية.

وتبدو آفاق التحول الديمقراطي محدودة في العديد من الأنظمة الاستبدادية هناك. ففي الكاميرون، يسعى «بول بيا»، أقدم رئيس في العالم، إلى إعادة انتخابه لفترة ثامنة، واحتمالات تغيير النظام محدودة، مع استمرار انقسام المعارضة.

وفي توغو، سيتم انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر مِن قِبَل أعضاء الجمعية الوطنية التي يهيمن عليها الحزب الحاكم؛ بسبب تعديل دستوري تم تمريره عام 2024م. ومن المتوقع أن يُمدّد هذا الاقتراع فترة حكم «فوري غناسينغبي» التي دامت ما يقرب من 20 عامًا.

كما تواجه العديد من البلدان التي خرجت من الصراع انتخابات صعبة، كما في ساحل العاج، فمن المقرر أن يترشح الرئيس السابق «لوران غباغبو»، الذي برَّأته الجنائية الدولية مؤخرًا من جرائم الحرب.

وفي إفريقيا الوسطى ستُعْقَد انتخابات في شهر ديسمبر 2025م في بيئة هشَّة بعد سنواتٍ من الحرب الأهلية. ومع التمديد الأخير للحكومة العسكرية الانتقالية، من المرجَّح تأجيل الانتخابات مرة أخرى في مالي. والخريطة التالية

تبيّن انتخابات المنطقة خلال عام 2025م.

خريطة (1) الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2025م

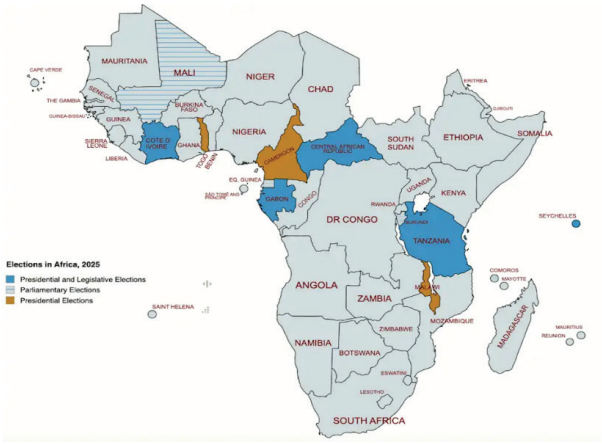

.Source: Authors' own compilation

وستُعقد الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام 2025م أيضًا وسط توترات كبيرة. ففي جزر القمر، أعقبت الانتخابات البرلمانية في 12 يناير 2025م إعادة انتخاب «غزالي عثماني» في عام 2024م. وقاطعت الانتخابات بعض أحزاب المعارضة، بما في ذلك حزب «جووا» المؤيد للرئيس السابق «أحمد عبد الله سامبي».

وفي تشاد، أدَّت أول انتخابات برلمانية منذ أكثر من عقد في 20 ديسمبر 2024م -والتي قاطعتها المعارضة- إلى مزيد من تعزيز سلطة الحزب الحاكم. ومن المرجح أن تُعزّز الانتخابات التشريعية المقررة في يونيو في بوروندي، بعد سنوات من الاضطرابات السياسية هيمنة الحزب الحاكم.

ومع ذلك، هناك أيضًا بصيص من الأمل. ففي الجابون، قد تُمثِّل الانتخابات العامة انتقالًا بعيدًا عن النظام العسكري الحالي الذي أطاح بسلالة «بونغو» التي استمرت 56 عامًا. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه الأخير للأحزاب الحاكمة التي تواجه هزائم انتخابية كبيرة إلى حد معقول. ففي عام 2024م، عانت الأحزاب الحاكمة في بوتسوانا والسنغال وموريشيوس وغانا من خسائر كبيرة، مما أدَّى إلى انتقال السلطة.

وهناك فرصة لمزيد من انتصارات المعارضة في عام 2025م، وخاصة في مالاوي؛ حيث من المتوقع أن يكون السباق الرئاسي متقاربًا؛ حيث يُشكِّل الاستياء من التضخم، وارتفاع تكاليف المعيشة، والافتقار الملحوظ إلى المساءَلة تحديًا لمحاولة الرئيس «لازاروس تشاكويرا » الحصول على ولاية ثانية.

ومن المرجح أيضًا أن تكون المنافسة مفتوحة في سيشيل. وفي تنزانيا، أكدت الرئيسة «سامية حسن»، التي تولت منصبها بعد وفاة الرئيس «جون ماجوفولي»، ترشحها لانتخابات عام 2025م. وفي حال فوزها، ستصبح أول رئيسة منتخبة في البلاد. ومع ذلك، تواجه معارضة كبيرة من داخل الحزب الحاكم.

ثانيًا: التكاليف المباشرة للانتخابات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

إن العمليات الانتخابية مُعقَّدة للغاية، وتتطلب الاستثمار في القدرات الإدارية والتنظيمية. هذه التكاليف المتزايدة تُهدِّد الأساس ذاته للإصلاحات الديمقراطية. وتُشكِّل تهديدًا للاستقرار السياسي في البلدان التي تكافح عددًا لا يُحْصَى من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

> بلغت ميزانية الانتخابات الكينية ٢٠,٤ دولار لكل ناخب، لكل من الناخبين البالغ عددهم ١٩,٦ مليون ناخب، مما يجعلها الأكثر تكلفة في إفريقيا

فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، عزَّزت معظم البلدان الإفريقية الثقافة الديمقراطية. وفي حين تظل معظم العمليات الانتخابية موضع شكّ، وترتبط بعدم الاستقرار والانقسام، وفي بعض الحالات حدوث عنف سياسي؛ إلا أن مسألة التكلفة كانت مكتومة إلى حد كبير. وبصرف النظر عن مدى تكلفة هذه الانتخابات، فإن الحكومات الإفريقية تنظر إليها باعتبارها طريقًا للسلام والاستقرار، وهي الحجة التي يدعمها شركاء المساعدات الغربيون، الذين أرسلوا على مدى عقود تبرعات باستمرار لسدّ العجز الهائل في ميزانيات الانتخابات. وقد أجرت البلدان الإفريقية ما يقرب من 600 انتخابات رئاسية وتشريعية، على مدى العقود الثلاثة الماضية (1990-2020م)، وفي كلّ الحالات، كانت التكلفة مصدر قلق.

وتعرف شبكة المعرفة الانتخابية Electoral Knowledge Network تكلفة الانتخابات بأنها «كل النفقات المُتكبَّدة في تسجيل الناخبين، وترسيم الحدود، وعمليات التصويت، وفرز الأصوات ونقلها، والفصل في النزاعات، وتثقيف الناخبين وإعلامهم، والحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمرشحون، واليقظة والإشراف من جانب ممثلي الأحزاب والمراقبين المحليين أو الدوليين».

وتشير البيانات الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية إلى أن أغلب البلدان تنفق مئات الملايين من الدولارات في كل انتخابات لتمويل أنشطة هيئات إدارة الانتخابات.

ووفقًا لتحليل شامل أجراه «جاب فان دير ستراتن»، من مؤسسة التسجيل المدني من أجل التنمية (CRC4D)، فقد شهدت المنطقة أعلى زيادة في تكلفة الانتخابات على مدار العشرين عامًا الماضية. فبين عامي 2000 و2018م، أنفقت ما يقرب من 125 مليار دولار عليها؛ حيث اتسعت تلك التكلفة، والتي كانت مرتفعة بالفعل قبل عام 2000م، من نسبة 2.3 مرة (4.10 دولار مقابل

1.80 دولار قبل عام 2000م) إلى نسبة تقرب من 4.5 مرة (11.30 دولار مقابل 2.90 دولار).

شكل (1) تكاليف إدارة الانتخابات, من عام 2000 إلى عام 2018م
(باستثناء الانتخابات «الخاصة») بإفريقيا جنوب الصحراء

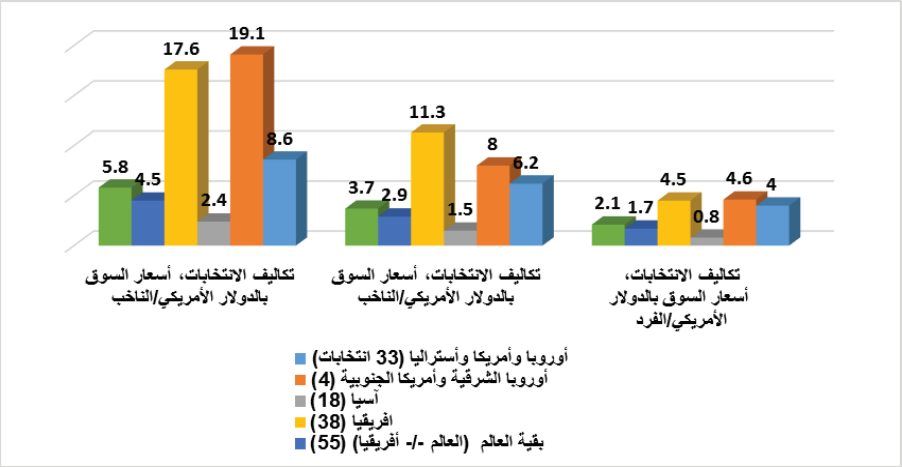

المصدر: رسم الباحث من:
Civil Registration Centre for Development-CRC4D, October 2018

وفقًا للشكل أعلاه يتضح أن هناك فرقًا هائلًا في التكلفة بين إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الشمالية وأستراليا. وعندما نأخذ في الاعتبار التفاوت الهائل في الدخل في هاتين المنطقتين, نبدأ في رؤية العبء الثقيل للانتخابات في بلدان المنطقة, مقارنة بهاتين المنطقتين؛ حيث تُشكِّل تكاليف الانتخابات (أسعار السوق للفرد) في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا (4.00 دولارات) هي نفسها تقريبًا في إفريقيا (4.5 دولارات). ومع ذلك, يبلغ متوسط دخل المواطن الأمريكي السنوي 58000 دولار, ويمكنه تحمُّل تكاليف الإدارة الانتخابية هذه, بينما بالنسبة للمواطن في إفريقيا جنوب الصحراء الذي يبلغ دخله السنوي 1500 دولار, فإن تكاليف الانتخابات تُشكّل عبئًا ثقيلًا. وحتى في المناطق المماثلة مثل آسيا؛ حيث يبلغ متوسط دخل مواطني دولة مثل الهند 1800 دولار سنويًّا, كانت تكاليف الانتخابات للفرد في إفريقيا أعلى بستة أمثال.

هذه التكاليف المرتفعة لا تُترجم بالضرورة إلى نزاهة الانتخابات أو جودة الديمقراطية؛ حيث أجرت منظمة فريدوم هاوس دراسة حول جودة الديمقراطية, واكتشفت أن هناك تدهورًا من 2005 إلى 2018م في إفريقيا جنوب الصحراء. فمجرد عقد انتخابات منتظمة, في غياب سيادة القانون, وسير عمل الحكومة, وحرية التعبير وحقوق الجمعيات, لا يُعزّز المؤسسات

الديمقراطية والحكم.

ومن الأمثلة على ذلك الانتخابات الكينية في عام 2017م، والتي كانت الأكثر تكلفة في إفريقيا وثاني أغلى انتخابات في العالم؛ حيث قدَّم وزير الخزانة،» كاماو ثوجي»، تقريرًا قبل الانتخابات عن الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، والذي جاء فيه «إن المخصصات المالية للانتخابات العامة لعام 2017م تبلغ 49.9 مليار شلن كيني (499 مليون دولار)، وتتكون من نفقات مباشرة وغير مباشرة. تبلغ المباشرة 33.3 مليار شلن كيني (333 مليون دولار)، بينما تبلغ النفقات غير المباشرة 16.6 مليار شلن كيني (166 مليون دولار)». وقد تم تقسيم مبلغ 49.9 مليار شلن كيني (499 مليون دولار) بين لجنة الانتخابات والحدود المستقلة (42.9 مليار شلن كيني (429 مليون دولار)، والقضاء وجهاز الاستخبارات الوطني ومسجل الأحزاب السياسية. كما خصصت الحكومة 5.3 مليار شلن كيني (53 مليون دولار) لعمليات الأمن المتعلقة بالانتخابات لمنع احتمال اندلاع أعمال عنف بعد الانتخابات في 23 مقاطعة من أصل 47 مقاطعة.

ومن حيث التكلفة لكل ناخب، بلغت ميزانية الانتخابات الكينية 25.4 دولار لكل ناخب، لكل من الناخبين البالغ عددهم 19.6 مليون ناخب، مما يجعلها الأكثر تكلفة في إفريقيا والثانية فقط بعد بابوا غينيا الجديدة (التكلفة لكل ناخب، 63 دولارًا) في العالم. وبالمقارنة مع الجيران في شرق إفريقيا، كانت التكلفة لكل ناخب في رواندا 1.05 دولار، وأوغندا 4 دولارات، وتنزانيا 5.16 دولار. وبالمقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، بلغت تكلفة الناخب الواحد في نيجيريا 8.61 دولار، وكانت الانتخابات الأقل تكلفة في إفريقيا في غانا؛ حيث بلغت 0.07 دولار للناخب الواحد. وتُعزى إلى الفساد المستشري في تنفيذ الأنشطة الانتخابية. وعلى الرغم من التكاليف المرتفعة، فقد تم الطعن في نتائج الانتخابات. وذهبت المعارضة إلى المحكمة وشرحت بالتفصيل كيف استغل الرئيس الحالي تكنولوجيا الانتخابات الباهظة الثمن لتمكين الاحتيال الانتخابي. وألغت المحكمة الانتخابات الرئاسية وأمرت بإعادة الانتخابات.

ثالثًا: تمويل الحملات السياسية وشراء الأصوات: كينيا نموذجًا

لقد أدخلت الديمقراطية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي الانتخابات في سياقات تفتقر إلى القيود المفروضة على سلوك المرشحين، مما أدى إلى ظهور ترهيب الناخبين، وشراء الأصوات، وتزوير بطاقات الاقتراع؛ حيث يستخدم المنافس الضعيف العنف، أما شاغل المنصب الأقوى الذي يواجه منافسة محلية فيفضّل استخدام الرشوة أو تزوير بطاقات الاقتراع.

لقد أصبح تأثير المال في الانتخابات عنصرًا مهمًّا في تحديد النتائج الانتخابية في جميع أنحاء العالم. لقد أثر استخدام المال في الأنشطة السياسية سلبًا على

طبيعة السياسة العامة والحوكمة والمنافسة وسيادة القانون والشفافية والمساواة والديمقراطية. وعلى الرغم من وجود قوانين وسياسات وإرشادات تحكم استخدام المال أثناء الانتخابات, إلا أن الإرادة السياسية لتنفيذها ضئيلة. ففي كينيا وُجِدَ أنه في معظم الحالات, يتبع الفوز في الانتخابات أولئك الذين لديهم المال؛ وفي حالات أخرى، فإن إمكانية الفوز هي التي تجذب المال من المانحين المهتمين بمصالحهم الذاتية.

وبتحليل مقدار ما ينفقه الطامحون السياسيون في كينيا على حملاتهم الانتخابية, أظهرت النتائج أن مقعد مجلس الشيوخ كان الأكثر تكلفة للتنافس عليه؛ حيث أنفق الطامحون في المتوسط 35.5 مليون شلن كيني (350 ألف دولار). وأنفق المتنافسون على مقاعد التمثيل النسائي في المتوسط 22.8 مليون شلن كيني (228 ألف دولار). وأنفق أعضاء البرلمان في المتوسط 18.2 مليون شلن كيني (182 ألف دولار), وأنفق أعضاء الجمعية المحلية 3.1 مليون شلن كيني (31 ألف دولار) في المتوسط. وقد أشار المشاركون في الاستطلاع إلى أن مدخراتهم الشخصية ودعم أصدقائهم وعائلاتهم كانت مصدر التمويل؛ حيث تلقَّى أقل من 20% منهم دعمًا ماليًّا مباشرًا من حزبهم السياسي. وكان المرشحون الذين أنفقوا أكثر من غيرهم أكثر حظًّا في الفوز. كما أنفقت الفائزون ثلاثة أمثال ما أنفقه الخاسرون. وأنفق أعضاء مجلس الشيوخ الناجحون ضعف ما أنفقه الخاسرون. وأنفق أعضاء البرلمان الفائزون 50% أكثر من الخاسرين. وكانت هيمنة الحزب العامل الرئيسي في الفوز.

وبدراسة اسباب إنفاق المرشحين على الحملات الانتخابية أكثر من راتبهم الإجمالي حال الفوز, تبين أن الممثلون السياسيون -أو ما يسمى «مهيشيميوا»، وهي كلمة سواحلية تعني «محترم»- من أكثر الكينيين فسادًا. وتفتح مناصبهم الباب أمام شبكات المحسوبية. وهذه ليست مشكلة كينية فريدة. فقد وجد تقييم أجراه المعهد الوطني للديمقراطية المتعددة الأطراف لتكاليف الانتخابات في مالي في عام 2019م أن أعضاء البرلمان أنفقوا في المتوسط 54 ألف يورو على الحملات في مقاطعة يبلغ متوسط الراتب فيها 100 يورو شهريًّا.

غير أنه وعلى خلاف ذلك تبين باستخدام بيانات من 17 انتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 2000 و2005م, و20 انتخابات في أمريكا اللاتينية بين عامي 2005 و2010م تبين أن شراء الأصوات له تأثير انتخابي محدود في المتوسط؛ ففي 11 انتخابات فقط من أصل 37 كان منح الهدايا مقابل الأصوات مرتبطًا بارتفاع نسبة المشاركة؛ ومع ذلك, في انتخابات قليلة للغاية فقط كان

من الممكن ترجمة هذه الهدايا إلى مزايا انتخابية مرئية لحزب معين. وهذا يتناقض مع التصورات الشائعة حول فعالية المساعدات الانتخابية وجودة الانتخابات في هذه المناطق.

إن شراء الأصوات كثيرًا ما يُـلام على الأداء الاقتصادي الضعيف في العديد من البلدان. وظهر ذلك جليًّا عند التعرُّف على العلاقة بين متوسط تدفقات التحويلات المالية للفرد ومعدل إقبال الناخبين عبر البلدان خلال الفترة 1990-2010م. في عينة شملت 130 انتخابات وطنية (منها 113 انتخابات رئاسية و17 انتخابات برلمانية للأنظمة الرئاسية والبرلمانية على التوالي) في 41 دولة إفريقية جنوب الصحراء. تبين أن هناك ارتباطًا سلبيًّا قويًّا بين تدفقات التحويلات المالية والإقبال على التصويت.

رابعًا: العنف الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعواقبه الاقتصادية

تُهدِّد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بالعنف وتستخدمه من أجل التأثير على نتائج الانتخابات. وتشمل بعض أكثر أشكال العنف الانتخابي شيوعًا استخدام القوة القسرية ضد موظفي الانتخابات أو الأحزاب السياسية أو الناخبين أنفسهم, فضلًا عن الهجمات ضد المظاهر المرئية للانتخابات, مثل مراكز الاقتراع. وقد تكون تلك التكتيكات فعَّالة في التأثير على نتائج الانتخابات. كما حدث في انتخابات فبراير 2020م في الكاميرون؛ حيث يمكن للعنف الانتخابي تحسين حصة التصويت للمرشحين الذين يستخدمونه, وهذا الأمر شائع في بلدان أخرى مثل تلك التي حدثت في الولايات المتحدة وأفغانستان وساحل العاج والهند, وتشير بعض التقديرات إلى أنه منذ عام 1990م, اتسم أكثر من 20% من الانتخابات الوطنية بالعنف.

وبالتحقيق في العواقب الاقتصادية للعنف الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء, وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لـ77 شركة متعددة الجنسيات عبر25 دولة, تبين أن حلقات العنف الانتخابي تضاعف تقريبًا احتمال سَحب الاستثمارات الأجنبية. ويحدث هذا عندما تشعر الشركات بالمخاطر الشديدة. فهو يشير أكثر من أشكال العنف الأخرى إلى احتمال حدوث تغييرات فورية ومستدامة في بيئة الأعمال, بما في ذلك تغيير السياسات, وتعطيل الإنتاج, وتصعيد الصراع. وكل هذا ضارّ بالأعمال التجارية. فتأثيراته على سحب الاستثمارات مماثلة في الحجم لتلك التي خلَّفتها الحرب الأهلية والإرهاب؛ إذ ترسل إشارات قوية إلى الشركات الأجنبية حول الاستقرار السياسي في بلد ما.

وبالتعرف إلى ما إذا كانت الديمقراطية ودرجتها تدفع إلى تغييرات في التصنيف الائتماني السيادي أو ما إذا كانت تغييرات التصنيف الائتماني السيادي تؤثر على الديمقراطية, تبين أن التصنيف الائتماني السيادي المنخفض له

تأثير ضارّ طويل الأمد على الديمقراطية والحقوق السياسية وله تأثير إيجابي قصير الأمد على الحريات المدنية. كما وُجِدَ أنه يؤثر على الديمقراطية طويلة الأمد في بلدان المنطقة التي هي أكثر ديمقراطية نسبيًّا، ولكنها أكثر عُرضة لدفع تعميق الديمقراطية في البلدان الأقل ديمقراطية.

خامسًا: المساعدات الخارجية والديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء

إن دراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والديمقراطية لا تزال تعاني من عدد من الغموض المفاهيمي والمنهجي، مما يتركنا مع إجابات متناقضة لأسئلة مهمة. وفي المستقبل، نحتاج إلى فَهْم أكثر دقة للعمليات والآليات التي تُحرِّك عملية التحول الديمقراطي، فضلًا عن طبيعة الاقتصادات السياسية المحلية في البلدان المانحة التي غالبًا ما تُوجّه تقديم المساعدات الخارجية.

> إن البلدان الإفريقية لا تستطيع أن تتحمَّل التكلفة المرتفعة للانتخابات في مواجهة أولويات الإنفاق العام

على مدى العقدين الماضيين، ربط المانحون بشكل متزايد المساعدات الخارجية بأهداف الديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، تركز الأبحاث المنهجية حول هذا الموضوع عادة على كيفية تأثير المساعدات على التحولات الديمقراطية. وببحث ما إذا كانت المساعدات الخارجية تؤثر على عملية ترسيخ الديمقراطية في المنطقة، وكيف تؤثر عليها من خلال فحص آليتين محتملتين: (1) استخدام المساعدات الاقتصادية وسيلة ضغط لشراء الإصلاح السياسي، و(2) الاستثمار في المعارضة. باستخدام تحليل النتائج عن الفترة من 1991 إلى 2008م، وجد أن مساعدات الديمقراطية والحكم لها تأثير إيجابي ثابت على ترسيخ الديمقراطية. وليس للمساعدات الاقتصادية أيّ تأثير على ترسيخ الديمقراطية.

فبعد الحرب الباردة، زاد المانحون من استخدامهم للمساعدات الفنية في حزم المساعدات، مما أدَّى إلى تحسين قدرتهم على الرصد، وبالتالي الحد من قدرة المستبدّين على استخدام المساعدات للمحسوبية. وللبقاء في السلطة، وقد وُجِدَ أن هناك عوامل أخرى لعبت أدوارًا محورية في التحرير السياسي في إفريقيا، غير أن المساعدة الفنية ساعدت في تفسير توقيت ومدى التحول الديمقراطي في المنطقة.

فبعد عقود من الحكم الاستبدادي، انهارت أغلب الأنظمة المستبدة بشكل مفاجئ وغير متوقع في تسعينيات القرن العشرين. وكان التحرُّر السياسي في إفريقيا بطيئًا في البداية. وقد أسَّس بعض الحكام المستبدين لبعض الحقوق المدنية، مثل السماح بتنظيم أحزاب المعارضة. وسمح آخرون بحرية الصحافة. كما أنشأ آخرون لجانًا لفحص دستور البلاد. وفي أغلب البلدان، أدَّت هذه الحركات الأولية في نهاية المطاف إلى انتخابات متعددة الأحزاب، بحيث عقدت 29 دولة بحلول عام 1994م: 54 انتخابات، واعتبر المراقبون أن الأغلبية كانت «حرة». وقد تميزت هذه الانتخابات بإقبال كبير على التصويت وانتصارات

عديدة للمعارضة؛ فقد أزاح الناخبون أحد عشر رئيسًا في السلطة، ورفض ثلاثة آخرون الترشح في هذه الانتخابات.

وخلال الفترة 1995-1997م، نظمت 16 دولة انتخابات الجولة الثانية، وبحلول عام 1998م لم يكن هناك سوى أربع دول فقط في إفريقيا جنوب الصحراء لم تنظم أيّ نوع من المنافسة. ونظرًا لسجل القارة الضعيف في الانتخابات التنافسية في فترة ما بعد الاستقلال، فإن التحرير السياسي السريع خلال هذه الفترة كان بمثابة تغيير سياسي هائل. وتشير بعض الدراسات إلى أن المساعدات الأجنبية ربما ساهمت في التحول الديمقراطي. وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي، أَوْلَى المانحون اهتمامًا متزايدًا للإصلاحات السياسية، وبدأوا في ربط مساعداتهم بشروط؛ وتشير عدد من الحكايات إلى أن الانتخابات كانت جزئيًّا استجابة لهذه الضغوط.

ومن جانب آخر تتلقى المنطقة مساعدات خارجية ضخمة، وهي أيضًا المكان الذي تحدث فيه الحروب الأهلية المتكررة. ووفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، فإن دولها لديها أعلى معدلات الفساد. وبشكل غير مباشر، أسهمت المساعدات في تطوير الفصائل السياسية. وانتشار الإرهاب، ويشير هذا الرأي أنها تؤدي إلى تآكل الديمقراطية. وزيادتها لا يعني أنها ستساعد في تغيير المؤسسات السياسية وبناء الديمقراطية. بسبب ضعف سلطة الدولة في الإدارة وظهور السياسيين المستبدين. ونظرًا لأن الدول الإفريقية محدودة في قدرتها على تحديد أهداف المساعدات؛ من حيث استقبالها واستخدامها، فإنها تعتمد على الشروط الملزمة للمانحين. ونتيجة لذلك، فإن المساعدات المقدَّمة لغرض التنمية صغيرة، ولكنها تخدم في المقام الأول غرض المانح نفسه. حيث تهدف المساعدات الأمريكية إلى ممارسة نفوذ شامل في إفريقيا، من السياسة إلى الاقتصاد، وصولًا إلى التأثير في المجتمع. وتهدف مساعدات الاتحاد الأوروبي لإفريقيا إلى تعزيز دورها ونفوذها السياسي، وترويج السلع إلى القارة، والحد من الهجرة الإفريقية إلى أوروبا؛ وتهدف المساعدات الصينية إلى جلب الناس إلى القرى الصغيرة لبناء القرى واستغلال الموارد.

كما أسهم الفساد الناجم عن المساعدات في كبح عملية بناء حكومة ديمقراطية. ففي عام 2008م، اشترى رئيس مالاوي بينجو موثاريكا طائرة داسو فالكون 900EX فور تلقيه المساعدات من الاتحاد الأوروبي، بينما اشترى الرئيس الأوغندي طائرة نفاثة من طراز جلف ستريم جي 550، وبنى قصوره الفخمة بأموال مساعدات الاتحاد الأوروبي، بينما يعيش معظم الشعب الأوغندي في فقر.

ومن المحزن أن نرى أن مساعدات المجتمع الدولي لا تصل للمواطنين ولا تساعد الناس في التخلص من الفقر بسبب المؤسسات السياسية الفاسدة.

وفي النضال من أجل الديمقراطية، أصبح الفساد مرضًا يُقوّض المساواة والحرية للأشخاص. والجهود المبذولة لصدّ الفساد ليست مستمرة ومنسقة بين المانحين والسلطات المحلية؛ مما أدى إلى إبطاء وتيرة التنمية بشكل عام؛ حيث أصبحت عملية البناء الديمقراطي أكثر هشاشة.

خاتمة:

إن البلدان الإفريقية لا تستطيع أن تتحمَّل التكلفة المرتفعة للانتخابات في مواجهة أولويات الإنفاق العام. والاعتماد على دعم المانحين لسد العجز في ميزانية الانتخابات يؤدي إلى تآكل السيادة الوطنية وتعريض البلدان للتلاعب الأجنبي.

لقد تزايدت الدعوات على مستوى القارة لوضع ضوابط لتمويل الانتخابات. والواقع أن تكلفتها المرتفعة تُشوِّه العملية الانتخابية، وتُعتبر إهدارًا للموارد الوطنية، وخاصةً عند النظر في مدى نزاهتها. كما أن التداعيات المترتبة على العنف الانتخابي اقتصادية بقدر ما هي سياسية، وتنعكس آثارها على الجميع.

والواقع أن الجهود المحلية والدولية الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية في بلدان المنطقة تُشكّل أهمية بالغة في حد ذاتها. وقد توفر فوائد إضافية من خلال الحفاظ على الاستقرار في الاقتصادات والمجتمعات التي قد تواجه ضائقة شديدة بسبب الاضطرابات التي قد تلحق بالاستثمار الأجنبي.

ومن الممكن أن يكون الاتحاد الإفريقي، غير قادر على التعامل مع هذه القضايا بفعالية، وفي هذه الحالة، يمكن تطوير المعايير وآليات مراجعة الأقران على المستوى دون الوطني، وينبغي لهيئات الرقابة على التمويل أن تعمل بنشاط لمناقشة ومراجعة النهج المتَّبع، من أجل الإشراف على الامتثال للوائح التمويل السياسي. وينبغي لمنهجيات مراقبة الانتخابات أن تشمل بشكل أكثر صراحة قضايا التمويل السياسي. وقد يؤدي المانحون الدوليون إلى تفاقم مشكلة إساءة استخدام موارد الدولة من خلال توفير مبالغ كبيرة من التمويل لـ «الأنشطة غير السياسية» خلال فترات ما قبل الانتخابات، مما يسمح للنظام الحالي بالاستشهاد بمشاريع جديدة كدليل على جهوده الإنمائية.

وهذا لا يعني أن البرامج التي تساعدها الجهات المانحة لها دائمًا تأثير سلبي؛ حيث إن زيادة قدرة الأحزاب على التواصل مع الناخبين -ومساعدة أصحاب المصلحة في الإشراف على التمويل السياسي ورفع مستوى الوعي به- يمكن أن يساعد في تسوية الملف الانتخابي. وهذا لا يعني أن الكيانات الدولية لا يمكنها أن تلعب دورًا مهمًّا. كما أن حل المشكلات المتعلقة بدور المال في السياسة الإفريقية يكمن في نهاية المطاف في الأحزاب السياسية والسياسيين ومجموعات المجتمع المدني والناخبين الأفارقة.

دراسة تحليلية للإنتخابات الرئاسية في تنزانيا

بقلم: أ. محمد الجزار
باحث في شؤون السياسة الإفريقية

أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تنزانيا (NEC) يوم السبت الموافق 1 نوفمبر 2025 عن فوز السيدة سامية سولوهو حسن في الانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد ، وذلك بعد حصولها علي نسبة 97.66 % من أصوات الناخبين ، وهو ما يعني استمرارية حزب تشاما تشا مابيندوزي (CCM) الحزب الحاكم للبلاد منذ حصولها علي الاستقلال حتي الآن في السلطة ، مع بقاء هيمنته علي المشهد السياسي في البلاد ، والنظر إليه كثاني أطول حزب حاكم في تاريخ أفريقيا لمدة 64 عاما متواصلة ، ليأتي بعد حزب اليمين الحقيقي في ليبيريا (TWP) الذي تولي السلطة لمدة 102 عاما متواصلة بداية من عام 1878 حتي عام 1980 ، ولعل فوز الحزب الحاكم والسيدة سامية حسن في الانتخابات لم يكن أمرا مستبعدا من البداية ، بل كانت التوقعات السابقة للانتخابات تشير إلي أن العملية الانتخابية لن تسفر إلا عن إعادة فوز الحزب الحاكم مجددا في الانتخابات ، وذلك نظرا لحالة القمع التي سادت المشهد السياسي قبيل الانتخابات ، وهندسة العملية الإنتخابية من قبل الحزب الحاكم ، مع منع قادة المعارضة من الترشح للانتخابات ، وإيداعهم في السجون علي ذمة قضايا ومحاكمات سياسية لمنعهم من التأثير علي المشهد الانتخابي ، ووقف أية محاولات رامية إلي حدوث تداول سلمي للسلطة في البلاد ، ورغم نجاح السيدة سامية حسن وحزبها في الاحتفاظ بالسلطة إلا أن ولايتها الجديدة سوف تكون محفوفة بالمخاطر في ظل حالة السخط المتزايد التي تشهدها البلاد بسبب التراجع السياسي والاقتصادي ، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحليل الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تنزانيا يوم 29 أكتوبر 2025 من خلال النقاط التالية :

أولا : النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة:

إن الإطار الدستوري والقانوني الذي يحدد النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة في تنزانيا يعتمد علي نصوص دستور تنزانيا الصادر في عام 1977 والذي خضع للعديد من التعديلات , وكذلك تعتمد علي مجموعة القوانين الجديدة التي أصدرتها الحكومة ودخلت حيز التنفيذ في أبريل 2024 , والمتمثلة في قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية , وقانون شؤون الأحزاب السياسية , وقانون اللجنة الانتخابية المستقلة , والتي بموجبها يتم فهم النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة في تنزانيا .

وقد أعلنت الحكومة عند إصدارها لهذه القوانين الجديدة أنها تأتي بهدف تحسين نزاهة العملية الانتخابية , بينما شككت المعارضة في ذلك , معتبرة أن هذه القوانين الجديدة لم تحدث تغييرا هيكليا حقيقيا , وأنها لا تزال غير كافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة , خاصة أن الرئيس لا يزال هو المسؤول عن تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية , وكذلك يتم تعيين مسؤولي الانتخابات علي مستوي الدوائر الانتخابية من قبل الرئيس , مع تمتع مسجل الأحزاب بنفوذ كبير ويمكنه التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب , وكذلك العملية الانتخابية , فضلا عن عدم إمكانية الطعن علي قرارات اللجنة الانتخابية المستقلة واعتبار أحكامها نهائية , وهو ما كان محلا للرفض من قبل أحزاب المعارضة.

وعلي كل يمكن توضيح النظام الانتخابي لانتخابات الرئاسة فيما يلي:

1 -مدة ولاية الرئيس:

لقد نصت المادة 42 من الدستور علي أن مدة ولاية الرئيس تكون لمدة خمسة سنوات من تاريخ انتخابه رئيسا, كما أنه وفقا للمادة 40 من الدستور يجوز إعادة انتخاب الرئيس لمدة ولايتين رئاسيتين , ولا يجوز له أن يتولى منصب الرئيس لأكثر من ولايتين .

-2طريقة الاقتراع ونظام الفوز:

نصت المادة 41 من الدستور علي الإجراءات المتعلقة بعملية انتخاب الرئيس , والتي تشير إلي أن نظام الفوز في الانتخابات الرئاسية يعتمد علي نظام الأغلبية البسيطة , حيث يتم انتخاب الشخص الذي حصل علي أعلي عدد من الأصوات في الانتخابات كرئيس للجمهورية وينتخب أيضا نائبه في انتخابات مشتركة علي ورقة اقتراع واحدة , في حين تتم الانتخابات بطريقة الاقتراع العام والمباشر , ونصت الفقرة 7 من المادة 41 من الدستور علي أنه في حالة إعلان اللجنة الانتخابية أحد المرشحين فائزا بمنصب الرئيس في الانتخابات فلا يكون لأي محكمة اختصاص بمراجعة قرار انتخابه.

ثانيا : شروط الترشح لانتخابات الرئاسة :

لقد حددت المادة 39 من دستور تنزانيا شروط الترشح للرئاسة والتي تتمثل

فيما يلي :

1 -أن يكون مواطنا مولودا في جمهورية تنزانيا وفقا لما يحدده قانون الجنسية.

2 -أن يبلغ سن الأربعين عند الترشح.

3 -أن يكون عضوا في حزب سياسي وأن يتم ترشيحه من قبل هذا الحزب .

4 -أن يكون لديه المؤهلات اللازمة ليصبح عضوا في مجلس النواب أو عضوا في مجلس النواب .

5 -أن لا يكون قد تمت إدانته خلال السنوات الخمسة السابقة لتاريخ الانتخابات العامة في أية جريمة تتعلق بالتهرب من دفع الضرائب الحكومية .

6 -لا يجوز لأي شخص الترشح مالم يكن عضوا في حزب سياسي ومرشحا كذلك من قبل حزب سياسي , وهذا الشرط ترفضه أحزاب المعارضة الرئيسية , وتسعي إلي تعديل الدستور لإلغائه من أجل السماح للمستقلين بالترشح في الانتخابات.

7 -بجانب هذه الشروط الواردة في الدستور يوجد مجموعة أخري من الشروط الواردة في الفصل الثالث من قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية رقم 1 لعام 2024 , وخاصة المواد رقم 32 , 33 , 34 , 35 والتي من بينها شرط التوكيلات الشعبية المقدمة لراغب الترشح للرئاسة والتي يجب ألا تقل عن 200 توكيل لكل منطقة من مناطق تنزانيا , علي أن يكون من بين تلك المناطق منطقتين علي الأقل من تنزانيا وزنجبار , وشرط الوديعة المالية التي يجب أن يدفعها المرشح لمنصب الرئيس كتأمين انتخابي , والتي تم تحديدها بخمسة مليون شلن تنزاني يتم دفعها عن طريق حوالة مصرفية للجنة الانتخابات.

ثالثا : خريطة الانتخابات , وقائمة المرشحين , والحملة الانتخابية :

أ- خريطة الانتخابات:

لقد أعلنت لجنة الانتخابات التنزانية (NEC) خلال اجتماعها الذي عقد يوم السبت الموافق 26 يوليو 2025 بمقر اللجنة في العاصمة الإدارية لتنزانيا دودوما , برئاسة رئيس اللجنة الانتخابية جاكوبس موامبيجيلي عن مواعيد الانتخابات , حيث أعلن أن استمارات الترشح لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس ستكون متاحة خلال الفترة من 9 إلي 27 أغسطس , بينما ستتاح استمارات الترشح للبرلمان والمجالس المحلية خلال الفترة من 14 إلي 27 أغسطس , علي أن يكون يوم 27 أغسطس هو يوم تقديم ملفات جميع المرشحين لكافة العمليات الانتخابية .

وفيما يتعلق بموعد الحملات الانتخابية فقد تم تحديد الفترة من 28 أغسطس إلي 28 أكتوبر لتكون موعدا لإجراء الحملات الانتخابية في تنزانيا القارية والتي يقصد بها الجزء البري من تنزانيا الواقع في قارة أفريقيا

باستثناء جزر زنجبار ، بينما يكون موعد الحملات الانتخابية في جزر زنجبار خلال الفترة من 28 أغسطس حتي 27 أكتوبر 2025 .

كما يتم إجراء الانتخابات الرئاسية في تاريخ 29 أكتوبر 2025 في اتحاد تنزانيا بالكامل لانتخاب المرشحين في انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية والمحلية ، بينما تجري الانتخابات في زنجبار علي مدار يومي 28 – 29 أكتوبر ، حيث كان هناك تصويت مبكر في جزر زنجبار ، بحيث يسمح لمسؤولي الانتخابات ورجال الأمن بالتصويت قبل موعد الانتخابات بيوم تسهيلا للإجراءات.([5])

كما أنه بجانب مشاركة جزر زنجبار في العمليات الانتخابية الثلاثة التي جرت في الاتحاد التنزاني ، تم تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية خاصة بزنجبار، وذلك لأن زنجبار تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها الداخلية لتمتعها بالحكم الذاتي ، ووفقا لدستورها الخاص بها الصادر في عام 1984 ، كما أن العملية الانتخابية في زنجبار تتم بواسطة لجنة زنجبار الانتخابية (ZEC) علي عكس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (INEC) التي تشرف علي العمليات الانتخابية في كامل اتحاد تنزانيا بما فيها زنجبار .

وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات نحو 37.65 مليون ناخب ، منهم 36.65 مليون ناخب في البر الرئيسي لتنزانيا ، و1.4 مليون في زنجبار ، موزعين علي 99.911 ألف مركز اقتراع في جميع أنحاء تنزانيا ، مخصص منهم 97.349 ألف مركز اقتراع لبر تنزانيا ، مقابل 2562 مركز اقتراع مخصصين لزنجبار.

ب-قائمة المرشحين :

لقد أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات يوم 27 أغسطس 2025 عن قبول 17 مرشح للرئاسة يرافقهم 17 مرشح لمنصب نائب الرئيس ، ينتمون إلي 17 حزب سياسي في البلاد ويترشحون تحت راية هذه الأحزاب ، من مجموع 19 حزب سياسي مسجل في تنزانيا ، وقد كانت السيدة سامية حسن البالغة من العمر 65 عاما هي المرشحة الأبرز في هذه الانتخابات بوصفها الرئيسة الحالية للبلاد ومرشحة حزب الثورة الحزب الحاكم في البلاد ، وسوف نقوم بعرض القائمة الكاملة للمرشحين للرئاسة ونوابهم والأحزاب المترشحين عنها خلال تحليل نتائج العملية الإنتخابية في ثنايا هذه الدراسة ، علما أن هؤلاء المرشحين الذين سمح لهم بالترشح في الانتخابات كانوا يفتقرون إلي الموارد المالية والقدرة التنظيمية اللازمة لعمل حملات انتخابية جادة ، فضلا عن عدم معرفتهم شعبيا بصورة تؤهلهم للمنافسة الحقيقية في الانتخابات ، كما أن الأداء الانتخابي للأحزاب التي ترشحوا تحت رايتها خلال الانتخابات التي أجريت من قبل في تنزانيا كان ضعيفا كذلك مقارنة بأداء الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية التي حرمت من المشاركة في الانتخابات .

وتوضح هذه الصورة الجماعية أسماء وصور المرشحين ال 17 المشاركين

في انتخابات الرئاسة :

ج- أبرز المستبعدين من الانتخابات :

لقد تم استبعاد اثنين من زعماء المعارضة في تنزانيا من الترشح لمنصب رئيس الدولة الاتحادية , وهما كل من :

1 -توندو ليسو : وهو زعيم حزب الديمقراطية والتقدم المعروف باسم حزب تشاديما (CHADEMA)) , وهو ثاني أكبر حزب سياسي في البلاد , ويعد حزب المعارضة الرئيسي في تنزانيا , ويبلغ ليسو من العمر 57 عاما , ويعتنق الديانة المسيحية الكاثوليكية , ويمتهن المحاماة حيث ترأس سابقا نقابة المحامين في بر تنزانيا الرئيسي , كما شغل عضوية البرلمان خلال الفترة ما بين عامي 2010-2020 , بجانب كونه ناشطا في مكافحة الفساد حيث كان مسئولا عن إصدار وثيقة كشفت عن تورط كبار المسؤولين في الدولة بنهب المال العام , عرفت باسم وثيقة العار , وقد تم القبض عليه عدة مرات بتهمة إهانة رئيس الدولة والإخلال بالنظام العام , وقد تعرض ليسو لمحاولة اغتيال في سبتمبر 2017 أصيب خلالها بحوالي 16 طلقة نارية , ونقل علي إثرها إلي كينيا ثم إلي بلجيكا لتلقي العلاج حيث قيل أنه خضع إلي 19 عملية جراحية لإنقاذ حياته , وفي يوليو 2020 عاد من المنفي ليشارك في انتخابات الرئاسة التي أجريت في أكتوبر 2020 , حيث جاء في المركز الثاني بعد حصوله علي نسبة 13% من الأصوات مقابل فوز الرئيس الراحل جون ماجوفولي بولاية رئاسية ثانية بنسبة 84% , وفي يناير 2025 تم انتخابه رئيسا لحزب تشاديما متغلبا علي رئيسه السابق فريمان مبوي .

وقد استبعدت اللجنة الانتخابية في تنزانيا حزب تشاديما من المشاركة في العمليات الانتخابية حتي عام 2030 وذلك كعقوبة له لعدم قيام الحزب بالتوقيع علي مدونة السلوك الانتخابي التي يتعهد بموجبها بالامتثال لقرارات وتعليمات لجنة الانتخابات , بسبب تصميم توندو ليسو زعيم الحزب علي إجراء إصلاحات في قانون الانتخابات وقانون اللجنة الانتخابية , وفي 9 أبريل تم القبض علي ليسو بتهمة الخيانة العظمي التي يحاكم عليها بالإعدام في تنزانيا , وذلك بعد دعوته إلي إجراء إصلاحات انتخابية خلال تجمع جماهيري , وتنظيمه لمسيرات رفع خلالها شعار " لا إصلاحات , لا انتخابات " , وهو ما اعتبر دعوة لتعطيل الانتخابات بالقوة والتحريض علي التمرد , وفي 12 أبريل تم

استبعاد الحزب من المشاركة في الانتخابات بجميع أنواعها رسميا في تنزانيا وكذلك في زنجبار , وهو ما جعل كبير المحامين في حزب تشاديما المعارض يعلن عدم دستورية قرار لجنة الانتخابات الذي يستبعد الحزب من ممارسة حقه الدستوري في الترشح للانتخابات .

وأخيرا لا يزال حزب المعارضة مصمما علي تبني مجموعة من الاصلاحات الانتخابية والسياسية المتمثلة في إحياء عملية كتابة الدستور الجديد للبلاد التي توقفت في عام 2013 , وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة لا يتم تعيين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية , والسماح بترشح المرشحين المستقلين , والسماح بالمراجعة القضائية لنتائج الانتخابات الرئاسة , وإمكانية الطعن علي قرارات لجنة الانتخابات أمام القضاء , وتغير نظام الفوز في الانتخابات بحيث يشترط حصول الفائز علي الأغلبية المطلقة المتمثلة في نسبة 51% من أصوات الناخبين علي الأقل .

2 - لوهاجا جويلسون مبينا : وهو من مواليد عام 1975 ويبلغ من العمر 50 عاما , وكان عضوا في البرلمان منذ 2005 , كما شغل منصب وزير الثروة الحيوانية والسمكية لمدة 3 سنوات في حكومة الرئيس الراحل ماجوفولي , حيث كان عضوا في الحزب الحاكم حزب تشاما تشا مابيندوزي (CCM) , لكنه انشق عليه , وانضم إلي حزب تحالف التغيير والشفافية ACT-Wazalendo)) ثالث أكبر حزب في البلاد , ويعد من أحزاب المعارضة القوية , حيث قدم أوراق ترشحه في الانتخابات الرئاسية تحت رعاية حزبه الجديد , لكن اللجنة الانتخابية رفضت أوراق ترشحه للمرة الأولي بسبب اعتراض قدمه مسجل الأحزاب السياسية بسبب شكوي تقدمت بها عضوة في هذا الحزب المعارض تدعي موناليزا ندالا تفيد بأن الحزب قام بترشيح مبينا بعد فترة طويلة من الموعد النهائي الذي حدده الحزب لتقديم الترشيحات في شهر مايو الماضي , كما أن ترشيحه يخالف قواعد الحزب التي تنص علي عضوية الشخص لمدة 7 شهور كحد أدني للنظر في مسألة ترشحه للرئاسة عن الحزب , وهو ما يمثل فشل في الامتثال لإجراءات الترشح خلال فترة الانتخابات التمهيدية داخل الحزب بسبب انتهاك القواعد الإجرائية واختيار مبينا رغم انشقاقه مؤخرا عن حزب الثورة الحاكم , وهو ما جعله يطعن علي القرار , ليتم السماح له بالترشح للانتخابات بعد قبول طعنه , لكن تم استبعاده من الترشح للمرة الثانية بصورة نهائية بعد تقديم ثلاثة طعون ضد ترشحه للانتخابات من بينها اثنين من الطعون تم تقديمها من قبل مرشحين منافسين له في الانتخابات لكن تم رفضهما , وطعن تم تقديمه من النائب العام للحكومة حمزة سعيدي جوهري , حيث تم قبول الطعن وبناء عليه استبعد مبينا من الترشح .

د-الحملة الانتخابية :

لقد استمرت الحملة الانتخابية علي مدار 60 يوما , كان الحزب الحاكم هو

المهيمن علي الدعاية الإنتخابية خلالها , وذلك لأنه منذ عودة البلاد إلي التعدد الحزبي في التسعينات , كانت هذه الانتخابات العامة الأولي التي تجري بدون مشاركة حزب المعارضة الرئيسية في البلاد حزب الديمقراطية والتقدم (CHADEMA) , وبسبب غيابه عن المشهد الانتخابي , فقد خلا الجو أمام الحزب الحاكم بسبب ضعف مرشحي الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات رغم كثرة عدد مرشحيها ووصولهم إلي 16 مرشح يسعون لمنافسة السيدة سامية في الانتخابات .

هذا وقد هيمنت الحملات الانتخابية للحزب الحاكم علي المشهد الانتخابي في البلاد , حيث تم استخدام الحافلات الكبيرة , وعشرات السيارة الخاصة من ماركة لاند كروزر , وآلاف الدراجات النارية , التي تحمل أعلام الحزب والملصقات الدعائية للسيد سامية حسن , بجانب الاستعانة بفنانين وموسيقيين مشهورين في البلاد لتقديم عروض خلال الدعاية الانتخابية للحزب الحاكم لجذب الجماهير.

وخلال حملتها الانتخابية دافعت السيدة سامية حسن عن سجلها في مكافحة الفساد في البلاد , واعدة بإصلاحات مستقبلية تتعلق بالحكم الرشيد , والمصالحة , والسعي إلي وضع دستور جديد للبلاد , مركزة علي المبادئ الأربعة التي تتبناها سياسيا والتي تقوم علي المصالحة , والمرونة , وإعادة البناء , والإصلاح .

بينما باقي المرشحين كانت الدعاية الخاصة بهم محدودة لعدم قدرتهم علي توفير نفقات كبيرة للدعاية كالتي يمتلكها الحزب الحاكم في تنزانيا , واقتصرت علي بعض الأسواق ومواقف السيارات , والسير من شارع إلي شارع , أو حتي طرق أبواب المنازل لمطالبة الناس بالتصويت لصالحهم, ولهذا اشتكي أغلب المرشحين من نقص الأموال اللازمة للحملات الانتخابية , في حين تم اتهام الحكومة بطباعة نقود جديدة لتمويل الحملات الانتخابية الجارية للحزب الحاكم , وهو ما نفاه البنك المركزي ووزير المالية .

ولعل الحملة الانتخابية للمرشح المعارض سالوم مواليمو مرشح حزب التحرير العام(CHAUMMA) كانت هي الأبرز من بين مرشحي باقي الأحزاب الصغيرة التي تنافس السيدة سامية حسن , حيث دعا أنصاره إلي التصويت من أجل الحرية , ومن أجل القضاء علي الفقر والبطالة الناجمة عن السياسات الرجعية للحزب الثوري الحاكم , معلنا أنه قد حان الوقت لكي يسلم الحزب الحاكم السلطة بعد احتكارها لمدة 64 عاما.

رابعا : إجراء الانتخابات , وتحليل النتائج :

أ-اجراء الانتخابات :

لقد تم إجراء الانتخابات في موعدها المحدد يوم الأربعاء الموافق 29 أكتوبر 2025 , في مناخ سياسي وأمني مضطرب , وسط حالة من التوتر والقلق بسبب الدعوات التي أطلقتها المعارضة من أجل مقاطعة الانتخابات ومنع

إجرائها , مع انتشار العنف في العديد من مناطق البلاد , وسقوط المئات من القتلى علي يد قوات الأمن علي حد قول المعارضة , ورغم الإجراءات الأمنية المشددة التي سادت البلاد إلا أن المتظاهرون خرجوا إلي الشوارع في مختلف أنحاء البلاد , ودمروا جزءا من الدعاية الانتخابية للرئيسة سامية حسن , واقتحم بعضهم مراكز الاقتراع , في محاولة منهم لمنع إجراء الانتخابات .

وفي المقابل قامت السيدة سامية حسن مرشحة الحزب الحاكم بالإدلاء بصوتها في العاصمة الإدارية للبلاد دودوما , وحثت جميع الناخبين علي النزول للمشاركة في الانتخابات وممارسة حقهم في التصويت واختيار قادتهم بحرية .

وفي ظل منع الصحفيين الأجانب بصورة كبيرة من تغطية العملية الانتخابية , وقطع الانترنت والاتصالات في البلاد كان هناك شبه تعتيم علي الأحداث داخل تنزانيا , في محاولة من الحزب الحاكم لمنع تغطية الاحتجاجات التي شهدتها تنزانيا في يوم الانتخابات , وهو ما جعل مركز بيانات موقع وأحداث الصراع المسلح (ACLED) , يصف الحزب الحاكم في تنزانيا بأنه من آخر أحزاب التحرير المهيمنة في أفريقيا التي تحاول التشبث بالسلطة من خلال منع وإقصاء المعارضة من خلال الوسائل الإدارية والوسائل القانونية وغير القانونية , حيث تم التشكيك في وجود منافسة حقيقة في الانتخابات لأنه تم القضاء عليها من خلال الهندسة السياسية للانتخابات باستخدام الوسائل القانونية كغطاء شرعي لحماية النظام , وهو ما يجعل تنزانيا لا تزال دولة حزب واحد بحكم الأمر الواقع , مع غياب الرغبة في تغيير النموذج القائم حاليا .ب-تحليل النتائج :

لقد أعلن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة جاكوبس موامبيجيلي يوم السبت الموافق 1 نوفمبر 2025 عن فوز السيدة سامية حسن بمنصب رئيس جمهورية تنزانيا , وذلك بعد حصولها علي نسبة 97.66% من أصوات الناخبين والتي تعادل 31.9 مليون صوت من أصل 32.7 مليون ناخب صوتوا في الانتخابات , لتستمر بناء علي ذلك في منصبها لولاية رئاسية كاملة مدتها خمس سنوات بعد توليها السلطة في 2021 بعد رحيل الرئيس السابق جون ماجوفولي , كما أضافت اللجنة أن نسبة المشاركة في الانتخابات قد بلغت نحو 87% , ووفقا للنتائج المعلنة فلم يحصل باقي المرشحين البالغ عددهم 16 مرشح إلا علي نسبة 2.34% مقسمة عليهم جميعا , وهو ما يعزز من شكلية العملية الانتخابية والنظر إليها علي أنها بمثابة تتويج شكلي كما تري المعارضة , ويمكن عرض نتائج الانتخابات من خلال الجدول التالي :

وتحليلا للجدول السابق نجد أن السيدة سامية حسن قد حصلت علي نسبة 97.66% من أصوات الناخبين , بينما لم يحصل أي من المرشحين المنافسين البالغ عددهم 16 مرشح علي نسبة 1% حتي من الأصوات , وهو ما يكشف

عن ضعف مرشحي هذه الأحزاب وعدم قدرتهم علي منافسة مرشحة الحزب الحاكم , ويمكن عرض أبرز الأسباب التي أدت إلي فوز السيدة سامية حسن بهذه النسبة العالية فيما يلي :

1 -إقصاء المعارضين الأقوياء ومنعهم من الترشح والتنكيل بهم ومحاكمتهم وعلي رأسهم توندو ليسو زعيم حزب الديمقراطية والتقدم المعروف باسم حزب تشاديما (CHADEMA)) ثاني أكبر حزب في البلاد , بجانب منع لوهاجا مبينا مرشح حزب تحالف التغيير والشفافية (ACT-Wazalendo)) ثالث أكبر حزب في البلاد , وبالتالي لم يكن هناك مرشح قوي قادر علي منافسة السيدة سامية والحزب الحاكم في هذه الانتخابات , حيث لم تنجح الأحزاب الصغيرة التي سمح لها بالترشح في منافسة الحزب الحاكم , في ظل قمع كافة الأصوات المعارضة والتنكيل بها , فضلا عن إحكام سيطرة النظام علي الإعلام والمجتمع المدني .

م	اسم المرشح كرئيس	اسم المرشح كنائب للرئيس	اسم الحزب الداعم له	النسبة المئوية
1	السيدة / سامية سولوهو حسن	إيمانويل نشيمبي	حزب الثورة (CCM)	%97.66
2	سالوم موواليمو جمعة	ديفوتا مينجا	حزب التحرير الشعبي (CHAUMMA)	%0.66
3	جومبو ساماندیتو	حسنة محمد عبدالله	حزب الجبهة المدنية المتحدة (CUF)	%0.36
4	كوستر كيبوندي	عزيزة حجي سليمان	حزب ماكيني (MAKINI)	%0.30
5	كونجي نجومبالي مويرو	شوم جمعة عبدالله	حزب التحالف من أجل المزارعين في أفريقيا (AAFP)	%0.15
6	حسن كيسابيا الماس	هاميسي علي حسن	التحالف الوطني لإعادة الإعمار (NRA)	%0.14
7	عبدول جمعة ملويا	سعدون ابراهيم الخطيب	الحزب الديمقراطي (DP)	%0.10
8	ديفيد داود مويجيلي	مسعود علي عبد الله	الحزب الاجتماعي (CCK)	%0.05
9	أمبار خميس حاجي	إيفلين ويلبارد مونيسي	المؤتمر الوطني للبناء والإصلاح (NCCR–M)	%0.05
10	ويلسون إلياس مولومبي	شوكا خميس جمعة	تحالف التغيير الديمقراطي (ADC)	%0.05
11	السيدة / صوم حسين راشد	جمعة خميس فكي	الحزب الديمقراطي المتحد (UDP)	%0.04
12	يوستاس مباتينا رواموجيرا	أمانة سليمان مزي	حزب العمال التنزاني (TLP)	%0.03
13	دويو حسن دويو	تشوسيكو خطيب محمد	الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (NLD)	%0.03
14	ماجاليو بول كيارا	ساتيا موسى بيبوا	حزب صوت الأمة (SAU)	%0.02
15	جورج غابرييل بوسونغو	علي ماكامي عيسي	التحالف الديمقراطي في تنزانيا (ADA-TADEA)	%0.02
16	طواليب إبراهيم كاديجي	عبدالله محمد خميسي	حزب الشعب الديمقراطي المتحد (UPDP)	%0.02
17	السيدة / مواجوما نوتي ميرامبو	السيدة / ماشافو علوي حاجي	الاتحاد من أجل الديمقراطية التعددية الحزبية (UMD)	%0.02

المصدر : من إعداد الباحث وفقا للنتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية في تنزانيا

2 -مقاطعة أحزاب المعارضة للعملية الانتخابية , ومحاولة منعها , والدعوة إلي عدم التصويت أو المشاركة فيها , وهو مما أدي إلي انخفاض نسبة الإقبال علي مراكز الاقتراع , وسمح بعمليات تلاعب في التصويت وحشو صناديق الاقتراع بالأوراق المؤيدة للسيدة سامية حسن والحزب الحاكم في ظل غياب مراقبة المعارضة ومنظمات المجتمع المدني , وبعثات المراقبة الدولية للعملية الانتخابية بنسبة كبيرة .

3 - انفراد الحزب الحاكم ومؤسساته السياسية بإدارة العملية الانتخابية ودعم السيدة سامية حسن للبقاء في السلطة , وذلك حفاظا علي مصالح النخبة الحاكمة واستمرار نفوذها وهيمنتها علي السلطة والثروة في تنزانيا , وخاصة بعد نجاح السيدة سامية في التغلب علي الخلافات الداخلية في الحزب الحاكم , وقدرتها علي بناء توازنات بين الأجنحة المختلفة داخل الحزب الحاكم , مما جعلها الشخص المناسب لقيادة الحزب وضمان بقاؤه في السلطة , حيث فاز الحزب الحاكم في كافة العمليات الانتخابية التي شهدتها تنزانيا منذ عودة التعددية الحزبية للبلاد في التسعينات , وهو ما يعني أنه

الحزب المهيمن علي المشهد السياسي في البلاد .

4 -حصولها علي دعم شبكة قوية من رجال الأعمال في تنزانيا والمعروفين باسم " متانداو " , والتي معناها الشبكة باللغة السواحلية , والذين يرتبطون بعلاقات قوية بكبار قيادات الحزب الثوري الحاكم , والذي قام بهندسة الانتخابات الداخلية للحزب وقمع الأصوات المعارضة بداخله والتي كانت ترفض ترشح السيدة سامية حسن والنظر إليها علي أنها مجرد رئيسة مؤقتة تكمل ولاية الرئيس الراحل جون ماجوفولي , حيث استطاع الحرس الحديدي القوي داخل الحزب من خلال تحركاته وترتيباته الداخلية في الحزب من جعل السيدة سامية حسن هي المرشحة الوحيدة للحزب , رغم الانقسامات التي أسفرت عنها تلك الخطوة , ولهذا يتم الترويج داخل تنزانيا إلي أن السيدة سامية حسن أصبحت خاضعة لتوجهات شبكة رجال الأعمال علي عكس الرئيس الراحل ماجوفولي الذي كان يرفض تلقي الأوامر منهم وكان ملتزما بأجندته الخاصة .

-5تحكم عبدالحليم حافظ أمير , نجل السيدة سامية حسن رئيسة تنزانيا في الأجهزة الأمنية وتسخيرها لدعم والدته للفوز في الانتخابات الرئاسية , حيث أن السفير السابق هممفري هيسرون المختفي قسريا حاليا والمعارض القوي للحزب الحاكم والسيدة سامية حسن كان قد صرح قبل شهر من اختطافه بأن عبدالحليم حافظ أمير نجل السيدة سامية الأصغر يشغل منصب رئيس المخابرات في الظل , ويعمل جنبا إلي جنب مع سليمان أبو بكر مومبو الذي تم تعيينه مديرا عاما لجهاز المخابرات والأمن في تنزانيا في يوليو 2024 , كما تم اتهام نجل الرئيسة بأنه هو الذي وراء عمليات القمع والعنف والخطف والاختفاء القسري ضد المعارضين في تنزانيا , ولهذا فإن عمليات القمع والتنكيل التي قامت بها الأجهزة الأمنية بحق المعارضة كانت من ضمن العوامل التي ساهمت في تسهيل فوز السيدة سامية حسن , بجانب هندسة الانتخابات أمنيا لضمان فوزها .

وفي سياق متصل فقد فاز حزب الثورة الحاكم (CCM) في زنجبار كذلك في انتخابات الرئاسة التي نظمت في جزر زنجبار بالتزامن مع الانتخابات العامة التي نظمت في الاتحاد التنزاني , حيث تنافس علي منصب رئيس زنجبار 11 مرشح , توضح أسمائهم وصورهم وانتمائهم الحزبي ورقة الاقتراع التالية :

وقد أعلنت لجنة الانتخابات في زنجبار عن فوز الرئيس حسين موينى بولاية رئاسية ثانية لزنجبار بعد حصوله علي 74.8% من أصوات الناخبين , كما وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات نحو 88% , ومن جانب المعارضة فقد شككت في نتائج الانتخابات وادعت حدوث عمليات تزوير , بل دعا البعض إلي إعادة الانتخابات من جديد , ويذكر أن حزب تحالف التغيير والشفافية ACT-Wazalendo)) المعارض سمح له بالترشح في انتخابات الرئاسة بزنجبار , حيث

مثل الحزب في الانتخابات عثمان مسعود عثمان نائب رئيس زنجبار المنتهية ولايته , حيث نافس الرئيس حسين موينى علي مقعد الرئيس , وهو ما جعل البعض يري أن الانتخابات في زنجبار كانت أكثر تنافسية من الانتخابات في تنزانيا القارية , رغم إعادة انتخاب حسين موينى نجل الرئيس الأسبق لتنزانيا علي حسن موينى .

خامسا : المواقف الداخلية والخارجية من الانتخابات :

أ-المواقف الداخلية :

1 -موقف الحزب الحاكم : أعرب الحزب الحاكم عن دعمه للولاية الثانية للسيدة سامية حسن , وعقب استلام السيدة سامية حسن لشهادة الفوز في الانتخابات من قبل رئيس لجنة الانتخابات , وصفت فوزها بأنه انتصار جماعي لتنزانيا معلنة أن الانتخابات كانت حرة وديمقراطية , منتقدة احتجاجات المتظاهرين , ووصفتهم بأنهم غير وطنين وغير متحضرين . كما نفي وزير الخارجية التنزاني محمود ثابت أي استخدام مفرط للقوة في البلاد , وكذلك صرحت الحكومة أن العملية الانتخابية جرت بنزاهة , ونفت مزاعم وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان خلال الفترة التي سبقت الانتخابات وما بعدها .

ومن جانب قوات الشرطة فقد أعلنت عن حظر التجوال في المدن الرئيسية وعلي رأسها دار السلام في أعقاب الانتخابات بعد تصاعد أعمال العنف , كما تم قطع الإنترنت عن البلاد وفقا لتقارير مجموعة نت بلوكس التي أفادت بتعطل خدمة الإنترنت في جميع أنحاء تنزانيا بجانب تقييد الانترنت عبر الهاتف المحمول وتقييد الوصول إلي وسائل التواصل الاجتماعي كذلك , وقد تم اتهام الشرطة بمحاولة تفريق الاحتجاجات بالعنف من خلال استخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق النار علي المحتجين .

وفيما يخص موقف المؤسسة العسكرية , فقد كانت داعمة للعملية الانتخابية ولاستمرارية الحزب الحاكم , حيث وصف قائد الجيش جاكوب مكوندا خلال بث مباشر علي التلفزيون الرسمي المتظاهرين بالمجرمين , معلنا عن أن الجيش سيتخذ الإجراءات المناسبة ضد المتظاهرين المجرمين , معلنا كذلك عن دعم الجيش لقوات الأمن لفرض النظام في البلاد , حيث انضمت قوات الجيش إلي قوات الشرطة لقمع أعمال الشغب , وانتشرت القوات العسكرية في الشوارع في محاولة لاستعادة النظام .

2 -موقف المعارضة : دعت أحزاب المعارضة التي تم منعها من المشاركة في الانتخابات إلي مقاطعة العملية الانتخابية , وتعطيلها من خلال الدعوة إلي الاحتجاجات يوم الانتخابات , ومحاولة منع التصويت يوم الانتخابات , وكذلك محاولة منع إجراء فرز للأصوات , وهو ما أسفر عن حدوث اشتباكات واسعة النطاق بين قوات الأمن والمحتجين الذين لا يزالون يواصلون احتجاجاتهم حتي الآن , وقد أعلن جون كيتوكا المتحدث باسم حزب تشاديما المعارض عن سقوط نحو 700 قتيل في مختلف مناطق البلاد وفي مقدمتهم دار السلام العاصمة الاقتصادية للبلاد بنحو 350 قتيل , مع استمرار عمليات إطلاق النار وإحراق مراكز للشرطة , ومكاتب للحكومة المحلية , ومحطات وقود , مما فاقم الأوضاع بصورة غير مسبوقة , كما طالب المحتجون لجنة الانتخابات بوقف إعلان النتائج دون جدوي .

وفي أعقاب إعلان النتائج أعلن حزب المعارضة الرئيسي تشاديما عن رفضه لفوز السيد سامية حسن , واصفا النتائج بأنها ملفقة بالكامل ومزورة , واصفا العملية الانتخابية بأنها لم تكن حقيقية , مؤكدا أن الاحتجاجات المستمرة في ربوع البلاد توضح عدم مشاركة أغلب الشعب في الانتخابات ورفضهم للنتائج المعيبة , كما دعا إلي إجراء انتخابات جديدة , مع دراسة الحزب لتنظيم احتجاجات وطنية كبيرة .

ومن جانب بريندا روبيا المتحدثة باسم حزب تشاديما المعارضة قد دعت المؤسسة العسكرية إلي تولي السلطة في البلاد , لفترة انتقالية لإلغاء الانتخابات وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين , وكتابة دستور جديد وإجراء انتخابات عامة جديدة , كما دعت المجتمع الدولي لحث الجيش علي التدخل لوقف قتل المحتجين , وإلغاء النتائج المزيفة .

وفي ذات السياق أعلن الأب تشارلز كيتيما أمين مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في دار السلام أن تنزانيا أصبحت نظاما شموليا , مدينا المجازر الجماعية التي شهدتها البلاد بحق المتظاهرين خلال فترة الانتخابات .

3 -الموقف الشعبي : لقد كانت المواقف الشعبية تميل إلي موقف المعارضة , وذلك بسبب تصاعد حالة الإحباط من الحزب الحاكم الذي يحتكر السلطة في تنزانيا منذ الاستقلال حتي الآن , وتصاعد معدلات البطالة بين الشباب , وهو ما يظهر في هتافات المحتجين الشباب ضد الحكومة , قائلين نريد استعادة بلدنا , منتقدين عملية منع ترشح زعماء المعارضة في الانتخابات, بجانب استمرار عمليات الاختفاء القسري والخطف والقتل خارج القانون والاستخدام السياسي للقضاء لقمع المعارضة , وقمع حرية الإعلام والتعبير , وهو ما تجلي في حظر الحكومة لمنصة تويتر (X) , وكذلك فرض قيود علي المنصة الرقمية التنزانية المحلية التي تعرف باسم (JamiiForums , وذلك لمنع انتقاد الحكومة والانتخابات عبر هذه المنصات , وهو ما أسفر

عن تزايد النقد الشعبي للرئيس سامية حسن ، ووصف قيادتها بالاستبداد ، وعدم تسامحها مع المعارضة خلافا للرؤساء السابقين الذين سمحوا بهامش سياسي للمعارضة رغم إحكام قبضتهم علي السلطة ، وخاصة بعد وقوع مجموعة من الاغتيالات بحق زعماء معارضين للحزب الحكم أبرزها اغتيال محمد علي كيباو البالغ من العمر 69 عاما والمنتمي لحزب تشاديما المعارض ، حيث تم قتله في سبتمبر 2024 خلال سفره إلي مسقط رأسه في تانجا ، وتم وضع مواد حمضية علي وجهه لإخفاء معالمه ، وقد تم اتهام عناصر الأمن بقتله ، كما أن السفير السابق همفري هيسرون الذي كان عضوا في الحزب الحاكم ، واستقال منه وانضم إلي المعارضة لا يزال مصيره مجهولا بعد البحث عنه واختفاؤه من منزله ووجود آثار دماء في المنزل ، وقد أدانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذه الحوادث معتبرة أنها تهديد للقيم الديمقراطية.

ب-المواقف الخارجية :

1 -موقف الأمم المتحدة :

لقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه الشديد ودعا في بيان إلي ضبط النفس ، ومنع أي محاولات للتصعيد ، كما حث جميع الأطراف علي تحقيق شامل ونزيه في مزاعم الاستخدام المفرط للقوة تجاه المحتجين ، وكذلك أعرب مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقه إزاء عمليات القتل المصاحبة للاحتجاجات الانتخابية ، داعيا قوات الأمن إلي الامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين ، والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ، مع حثه للحكومة علي إعادة الإنترنت علي الفور ، وتسهيل تمتع المواطنين بكامل حقوقهم وحرياتهم ، بما فيها حريات التعبير والتجمع السلمي ، وسرعة الإفراج عن الأشخاص الذين تم اعتقالهم تعسفيا .

2 -موقف الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي :

لقد حث الإتحاد الأوروبي السلطات التنزانية علي ممارسة أقصي درجات ضبط النفس من أجل الحفاظ علي الأرواح في أعقاب العنف الانتخابي الذي شهدته البلاد ، حيث أعربت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في بيان عن القلق العميق إزاء إعمال العنف وانقطاع الانترنت في تنزانيا، داعية إلي إطلاق سراح جميع الزعماء السياسيين المعتقلين ، وإجراء محاكمات شفافة وعادلة ، بجانب إجراء تحقيق شامل وسريع في جميع عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب التي مورست ضد المعارضة .

ومن جانبهم أصدر أعضاء البرلمان الأوروبي بيانا مشتركا أعربوا خلاله عن إدانتهم للعملية الانتخابية ، مشككين في نزاهتها ، معتبرين أنها لم تكن حرة ولم تكن نزيهة ، لأن التصويت جري في جو من القمع والخوف وعرقلة المراقبين للانتخابات ، معتبرين كذلك أنها لا تتمتع بالمصداقية في ظل قيام

الحكومة بإسكات صوت المعارضة , وحرمان الشعب من حرية التجمع والتعبير , وغلق وسائل الإعلام المستقلة وفرض الرقابة عليها , كما حث البرلمان الأوروبي شركاء تنزانيا الدوليين علي الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان , محذرا من أن الصمت ليس حيادا بل هو تواطؤ مرفوض .

وفي ذات السياق دعا البابا ليون الرابع عشر بابا الفاتيكان أكبر زعيم كاثوليكي في العالم إلي نبذ العنف في تنزانيا واللجوء إلي الحوار .

3 -موقف منظمة العفو الدولية :

لقد أدانت منظمة العفو الدولية المناخ القمعي الذي جرت فيه العملية الانتخابية , منددة بتصاعد حالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والقتل خارج نطاق القانون الذي هيمن علي المشهد السياسي في تنزانيا قبل الانتخابات , حيث تم رصد نحو 83 حالة اختفاء قسري من أحزاب المعارضة خلال فترة الانتخابات , كما أشارت لجنة خبراء حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلي وجود أكثر من 200 حالة اختفاء قسري في تنزانيا منذ عام 2019 , معربة عن قلقها من تصاعد القمع في تنزانيا خلال فترة الانتخابات وما سبقها , ومن جانبها فقد أعادت منظمة فريدوم هاوس تصنيفها لتنزانيا علي أنها دولة غير حرة في عام 2024 بعد أن كانت تصنفها علي أنها حرة جزئيا من ذي قبل .

4 -موقف الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان :

من جانبه أدان الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان عملية التعتيم الإعلامي والعنف الانتخابي وتآكل الديمقراطية في تنزانيا , معربا عن إدانته الشديدة لعنف الدولة وقمعها للمحتجين , مع منعها لزعماء المعارضة من الترشح للانتخابات وسجن بعضهم , وهو ما جعل الانتخابات محسومة مسبقا , مع إدانتها لحجب السلطات للإنترنت بهدف عدم فضح الانتهاكات وإسكات الضحايا وهو ما فاقم مناخ الخوف في البلاد , كما حمل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان كل من الاتحاد الأفريقي ومجموعة دول شرق أفريقيا مسؤوليتهم , مع دعوتهم إلي رفض أية عملية انتخابية لا تفي بالمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان , وحثهم علي الضغط علي السلطات التنزانية لاستعادة الحيز المدني وضمان التعددية الحقيقية , وإجراء تحقيق مستقل في الانتهاكات المتعلقة بالانتخابات .

5 - موقف المنظمات الدولية الإقليمية :

من جانب الاتحاد الأفريقي فقد قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتهنئة السيدة سامية حسن بمناسبة فوزها في الانتخابات , مؤكدا علي دعم الاتحاد لتنزانيا , كما أعرب في بيانه عن أسفه العميق لفقدان الأرواح خلال الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات مؤكدا علي ضرورة صون الحقوق والحريات الأساسية بما فيها الحق في التجمع السلمي والحق في التعبير

, مؤكدا في النهاية علي استعداد الإتحاد لدعم شعب وحكومة تنزانيا في جهودهما الرامية إلي الحفاظ علي السلام والتماسك الوطني .

وقد تعرضت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلي النقد بعد تهنئتها للسيدة سامية حسن لفوزها في الانتخابات , والذي يأتي بعد أيام من تهنئة المفوضية لرئيس الكاميرون ورئيس ساحل العاج لفوزهما في الانتخابات رغم ما تم فيهما من تنكيل بالمعارضة ومنعها من المشاركة في الانتخابات , وهو ما جعل البعض يدعو إلي حل الاتحاد الأفريقي لعدم فائدته , بل وقيامه بدعم النظم الدكتاتورية في القارة لترسيخ بقاؤها في السلطة .

وفي سياق متصل أعلنت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عن قلقها البالغ للانتهاكات الخطيرة التي تشهدها تنزانيا في أعقاب الانتخابات , مؤكدة علي أهمية احترام حقوق الإنسان في البلاد .

ومن جانب مجموعة دول شرق أفريقيا (EAC) فقد دعت إلي الهدوء واحترام حقوق الإنسان , كما حثت السلطات في تنزانيا علي ضمان الشفافية والمسائلة في التعامل مع الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات , ونظرا لأن كينيا هي التي تتولي الرئاسة الحالية لمجموعة دول شرق أفريقيا فقد حث الرئيس الكيني ويليام روتو المعارضة علي الدخول في محادثات مع الحكومة من أجل مصلحة تنزانيا والمنطقة , داعيا إلي السلام وسيادة القانون , مشجعا جميع الفاعلين السياسيين علي تبني الحوار والتسامح لتسوية القضايا المطروحة من أجل حماية الديمقراطية والاستقرار , كما قام الرئيس ويليام روتو بصفته رئيسا لكينيا بتهنئة السيدة سامية حسن علي فوزها في الانتخابات , وتم إرسال نائب الرئيس كيثوري كينديكي للمشاركة في حفل تنصيب السيدة سامية حسن , وهو ما كان محلا للنقد من قبل النشطاء في كينيا حيث انتقدوا مجموعة شرق أفريقيا بسبب صمتها إزاء مقتل المتظاهرين في تنزانيا .

وفي ذات السياق أرسلت مجموعة دول شرق أفريقيا (EAC) , ومجموعة دول منطقة البحيرات العظمي وفودا لمتابعة الانتخابات , لكنهم لم يصدروا التقارير النهائية الخاصة بمتابعة العملية الانتخابية حتي الآن , غير أنه نظرا لأن بعثات المراقبة الانتخابية الأفريقية تتهم بعدم الحياد ومجاملة السلطات الحاكمة داخل الدولة , فليس من المنتظر أن تعلن عن إدانتها للعملية الانتخابية , وخاصة أن الأحزاب الحاكمة في دول الجنوب الأفريقي ومعظمها تنتمي إلي حركات التحرير السابقة متهمة بالانحياز إلي بعضها البعض وتقوم بالدعم المتبادل للبقاء في السلطة , وهو ما جعل البعض يري أن ذلك الأمر يعد نمطا جديدا من أنماط التعاون الاستبدادي العابر للحدود الوطنية , وخاصة بعد وجود أحاديث تشير إلي إرسال بعض دول الجوار مرتزقة لدعم الحزب الحاكم في تنزانيا ضد المحتجين .

ومن جانب مجموعة تنمية دول الجنوب الأفريقي (SADC) فقد قامت

بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لها التي شاركت في مراقبة الانتخابات في تنزانيا , بإصدار بيان أعلنت خلاله أن الانتخابات التنزانية فشلت في تلبية المعايير الديمقراطية لمجموعة سادك , بسبب الترهيب للمعارضة والقيود المفروضة علي الحريات والافتقار إلي الشفافية طوال العملية الانتخابية , بجانب تهميش مرشحي المعارضة من خلال الاعتقال والتهديد , وهو ما جعل مثل هذه الاجراءات تقوض الديمقراطية التعددية في تنزانيا , وخلقت حالة من عدم التكافؤ بين المرشحين وقللت من قدرة الناخبين علي اتخاذ خيار حقيقي , بجانب أن التغطية الإعلامية لم تكن محايدة كذلك حيث أن وسائل الإعلام المملوكة للدولة فضلت الدعاية لمرشحي الحزب الحاكم , بينما الإعلام الخاص لم يستطع المشاركة بحرية خوفا من أن تطاله موجة القمع المتصاعد لوسائل الإعلام والصحافة , وأخيرا دعت البعثة الحكومة في تنزانيا إلي إجراء إصلاحات شاملة بما في ذلك السماح للمرشحين المستقلين بالترشح , وتمكين القضاء من مراجعة نتائج الانتخابات , وضمان حماية مراقبي الانتخابات , وإشراك الشباب في العملية السياسية .

6 -موقف القوي الدولية :

لقد وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلي رعاياها في تنزانيا بالبقاء في منازلهم وعدم نزول الشوارع حفاظا علي حياتهم , كما أعربت كل من المملكة المتحدة , وكندا والنرويج عن قلقهم العميق ومخاوفهم من انتشار العنف وسقوط عشرات الضحايا خلال العنف المصاحب للانتخابات , بجانب قيام عدد من الدول بوقف الرحلات الجوية الدولية إلي تنزانيا .

7 -موقف دول الجوار :

فيما يتعلق بموقف دول جوار تنزانيا فعلي المستوي الرسمي فقد توجه العديد من الرؤساء في المنطقة بالتهنئة لانتخاب السيدة سامية حسن , بل شارك رؤساء دول كل من موزمبيق وزامبيا وبوروندي والصومال في مراسم تنصيب السيدة سامية حسن , كما حث رئيس زامبيا الشعب التنزاني علي نبذ العنف , وعلي المستوي الشعبي فهناك مزاج شعبي عام في دولة المنطقة وخاصة من قبل الشباب وجيل زد داعم لإنهاء حكم الأحزاب السياسية القديمة المستأثرة بالسلطة , مع رفضه لحكم الشيوخ الطاعنين في السن الذين يحتكرون السلطة والثروة , ولا يفسحون المجال للشباب الحالم بالتغيير في ربوع القارة الأفريقية الشابة .

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستطيع القول أن انكماش مساحة الحرية السياسية في تنزانيا , وهيمنة حزب الثورة الحاكم علي مقاليد السلطة والثروة في تنزانيا وزنجبار بصورة شبه كاملة , سوف يعزز من مشاعر

السخط العام وخاصة بين الشباب ، وبالأخص جيل زد المتطلع إلي التغيير والحصول علي حقوقه السياسية والاقتصادية ، ولهذا من المتوقع أن تواجه السيدة سامية حسن التي تعرف باسم ماما سامية تحديات كثيرة خلال فترة ولايتها الثانية ، أبرزها تحدي استعادة ثقة الشباب والشعب التنزاني الذي غير نظرته إليها حتي أصبح البعض يطلق عليها ماما عيدي أمين ، تشبيها لها بالدكتاتور الأوغندي الراحل عيدي أمين ، بعدما كان ينظر إليها في بداية توليها السلطة علي أنها أنجيلا ميركل أفريقيا بفضل الاصلاحات السياسية التي تبنتها عقب توليها السلطة ، ورفعها للقيود المفروضة علي المعارضة وعلي الحقوق والحريات ، لكنها سرعان ما أصبحت أشد قسوة من الرئيس الراحل جون ماجوفولي وتبنت سياسية قمعية غير مسبوقة جعلتها محلا للنقد الداخلي والإقليمي والدولي ، كما تواجه كذلك العديد من التحديات السياسية والاقتصادية أبرزها وضع دستور جديد للبلاد ، وعقد حوار سياسي شامل مع المعارضة ، بجانب تحدي الإفراج عن زعماء المعارضة المعتقلين منعا لاستمرار حالة التوتر والاضطرابات التي تشهدها البلاد ، وأخيرا تحدي وضع حلول للأزمات الاقتصادية المتعددة التي يعاني منها الشعب التنزاني وعلي رأسها البطالة ، والفقر الذي يعاني منه نصف سكان البلاد ، حيث يعيش نحو 49% من السكان تحت خط الفقر الدولي .

دراسة تحليلية للانتخابات الرئاسية في الكاميرون 2025م

بقلم / أ. محمد الجزار
باحث في شؤون السياسة الإفريقية

أعلن المجلس الدستوري الكاميروني يوم الاثنين الموافق 27 أكتوبر 2025م عن فوز الرئيس "بول بيا" البالغ من العمر 92 عامًا في انتخابات الرئاسة التي شهدتها البلاد يوم 12 أكتوبر بنسبة 53.66%، ليستمر في السلطة لولاية رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات، على الرغم من كونه أكبر رئيس دولة سنًّا في العالم، ويقود دولة يبلغ متوسط أعمار سكانها 18 عامًا، أغلبهم حالمون بالتغيير والإصلاح دون جدوى، كما أن الرئيس "بول بيا" الذي يحكم الكاميرون منذ 43 عامًا حتى الآن يُعدّ ثاني أطول رئيس جمهورية بقاءً في السلطة بعد رئيس غينيا الاستوائية الحالي تيودورو أوبيانج، وكعادة حُكام دول إقليم وسط إفريقيا المتشبثين بالسلطة حتى الموت؛ لم يُحقّق هؤلاء القادة لشعوبهم أيّ إنجازات تُذْكَر، بل زادت سياساتهم القمعية وسوء إدارتهم لمُقدّرات البلاد من حالة الفقر والمعاناة الشعبية.

وعلى الرغم من تصاعد الرغبة الشعبية في وضع حدّ للنظام السياسي الحاكم في الكاميرون، ورفض مشروع الولاية الثامنة للرئيس الكاميروني "بول بيا"؛ إلا أنه استطاع الفوز في هذه الانتخابات التي شكّكت قوى المعارضة في مصداقيتها، وادّعت أنها مُزوَّرة، بل طالَب البعض بإعادة إجراء الانتخابات من جديد.

وفي ظل حالة الانسداد السياسي التي تعيشها الكاميرون وفشل كل محاولات التغيير السلمي عن طريق صناديق الانتخابات؛ يتطلع البعض إلى حدوث تغيير راديكالي من خلال الثورة الشعبية أو تدخُّل المؤسسة العسكرية في الكاميرون لوضع حدّ لهذا النظام، وهو ما ستكشف عنه الأيام المقبلة بعد تصاعد الضغط الشعبي على النظام واندلاع احتجاجات شعبية رافضة لنتائج الانتخابات.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحليل هذه الانتخابات الرئاسية، مع عرض السيناريوهات المستقبلية للمشهد السياسي في الكاميرون؛ وذلك وفقًا للنقاط التالية:

أولاً: النظام الانتخابي لاختيار رئيس الجمهورية:

تُوضّح نصوص الدستور الكاميروني، وفقًا لآخر تعديلاته التي أُدخلت عليه في عام 2008م، ونصوص قانون الانتخابات؛ النظام الانتخابي المُتَّبع لاختيار رئيس الجمهورية، وهو ما يتمثل فيما يلي:

1 -مدة ولاية الرئيس:

وفقًا للمادة 6 من الدستور الكاميروني فقد تم تحديد مدة ولاية الرئيس بسبع سنوات، مع جواز إعادة انتخابه لمدد تالية دون أيّ قيود؛ حيث ألغت التعديلات الدستورية التي أجراها نظام الرئيس "بول بيا" قيود المدد الرئاسية؛ مما سمح له بالترشح لولايات رئاسية متوالية بلغت 8 ولايات حتى الآن.

2 -طريقة الاقتراع ونظام الفوز:

أشارت المادة 6 من الدستور أيضًا إلى أن الرئيس يُنْتَخَب بالاقتراع العام المباشر والسري بأغلبية الأصوات المُدْلَى بها، أي أنه يتم انتخاب المرشح الذي حصل على أعلى عدد من الأصوات في الانتخابات من الجولة الأولى دون حاجة إلى إجراء جولة انتخابية ثانية، أو الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة للناخبين، وهو ما يُعزّز من فرص فوز مرشح النظام، ويضمن خسارة منافسيه في ظل تبنّي نموذج الهندسة الانتخابية للانتخابات وقوانينها؛ حيث يعتمد النظام على تبني الفوز بنظام الأغلبية النسبية، أو ما تُعرف بالأغلبية البسيطة التي تمنح الفوز لمن يحصل على أكثر عدد من أصوات الناخبين، وهي تختلف عن الأغلبية المطلقة التي تستلزم حصول المرشح على أكثر من 50% + 1 من أصوات الناخبين، وإذا لم يحصل أحد من المرشحين على تلك النسبة تحدث جولة ثانية للانتخابات، فضلًا عن وجود ما يُعْرَف بالأغلبية العظمى أو المؤهلة، والتي تشترط الوصول إلى نسبة محددة من الأصوات لإقرار القرار مثل ثلثي أو ثلاثة أرباع الأصوات.

كما أشارت الفقرة الثالثة من المادة 6 من الدستور إلى أن الانتخابات تُجْرَى قبل 20 يومًا على الأقل و50 يومًا على الأكثر من موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية الموجود في منصبه، وأضافت الفقرة الرابعة أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم الذي يقرره المجلس الدستوري؛ يمارس رئيس مجلس الشيوخ مؤقتًا مهام رئيس الجمهورية تلقائيًّا إلى حين انتخاب

رئيس جديد للجمهورية، وإذا تعذَّر عليه تولّي المنصب يتولى نائب رئيس مجلس الشيوخ المنصب.

ثانيًا: شروط الترشح لانتخابات الرئاسة:

توجد مجموعة من الشروط اللازمة للترشح في انتخابات الرئاسة بالكاميرون؛ أشارت إليها الفقرة الخامسة من المادة 6 من دستور الكاميرون، وكذلك أشارت مواد الفصل الثالث من قانون الانتخابات الكاميروني لشروط الأهلية الواجب توافرها للترشح، ويمكن ذكرها فيما يلي:

1 -أن يكون المرشح مواطنًا كاميرونيًّا من حيث الأصل بالولادة.

2 -أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية.

3 -أن يكون راغب الترشح يبلغ من العمر 35 عامًا أو أكبر عند تاريخ الانتخابات.

4 -أن تثبت إقامته في الكاميرون لمدة لا تقل عن 12 شهرًا متواصلة.

5 -أن يكون اسم راغب الترشح مسجلًا في السجل الانتخابي.

6 -أن يقدم راغب الترشح طلب ترشحه من خلال إعلان يحمل توقيعًا مُصدَّقًا، ويجوز للشخص أن يترشح تحت مظلة حزب سياسي، كما يجوز له أن يترشح بشكل مستقل؛ بشرط أن يدعم طلب ترشحه مِن قِبَل 300 شخصية بارزة على الأقل من جميع مناطق البلاد، بواقع 30 توقيعًا عن كل منطقة، وأن الشخصيات المؤهلة لمنح تلك التوقيعات هم أعضاء الجمعية الوطنية أو أعضاء مجلس الشيوخ، أو أعضاء مجالس المناطق أو أعضاء المجالس البلدية، كما أن المرشح الذي يرشحه حزب سياسي غير مُمثَّل في الهيئات السابقة يجب أن يستوفي شروط الترشح الخاصة بالمرشح المستقل، ويجب على الشخصيات المُؤهّلة لمنح التوقيعات أن تُوقّع على أوراق المرشح، ويتم التصديق عليها مِن قِبَل السلطات الإدارية ذات الاختصاص الإقليمي، ولا يجوز لأيّ شخصية مُؤهّلة أن تُوقّع إلا مرة واحدة لمرشح واحد، وذلك وفقًا لأحكام المادة 121 من قانون الانتخابات.

7 -إيضاح الاسم كاملًا، وتاريخ ومكان الميلاد، والمهنة، ومكان الإقامة، والشعار، واللقب المختار في أوراق الترشح، حسبما تحدد المادة 122 من قانون الانتخابات.

8 -تقديم نسخة مُصدَّقة من شهادة ميلاد المرشح لا يتجاوز تاريخ صدورها ثلاثة شهور، وتقديم أوراق التقديم والترشيح المقدمة من الحزب الداعم للترشح، وكذلك تقديم إقرار يتعهد فيه المرشح بالالتزام بالدستور بشرف، بجانب تقديم شهادة عدم محكومية، وهي تعادل صحيفة الحالة الجنائية، التي تُثبت عدم وجود قضايا جنائية على المرشح؛ بشرط ألا يتجاوز تاريخ صدورها ثلاثة شهور، مع تقديم شهادة ضريبية أو الإعفاء الضريبي، وشهادة الجنسية.

9 -دفع وديعة مالية قدرها 30 مليون فرنك إفريقي في خزينة الدولة.

ثالثًا: خريطة الانتخابات، وقائمة المرشحين، والحملة الانتخابية:

أ-خريطة الانتخابات:

1 -مواعيد الانتخابات:

لقد تم تحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية لتكون يوم الأحد الموافق 12 أكتوبر 2025م، وذلك بموجب مرسوم صادر من الرئيس "بول بيا" بتاريخ 11 يوليو 2025م، كما تم تحديد موعد تقديم طلبات الترشح ليكون ما بين الفترة من 11 إلى 21 يوليو 2025م، وكذلك تم تحديد يوم 13 أغسطس ليكون الموعد الأقصى لنشر قائمة المرشحين، كما تم تحديد موعد الحملة الانتخابية ليكون ما بين 27 سبتمبر إلى 11 أكتوبر 2025م، وأخيرًا تم تحديد موعد إعلان النتائج النهائية مِن قِبَل المجلس الدستوري ليكون في موعد أقصاه يوم 27 أكتوبر 2025م، وبعد ذلك يتم أداء اليمين الدستورية للرئيس المنتخب في موعد أقصاه 11 نوفمبر 2025م.

2 -الجهات المُنظِّمة للانتخابات:

تُعدّ هيئة الانتخابات الكاميرونية (ELECAM) هي الهيئة المسؤولة عن التنظيم المادي واللوجستي وإدارة العملية الانتخابية في الكاميرون، ويقع مقر هذه الهيئة الرئيسي في العاصمة ياوندي، ويتولى إدارة هذه الهيئة مدير عام، ويعاونه نائب له، ويتم تعيين المدير العام والمدير العام المساعد بمرسوم مِن قِبَل رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، وتتمثل مهام الهيئة في تحديث السجل الانتخابي الوطني، والإشراف على توزيع بطاقات الناخبين، تصميم وطباعة الوثائق الانتخابية، مراقبة العمليات الانتخابية، ومراقبة نتائج مراكز الاقتراع والوثائق المتعلقة بها، وتتكون هذه الهيئة من عدة هياكل أبرزها المجلس الانتخابي، وهو يتولى مهام الإشراف والرقابة على الانتخابات، ويضم 18 عضوًا، يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، والمديرية العامة التي تتولى المهام التنفيذية لإدارة وتنظيم الانتخابات، كما أن وزارة الإدارة الإقليمية تقوم بدعم هيئة الانتخابات ماديًّا وفنيًّا، وتساعدها في تنظيم العملية الانتخابية، بينما يقوم المجلس الدستوري بإعلان النتائج النهائية، والفصل في الطعون والشكاوى الانتخابية المقدمة إليه.()

ب-قائمة المرشحين:

لقد تم تسجيل عدد تاريخي من طلبات الترشح للانتخابات خلال الفترة من 12 إلى 21 يوليو 2025م، بلغت 83 طلبًا قدّمت إلى هيئة الانتخابات الكاميرونية (ELECAM)، من بينها طلبات مقدمة من 56 مرشحًا تم رعايتهم مِن قِبَل أحزاب سياسية مُعتَرف بها داخل الكاميرون، ويتجاوز هذا العدد الكبير من طلبات الترشح عدد طلبات الترشح التي تم تسجيلها في انتخابات 2018م والتي بلغت 29 طلبًا حينها، وذلك على الرغم من الشروط المالية والتنظيمية المتزايدة في هذه الانتخابات، ومن بين هذا العدد الهائل من طلبات الترشح أعلنت هيئة الانتخابات يوم 26 يوليو 2025م عن قبول ملفات 13 مرشحًا فقط، وذلك بمقر المجلس الانتخابي بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والصحافة، وعقب

إعلان القائمة التمهيدية للمرشحين كان من المسموح به قانونًا الطعن على قرارات المجلس الانتخابي أمام المجلس الدستوري مِن قِبَل المرشحين المرفوضين خلال 72 ساعة؛ حيث تم رفض طلبات ترشح 70 مرشحًا, وعقب فحص المجلس الدستوري للطعون تم صدور القائمة النهائية للمرشحين وذلك يوم 5 أغسطس 2025م, والتي لم تختلف عن القائمة التي أقرها المجلس الانتخابي في البداية سوى أن المجلس الدستوري ألغى ترشيح هيلير ماركير دزيبان الذي تم إدراج اسمه في القائمة التمهيدية للمرشحين, ليقتصر السباق الانتخابي على عدد 12 مرشحًا بينهم امرأة واحدة و11 رجلًا, وكلهم مدعومون حزبيًّا.()

ويمكن الحديث عن الخلفية التاريخية والسياسية لهؤلاء المرشحين فيما يلي:

1 -الرئيس الحالي "بول بيا":

وهو المنافس الأقوى في هذه الانتخابات, مدعوم من حزب الحركة الديمقراطية الشعبية الكاميرونية (CPDM) الحزب الحاكم في الكاميرون, وقد تولى الرئيس "بول بيا" السلطة في عام 1982م, وفاز في كافة الانتخابات الرئاسية التي نُظّمت في الكاميرون منذ ولايته الأولى حتى الآن, ورغم الدعوات المتزايدة التي وُجِّهت له لعدم الترشح في الانتخابات بسبب كِبَر سنّه وشيخوخته لبلوغه سن 92 واقترابه من سن 93 في فبراير المقبل؛ فقد رفض هذه الدعوات, وأعلن أن الأفضل لم يأتِ بعدُ, مُصِرًّا على الاستمرار في السلطة.

2 -عيسى تشيروما باكاري:

ويُعدّ هو المرشح الثاني في السباق الرئاسي, ويبلغ من العمر 76 عامًا, وينحدر من منطقة غاروا الواقعة في شمال الكاميرون, وينتمي إلى مجموعة الفولاني الإثنية, وكان يعمل وزيرًا للتشغيل والتدريب المهني في الكاميرون منذ عام 2019م حتى استقالته من الحكومة في يونيو الماضي معلنًا ترشُّحه للانتخابات الرئاسية تحت راية حزب جبهة الإنقاذ الوطني الكاميروني FSNC))، كما عمل كذلك وزيرًا للاتصالات, ووزيرًا للنقل سابقًا, كما أنه سُجِن لمدة ست سنوات دون محاكمة باعتباره من النخبة الشمالية التي اتُّهمت بأنها تقف وراء محاولة الانقلاب العسكري التي تمت في عام 1984م.

ويُذكر أن بعض الشخصيات والأحزاب السياسية في الكاميرون اختارته ليكون مرشحًا توافقيًّا للمعارضة, وقد أعلن المرشح تشيروما خلال استقالته أنه لم يعد قادرًا على التواصل مع رئيس الدولة, معلنًا أنه لم يَعُد يحكم الكاميرون, كما يَحظى تشيروما أيضًا بدعم العديد من النخب الشمالية التي تطالب بعودة السلطة إلى شمال الكاميرون الغنيّ بالأصوات موطن أحمدو أهيجو أول رئيس للكاميرون, والذي استقال من منصبه في عام 1982م بعد بقائه في السلطة لمدة 22 عامًا.

3 - بيلو بوبا مايغاري:

وهو يبلغ من العمر 78 عامًا, وينتمي إلى المنطقة الشمالية, وقد كان عضوًا في الحكومة؛ حيث شغل عدة مناصب وزارية سابقة آخرها منصب وزير السياحة والترفيه,

والذي شغله لمدة 14 عامًا حتى استقالته منه في يوليو 2025م، كما تولّى في الثمانينيات منصب رئيس وزراء الكاميرون، وترشح للرئاسة في عام 1992م وبعد حصوله على المركز الثالث طعن في فوز الرئيس "بول بيا" بالانتخابات، ويترشح مدعومًا من الحزب الذي يتولى رئاسته، حزب الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم (UNDP).

4 - بيير كويمو:

وهو صاحب مسيرة سياسية طويلة، مولود في بافانغ بالمنطقة الغربية، ويبلغ من العمر 69 عامًا، وقد تولّى سابقًا منصب رئيس الجمعية الوطنية، كما تولّى كذلك منصب نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية الاجتماعية (SDF) سابقًا، وقد ترشح في هذه الانتخابات مدعومًا من اتحاد الحركات الاشتراكية (UMS).

5 - جوشوا أوسيه:

وهو يبلغ من العمر 56 عامًا، وينحدر من منطقة الجنوب الغربي الناطقة بالإنجليزية، وقد ترشح للانتخابات الرئاسية في 2018م، وحصل فيها على المركز الرابع، ويترشح في هذه الانتخابات تحت راية حزب الجبهة الديمقراطية الاجتماعية (SDF)، كما شغل أيضًا عضوية الجمعية الوطنية الكاميرونية، وهو يدعو إلى عودة النظام الفيدرالي في الكاميرون من جديد.

> "لا تصوتوا لـ"بول بيا" ليس لأجلي، بل لأنه جعل كثيرين يعانون

6 - باتريشيا هيرمين توماينو:

وهي المرأة الوحيدة التي قُبِلَ أوراق ترشُّحها لهذه الانتخابات من بين سبع نساء قدمن أوراق ترشحهن للانتخابات، وتبلغ هذه السيدة من العمر 56 عامًا، وهي عضوة سابقة في البرلمان، ورئيسة بلدية فومبان، وتتولى رئاسة حزب الاتحاد الديمقراطي للكاميرون (UDC) بعد وفاة زوجها في عام 2020م، وقد دعت إلى إعلان فومبان في أغسطس 2025م، الذي دعا إلى اختيار مرشح معارضة توافقي ببرنامج انتخابي مشترك.

7 -جاك بوغا هاغبي:

وهو في سن الخمسين من عمره، وقد عمل خبيرًا اقتصاديًّا لأكثر من 20 عاما في صندوق النقد الدولي، وهو مرشح تحت راية حزب حركة المواطنين الوطنيين الكاميرونيين (MCNC)، وهو يدعو إلى إصلاح مؤسسي شامل، ونظام أقل رئاسية ومركزية. وعلى الصعيد الاقتصادي، يدعو إلى الخروج من عملة الفرنك الإفريقي، ويدعم تعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA).

8 -سيرج إسبوار ماتومبا:

يبلغ من العمر 46 عامًا، وهو رجل أعمال وعضو في المجلس البلدي في دوالا العاصمة الاقتصادية للكاميرون، وهذه المرة الثانية التي يترشح فيها للانتخابات الرئاسية بعد ترشحه في عام 2018م، ويترشح مدعومًا من حزب الشعب المتحد من أجل التجديد الاجتماعي (PURS).

9 -كابرال ليبي:

يبلغ من العمر 45 عامًا، وهو مرشح رئاسي سابق في انتخابات 2018م؛ حيث جاء

في المركز الثالث، وهو صحفي وزعيم طلابي سابق، وقد ترشح مدعومًا من حزب المصالحة الوطنية الكاميروني (PCRN)، وذلك بعد معركة قانونية طويلة على رئاسة الحزب.

10 - حيرام ليودي:

يُعدّ أصغر مرشح في الانتخابات؛ حيث يبلغ عمره 38 عامًا، وهو مهندس ورائد أعمال، وتم ترشيحه مِن قِبَل حزب الجبهة الديمقراطية الكاميرونية (FDC)، وقد أعلن عن مشروعه الرئاسي القائم على أسس الليبرالية الاجتماعية، كما وجّه الدعوة إلى تشكيل ائتلاف قوي من المعارضة لطَيّ صفحة عهد الرئيس "بيا"، وتأسيس حياة سياسية جديدة في الكاميرون.

11 - أكيري مونا:

يبلغ من العمر 73 عامًا، وهو أحد سكان مقاطعة مومو الواقعة في شمال غرب البلاد الناطقة بالإنجليزية، كما أنه نجل رئيس الوزراء السابق سالومون مونا، وكان رئيسًا لنقابة المحامين في الكاميرون، كما شغل أيضًا منصب رئيس منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية في الكاميرون، وهو مترشح برعاية حزب يونيفيرس (UNIVERS)، وقد تقدم هذا المرشح بالتماس للمجلس الدستوري بعدم أهلية الرئيس "بول بيا"؛ لمنعه من الترشح بسبب كِبَر سنّه وتدهور حالته الصحية، لكن المجلس رفض التماسه، وقد أعلن هذا المرشح يوم 28 سبتمبر عن دعمه للمرشح بيلو بوبا مايغاري.

12 - أتيكي سيتا كاكستون:

وهو من مواليد مبينغوي الواقعة شمال غرب البلاد في المناطق الناطقة بالإنجليزية التي تعاني من الأزمة الانفصالية، ويبلغ من العمر 39 عامًا، وهو مرشح مدعوم من حزب التحالف الليبرالي (PAL)، وتعد هذه أول انتخابات رئاسية يخوضها بعد مسيرة مهنية في منظمات المجتمع المدني، ورغم استمراره في الترشح أعلن عن دعمه للمرشح بيلو بوبا مايغاري يوم 27 سبتمبر قبل إجراء الانتخابات.()

وفيما يتعلق بالمرشحين الذين رُفِضَت ملفات ترشُّحهم مِن قِبَل المجلس الانتخابي والمجلس الدستوري؛ فقد قدم بعضهم طعونًا أمام المجلس الدستوري بلغت نحو 35 طعنًا ضد قرارات المجلس الانتخابي، غير أنها جميعًا قُوبِلَتْ بالرفض، ويرجع ذلك الرفض لعدة أسباب متنوعة تتمثل في نقص أوراق الترشح وعدم اكتمالها، أو عدم دفع الوديعة المالية اللازمة للترشح، والتي يرى البعض أنها كبيرة جدًّا، ولا يقدر بعض المرشحين على دفعها، وبالتالي كانت حاجزًا بينهم وبين الترشح للانتخابات.

ولعل أبرز المرشحين الذين رفض المجلس الدستوري طعونهم: موريس كامتو زعيم المعارضة، ورئيس حزب حركة النهضة الكاميرونيةMRC))، وهو محامٍ وأستاذ قانون يبلغ من العمر 71 عامًا، تولّى سابقًا عضوية لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، كما تولّى منصب وزير العدل في بلاده حتى استقال منه في 2011م، وقد ترشح في انتخابات الرئاسة 2018م، وحل في المركز الثاني بعد "بول بيا"، لكنّه طعن

في النتائج وأعلن نفسه فائزًا بالانتخابات, ونظرًا للاحتجاجات القوية مِن قِبَل أنصاره فقد تم اعتقاله هو ونحو 200 شخص من أنصاره في يناير 2019م؛ حيث أُودِعُوا في سجن كونديجوي شديد الحراسة.

وفي أكتوبر 2019م تم إطلاق سراحه بعد انتهاء الحوار الوطني في البلاد, وبعد ترشُّحه للانتخابات الرئاسية الحالية تم استبعاده مِن قِبَل المجلس الانتخابي بحجة أن حزبه غير مُؤهّل لتقديم مرشحين في الانتخابات الرئاسية بعد مقاطعته للانتخابات التشريعية والبلدية التي أُجريت في 2020م, رغم أنه ترشح تحت راية حزب الحركة الإفريقية من أجل الاستقلال الجديد والديمقراطية (Manidem)؛ ليهرب من هذه الخلافات القانونية, إلا أنه تم ترشيح ديودوني يبغا تحت راية الحزب, ليصبح هناك اثنان من المرشحين تحت راية حزب واحد, وهو أمر محظور بموجب قانون الانتخابات, وقد تم اتهام وزارة الإدارة الإقليمية في الكاميرون بأنها هي من قامت بهذه المؤامرة من أجل منع ترشيح كامتو بعد أن قامت بتغيير اسم رئيس الحزب وفريق قيادته على موقعها الإلكتروني, ومنحت ديودوني بيغا منصب رئيس الحزب, وسمحت له بالترشح في الانتخابات, وفي 5 أغسطس 2025م تم رفض طعن كامتو مِن قِبَل المجلس الدستوري بصورة نهائية, وبذلك تم منعه رسميًّا من خوض الانتخابات الرئاسية, وهو ما كان محلًّا لنقد الحكومة مِن قِبَل أحزاب وشخصيات المعارضة الرئيسية في البلاد.

ج-الحملة الانتخابية:

أُجريت الحملة الانتخابية خلال موعدها المحدد ما بين 27 سبتمبر إلى 11 أكتوبر 2025م؛ حيث قام الحزب الحاكم بالترويج لمرشحه الرئيس "بول بيا", وتم إرسال أعضاء الحكومة إلى مناطق البلاد المختلفة لدعوة الناخبين لانتخابه, كما أنتجوا فيديو بالذكاء الاصطناعي يُروّج لإنجازات الرئيس "بيا" خلال فترة حكمه, وفي يوم 7 أكتوبر ظهر الرئيس "بيا" علنًا في مدينة ماروا الواقعة في أقصى شمال البلاد الموالي له سياسيًّا, وبصحبته زوجته شانتال "بيا" المعروفة بالمرأة ذات الشعر الأحمر التي يرى البعض أنها هي الحاكمة الفعلية للبلاد, وتتحكم في تعينات المسؤولين, في ظل ضعف زوجها وتراجع حالته الصحية, بل يرى البعض أنها تتطلع إلى حكم البلاد في حالة رحيل "بيا"؛ سواء بصورة مباشرة أو من خلال اختيار أحد أتباعها ليكون حاكمًا شكليًّا تُديره هي من وراء الستار.

وقد شارك الرئيس وأنصاره في تجمعهم الانتخابي في هذه المدينة بعد عودته من رحلته الخاصة إلى أوروبا والتي استمرت لمدة 10 أيام؛ حيث جدّد الدعوة إلى إعادة

انتخابه، تاركًا المجال لوزرائه لإكمال برنامج الحملة الانتخابية في باقي مدن البلاد، وقد فُسِّرت زيارته إلى هذه المدينة تحديدًا؛ لكونها تمتلك نسبة كبيرة من الأصوات، كما أنه يسعى إلى تسوية الخلافات المتصاعدة مع أنصاره وحلفائه في الشمال بعد انتقادهم لأسلوب حكمه للبلاد، مع ترشح بعض المرشحين الأقوياء من شمال البلاد، وقلقه من تأثير ترشحهم على النسبة التي سيحصل عليها في الانتخابات عن ذي قبل.

وخلال الحملة الانتخابية للرئيس "بيا" قامت ابنته بيرندا "بيا" المقيمة في سويسرا بنشر مقطع فيديو على منصة تيك توك دعت خلاله إلى عدم التصويت لوالدها في الانتخابات قائلة: «لا تصوتوا لـ"بول بيا" ليس لأجلي، بل لأنه جعل كثيرين يعانون، آمل أن نحصل على رئيس آخر». وهو ما سبَّب حالة من الجدل بسبب معارضتها لوالدها، رغم أن ابنته هذه التي تبلغ من العمر 27 عامًا معروف عنها أنها تحظى بحياة مرفهة من خلال نشر صورها أمام سيارات رولز رويس، وارتداء ساعة رولكس مرصعة بالألماس، بجانب سفرها على متن طائرات خاصة، وربما يرجع موقفها هذا بسبب إعلان شذوذها الجنسي، ورفض الحكومة في الكاميرون لهذه الخطوة بسبب حظر الشذوذ الجنسي في الكاميرون.

رابعًا: إجراء الانتخابات، وتحليل النتائج:

أ-اجراء الانتخابات:

أُجْرِيت العملية الانتخابية في موعدها المحدد يوم الأحد الموافق 12 أكتوبر 2025م، وقد دُعِيَ للمشاركة فيها نحو 8 ملايين ناخب داخل وخارج البلاد، موزعين على نحو 31 ألف مركز اقتراع، فتحت أبوابها في تمام الساعة الثامنة صباحًا بتوقيت ياوندي، وأغلقت أبوابها في تمام الساعة السادسة مساء، ورغم إجراء الانتخابات في جوٍّ هادئ نسبيًّا إلا أنها كانت مشحونة بالتوتر بسبب استبعاد زعيم المعارضة كامتو من الترشح للانتخابات، وكذلك رفض الرئيس "بيا" التخلي عن الترشح للولاية الثامنة؛ رغم المطالب الشعبية والشبابية التي دعته لترك السلطة، والتشكيك في حالته الصحية وقدراته العقلية، وبالتالي عدم أهليته لإدارة شؤون البلاد، كما أن الانفصاليين في المناطق الناطقة بالإنجليزية في الشمال الغربي والجنوب الغربي في البلاد حاولوا تعطيل العملية الانتخابية من خلال منع السكان من المشاركة في الانتخابات.

> أعرب قادة المعارضة، وعلى رأسهم المرشح المعارض عيسي تشيروما عن رفضه للنتائج الانتخابية

وعمومًا، فإن العملية الانتخابية جرت في ظل حالة من الهشاشة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعود أسبابها إلى حالة الانسداد السياسي، وهيمنة جيل الشيوخ وكبار السن على المشهد السياسي في البلاد؛ حيث توصف الكاميرون ومؤسساتها الحاكمة الآن بأنها دولة الشيخوخة المؤسسية؛ حيث أصبح الشيوخ الذين يحتاجون إلى الذهاب لدور رعاية المسنين جوهر السلطة في الكاميرون، وذلك يتضح مَن تولّي مجموعة من الشخصيات المسنة التي يتراوح عمرها ما بين الثمانين والتسعين أعلى المناصب المدنية والعسكرية في البلاد، ومن بين تلك الشخصيات رئيس الدولة "بول بيا" البالغ من العمر 92 عامًا، ويحكم البلاد منذ عام 1982م، ومارسيل نيات رئيس مجلس الشيوخ البالغ من العمر 91 عامًا، وكافاي جبريل رئيس الجمعية الوطنية البالغ

من العمر 85 عامًا، وأدولف موديكي المدير العام للشركة الوطنية للهيدروكربونات (SNH) وهي شركة النفط والغاز الحكومية، وهو يبلغ من العمر 86 عامًا.

ولا يختلف المشهد داخل المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية، فمثلاً لا يزال مارتن مبارغا البالغ من العمر 93 عامًا يعمل رئيسًا لجهاز الشرطة برتبة وزير ومستشار للرئيس، كما يشغل رينيه كلود ميكا البالغ من العمر 89 عامًا منصب رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الكاميروني، كما يشغل كليمنت أتانجانا البالغ من العمر 84 عامًا منصب رئيس المجلس الدستوري في الكاميرون، وهو الهيئة المسؤولة عن اعلان النتائج النهائية للانتخابات.

وفي ظل هذه الشيخوخة المؤسسية تتصاعد دعوات إنهاء ظاهرة شيخوخة السلطة في الكاميرون، وخاصةً لدى الشباب، وهو ما تجلّى في قيام بعض الفنانين بإصدار أغانٍ تنادي الرئيس بترك السلطة مثل المغني الكاميروني لونغيه الذي أطلق أغنية يقول فيها: «أبي أنت مُتعَب، آسف استرح»، بجانب أغنية المغني الشاب ساتلايت ليكينج الذي يقول فيها: «يا رجل يا عجوز، عليك أن تتركنا، نحن متعبون، نريد التغيير»، وهذه الأغاني الثورية تُعبِّر عن نبض الشارع الكاميروني ورغبته في التغيير، وتطلُّعه إلى الحرية والانعتاق من الاستعمار الداخلي، والتحرر من حكم الأوليجارشية الحاكمة في الكاميرون.

ب-تحليل النتائج:

أعلن المجلس الدستوري الكاميروني برئاسة كليمنت أتانجانا يوم الاثنين الموافق 27 أكتوبر 2025م النتائج النهائية للانتخابات؛ حيث أعلن عن فوز الرئيس "بول بيا" بولاية رئاسية ثامنة، بعد حصوله على نسبة 53.66% من أصوات الناخبين، والتي تعادل نحو 2.47 مليون صوت، كما أضاف المجلس الدستوري أن الرئيس "بول بيا" فاز في العديد من المناطق الانتخابية الهامة، ومن أبرزها: موطنه في جنوب البلاد، ومنطقة الجنوب الغربي، ومنطقة الشمال الغربي، ومنطقة أقصي الشمال، ومنطقة الوسط، ومنطقة الشرق، بينما فاز منافسه الرئيسي عيسي تشيروما في منطقة الساحل، ومنطقة الشمال، ومنطقة الغرب، ومنطقة أداماوا، وفقًا للنتائج الرسمية، وفيما يتعلق بنسبة المشاركة فقد أعلن المجلس الدستوري أنها بلغت 57.76%.

ويمكن عرض نتائج الانتخابات من خلال الجدول التالي:

م	اسم المرشح	اسم الحزب الداعم له	النسبة المئوية
1	"بول بيا"	حزب الحركة الديمقراطية الشعبية الكاميرونية (CPDM)	53.66%
2	عيسى تشيروما	حزب جبهة الإنقاذ الوطنى الكاميرونى (FSNC	35.19%
3	كابرال ليبى	حزب المصالحة الوطنية الكاميرونى (PCRN)	3.41%
4	بيلو مايغارى	حزب الاتحاد الوطنى للديمقراطية والتقدم (UNDP)	2.45%

5	باتريشيا توماينو	حزب الاتحاد الديمقراطي للكاميرون (UDC)	1.66%
6	جوشوا أوسيه	حزب الجبهة الديمقراطية الاجتماعية (SDF)	1.21%
7	أتيكي سيتا	حزب التحالف الليبرالي (PAL)	0.87%
8	حيرام ليودي	حزب الجبهة الديمقراطية الكاميرونية (FDC)	0.40%
9	سيرج ماتومبا	حزب الشعب المتحد من أجل التجديد الاجتماعي (PURS)	0.35%
10	جاك هاغبي	حزب حركة المواطنين الوطنيين الكاميرونيين (MCNC)	0.30%
11	بيير كويمو	اتحاد الحركات الاشتراكية (UMS)	0.28%
12	أكيري مونا	حزب يونيفيرس (UNIVERS)	0.22%

المصدر: من إعداد الباحث وفقًا للنتائج التي أعلنها المجلس الدستوري الكاميروني

ووفقًا للجدول السابق نجد أن الوزير السابق والمنافس القوي عيسى تشيروما جاء في المركز الثاني بعد حصوله على نسبة 35.19% من الأصوات، والتي تعادل نحو 1.622 مليون صوت، بينما حلَّ كابرال ليبي في المركز الثالث؛ حيث حصل على نسبة 3.14%، وتلاه بيلو مايغاري في المركز الرابع؛ حيث حصل على نسبة 2.45%، بينما حلت المرشحة باتريشيا هيرمين توماينو في المركز الخامس بعد حصولها على نسبة 1.66%، ثم جاء جوشوا أوسيه في المركز السادس بعد حصوله على نسبة 1.21%. بينما لم يتجاوز باقي المرشحين الباقين نسبة 1% لكل مرشح منهم.

وتحليلًا للنتائج نجد أن هناك عدة عوامل ساهمت في إعادة فوز "بول بيا" بولاية رئاسية ثامنة تتمثل فيما يلي:

1 -هيمنة الحزب الحاكم على العملية الانتخابية برمتها، وخاصةً أن المجلس الدستوري الذي يفصل في الطعون الانتخابية، ويمتلك صلاحية إعلان النتائج النهائية ينتمي عشرة من أعضائه الأحد عشر إلى الحزب الحاكم، وهو ما يُشكّك في نزاهة العملية الانتخابية برُمّتها بداية من عملية تسجيل الناخبين التي شكّك فيها زعيم المعارضة موريس كامتو الذي تم منعه من الترشح للانتخابات بعد رفض أوراق ترشحه ورفض الطعون المقدمة منه مِن قِبَل المجلس الدستوري، مرورًا برفض المجلس كذلك للطعون التي قُدّمت من مرشحي الانتخابات والذين طالبوا خلالها بإلغاء الانتخابات كليًّا أو جزئيًّا بسبب عمليات تزوير والمخالفات واسعة النطاق، وهو ما لم يقبله المجلس الدستوري الذي اعتمد النتائج التي تفيد بفوز "بول بيا" لولاية رئاسية ثامنة.

2 -انقسام المعارضة وتشتتها، وعدم قدرتها على اختيار مرشح واحد قوي قادر على منافسة النظام الحاكم بقيادة "بول بيا"، وقد زاد هذا التشتت بعد استبعاد ترشح موريس كامتو من الانتخابات، مع تزايد المطامع الشخصية مِن قِبَل قادة الأحزاب في السلطة، وسعيهم لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العليا للشعب البائس المقهور، المتطلع إلى تغيير النظام، أملًا في حياة جديدة ربما تكون أفضل بعيدًا عن حكم عشيرة "بول بيا"، كما أن النظام الحاكم ساهم بصورة واضحة في

إضعاف الأحزاب السياسية في الكاميرون، وعمل على تشتيتها. وخير دليل على ذلك حظر التحالف السياسي من أجل التغيير (APC) في مارس 2024م، واعتباره حركة سرية غير قانونية، وذلك بعد أن ضم عدة أحزاب وأصبح بمثابة ائتلاف قوي للمعارضة كان من المتوقع أن يدعم زعيم المعارضة في انتخابات الرئاسة الحالية ضد مرشح الحزب الحاكم "بول بيا".

3 -التضييق الأمني على أنصار المعارضة والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني، وترهيبهم، وتقديمهم للمحاكم العسكرية، مع غلق وسائل الإعلام المعارضة، والمستقلة، وهو ما خلق مناخًا من القمع والترهيب، أسفر عن تراجع الحريات وعزز من القبضة الأمنية خلال الانتخابات، مما ساهم في انفراد النظام بإدارة العملية الانتخابية وهندستها بما يضمن استمرارية النظام.

خامسًا: المواقف الداخلية والخارجية من الانتخابات:

تباينت ردود الفعل من نتائج الانتخابات الرئاسية ما بين مُرحِّب بالولاية الثامنة للرئيس "بيا"، وبين رافض ومُشكّك في نتائج الانتخابات، داعيًا إلى إعادة العملية الانتخابية من جديد، ويمكن عرض أبرز المواقف فيما يلي:

أ-المواقف الداخلية:

1 - موقف الحزب الحاكم:

أعرب رئيس الكاميرون "بول بيا" عن شكره للناخبين على التصويت له مرة أخرى من خلال بيان قام بنشره بعد ساعات من إعلان فوزه، ودعا إلى السلام وبناء الكاميرون الموحدة والمزدهرة والمسالمة، وكذلك رحَّب حزب الحركة الديمقراطية الشعبية الكاميرونية (CPDM) الحزب الحاكم في الكاميرون وأنصاره بفوز الرئيس "بيا" بولاية رئاسية جديدة، مؤكدين على دعمهم له خلال المرحلة المقبلة، كما انتقدوا تصريحات مرشح المعارضة عيسي تشيروما معتبرين أنها بمثابة تهريج سياسي، وعلامة انفصام في الشخصية، كما قامت الحكومة قبيل إعلان النتائج بحظر التجمعات العامة ومنع استخدام الدراجات النارية في عدة مدن اعتبارًا من يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2025م، كما تم نشر قوات الأمن بصورة مكثّفة للتصدّي لاحتجاجات المعارضة التي تتّهم النظام بتزوير الانتخابات.

وفي ذات السياق حاول النظام الحاكم تهدئة ردود الفعل المُشكّكة في نتائج الانتخابات، وخاصة ردود فعل المرشح عيسي تشيروما؛ حيث أشارت مجلة جون أفريك الفرنسية إلى أن الرئيس "بول بيا" قام بالتواصل مع عيسي تشيروما خصمه الرئيسي في هذه الانتخابات لعقد اتفاق معه يمنحه بموجبه منصب رئيس وزراء الكاميرون، لكنه رفض هذا العرض.

ومن جانبه ندَّد وزير الإدارة الإقليمية بدعوات التظاهر، معتبرًا أنها مشروع تمرُّد يسعى إلى خلق الظروف لإحداث أزمة أمنية في البلاد، وفي محاولة للسيطرة على الموقف تم اعتقال اثنين من رؤساء الأحزاب الداعمة لتشيروما، بجانب قطع الإنترنت

عن العديد من مناطق البلاد لمنع انتشار دعوات الاحتجاج.

2 -موقف المعارضة:

أعرب قادة المعارضة، وعلى رأسهم المرشح المعارض عيسي تشيروما عن رفضه للنتائج الانتخابية، معتبرًا أنها مزورة، وبمثابة مسرحية هزلية، ولا تتفق مع إحصاءات الأصوات التي قام بها أنصاره؛ حيث ادعى أنه هو الفائز في الانتخابات، وقام بنشر محاضر الانتخابات التي تمنحه تقدمًا كبيرًا على باقي المرشحين، كما زعم أنه من بين 58 ولاية في البلاد حصل على أصوات 18 ولاية إستراتيجية، تمثل وحدها ما يقرب من 80% من إجمالي الناخبين على المستوى الوطني، مما يجعله الفائز في الانتخابات من وجهة نظره؛ حيث ادّعى أنه الفائز في الانتخابات بعد حصوله على نسبة 54.8%، مقابل حصول الرئيس "بول بيا" على نسبة 31.3% وبالتالي خسارته في الانتخابات.

كما وجَّه خطابًا إلى الرئيس "بيا" داعيا إياه إلى ترك السلطة، كما دعا أيضًا الشعب الكاميروني إلى التظاهر، رافضًا النتائج التي أعلنها المجلس الدستوري، واصفًا إياها بالمزورة، كما وقع إطلاق نار بالقرب من منزل عيسي تشيروما في منطقة غاروا معقل المعارضة، وتم اعتقال بعض الصحفيين، بجانب محاصرة منزل عيسي تشيروما، والاعتداء على أنصاره؛ حيث قتل أربعة أشخاص خلال الاحتجاجات الرافضة لنتائج الانتخابات، كما تجمع العشرات من أنصاره في مدينة دوالا العاصمة الاقتصادية للبلاد، واشتبكوا مع قوات الأمن التي ردت عليهم بالذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع.

كما أدان أنيسيت إيكاني زعيم حزب الحركة الإفريقية من أجل الاستقلال الجديد والديمقراطية (Manidem) نتائج العملية الانتخابية، متهمًا الحزب الحاكم بتزوير النتائج بصورة فاضحة، وذلك بعد حصول الرئيس "بيا" على نسبة 98% من الأصوات في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، وهي مناطق لا يتم التصويت فيها إلا بنِسَب ضعيفة بسبب الحرب التي تشهدها منذ 9 سنوات، كما أشار إلى وجود بعض اللجان تجاوز فيها عدد الأصوات عدد الناخبين المسجلين، معتبرًا أن إعلان فوز "بول بيا"، بمثابة تحريض على الثورة، وقد تم القبض على أنيسيت إيكاني، وجوكام تشاميني لدورهما الكبير في دعم تشيروما، بجانب القبض على الأكاديمي الشهير أبا أويونو لدعمه القوي للمعارضة كذلك.

وفي ذات السياق؛ فقد تم تقديم 11 طعنًا إلى المجلس الدستوري ضد نتيجة الانتخابات؛ حيث طالب البعض بإلغاء جزئي أو كلي لنتائج الانتخابات، غير أن طلبات الإلغاء هذه اعتُبِرَتْ غير مقبولة شكلًا، ولا أساس لها من الصحة، رغم الادعاءات بحدوث حشو لصناديق الاقتراع، وتصويت متكرر مما يؤثر على نزاهة الانتخابات.

-3المواقف الشعبية:

لقد جاء المزاج الشعبي العام رافضًا لإعادة انتخاب الرئيس "بول بيا" لولاية رئاسية ثامنة في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وارتفاع معدلات البطالة التي تقترب من 74%؛ حيث يبحث الشباب الذين يمثلون نحو 60% من سكان البلاد عن فرصة للتغيير، ولهذا انطلقت الاحتجاجات الشعبية في العديد من مدن البلاد الأساسية؛

> في حالة تصاعد الاحتجاجات الشعبية الرافضة لنتائج الانتخابات من الممكن أن يقوم قادة النظام بعزل الرئيس بول بيا

بدايةً من ياوندي العاصمة الإدارية، إلى دوالا العاصمة الاقتصادية، ومرورًا بغاروا المدينة الرئيسية في الشمال ومعقل المعارضة، فضلاً عن مدينة ماروا، ونغاونديري، وبافوسام؛ حيث خرجت الحشود إلى الشوارع بأعداد هائلة في ظل انتشار أمني مكثّف، مع وجود اشتباكات عنيفة في بعض المناطق، وسقوط العديد من القتلى، والذي يقال: إن عددهم ارتفع إلى سبعة حتى الآن، كما اشتعلت النيران في مقر الحزب الحاكم في منطقة دشانغ غرب البلاد، بجانب اندلاع موجة من الاعتقالات تجاه المعارضة، وخاصةً في مدينة ماروا شمال البلاد، بينما تستمر الاحتجاجات الرافضة للنتائج مِن قِبَل قطاع كبير من الشعب الذي يردد بعضه عبارة «الشيطان خير من استمرار بول بيا"؛ تعبيرًا عن سخطهم من بقائه في السلطة على مدار 43 عامًا حتى الآن، وخاصةً بعد أن بلغ معدل الفقر في الكاميرون نحو 37.7%، وهو ما يعني أن نحو 10 ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر، بينما يعيش 23% من السكان في فقر مدقع.

4 -موقف الكنيسة:

تلعب الكنيسة في الكاميرون دورًا في المشهد السياسي؛ حيث دعا الأساقفة الكاثوليك إلى التهدئة ووقف حالة التوتر في البلاد، وناشدوا الجميع بضبط النفس، كما دعوا إلى نزاهة الانتخابات، ورغم ذلك توجد هناك حالة من الانقسام داخل الكنيسة على النظام؛ حيث توجد أصوات كنسية تدعو إلى مغادرة "بول بيا" المشهد، وتتهم نظامه بالفساد، وتدعو إلى تداول السلطة سلميًّا.

ب-المواقف الخارجية:

نظرًا لحالة التوتر التي شهدتها الكاميرون في أعقاب العملية الانتخابية وإعلان نتائج الانتخابات، ورفضها مِن قِبَل المعارضة، فقد كانت أغلب المواقف الخارجية متمثلة في الدعوة إلى ضبط النفس؛ حيث دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى ضبط النفس والمطالبة بالتحقيق في أعمال العنف التي انتشرت في البلاد، وأسفرت عن مقتل عدد من المحتجين، بجانب اعتقال عشرات المعارضين دون سند قانوني، كما أطلق كلّ من رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي، ورئيس بعثة المراقبة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا المراقبين للانتخابات، دعوات لضبط النفس واحترام الإطار الدستوري للبلاد، ومن جانب سفراء الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى الكاميرون فقد قرروا مقاطعتهم لجلسة إعلان النتائج التي أعلنها المجلس الدستوري.

سادسًا: السيناريوهات المستقبلية للمشهد السياسي في الجابون:

في ظل حالة السخط والاحتجاجات التي تشهدها الكاميرون عقب الانتخابات الرئاسية التي تُوِّجَت بفوز الرئيس "بول بيا" بولاية رئاسية ثامنة مرفوضة من أغلب فئات الشعب الكاميروني، خاصةً في ظل تراجع حالته الصحية، واتهام زوجته وأسرته بإدارة شؤون البلاد، مع تراجع الأوضاع الاقتصادية والأمنية، واستمرار حالة الانسداد السياسي في

البلاد، يمكن استشراف مستقبل المشهد السياسي في البلاد فيما يلي:

السيناريو الأول: قدرة النظام على إنهاء الأزمة التالية للانتخابات وبقاء الرئيس "بول بيا" في السلطة:

وذلك عن طريق زيادة القبضة الأمنية والتنكيل بالمعارضين ومحاكمتهم، وإيداعهم في السجون والمعتقلات، وبالتالي إسكات صوت المعارضة واحتواء الاحتجاجات، وعلى رأسها صوت زعيم المعارضة الخاسر في الانتخابات عيسي تشيروما، مثلما حدث مع زعيم المعارضة موريس كامتو عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2018م، وبالتالي يضمن الرئيس "بول بيا" بقاءه في السلطة حتى وفاته فيها خلال سنوات، نظرًا لأنه من المستبعَد أن يكمل ولايته الحالية لاقترابه من عمر الثالثة والتسعين، وتراجع حالته الصحية، ولهذا من المتوقع أن يسعى إلى اختيار خليفة له خلال الفترة المقبلة.

ومن المتوقع أن يسعى إلى توريث السلطة لنجله "فرانك بيا» الذي أنجبه من زوجته الأولى الراحلة، وذلك في حالة مباركة زوجته الثانية "شانتال بيا" التي تسعى إلى تولية ابنها كذلك أو حتى توليها السلطة مباشرة إذا سمحت لها الظروف بوصفها الحاكمة الفعلية للبلاد كما يُشاع في الكاميرون، أو حتى منح السلطة لأحد المقربين منها في حالة تعذُّر وصولها هي أو نجلها للمنصب؛ بحيث تتحكم في إدارة البلاد من وراء الستار كما تفعل الآن، وليس من المستبعَد أن يتم إجراء تعديلات دستورية تُعزّز من هذه العملية، والتي يمكن أن تتم من خلال تولية "فرانك بيا" نجل الرئيس كنائب للرئيس على أن يحق له إكمال فترة ولايته في حالة موت الرئيس أو تنازله عن السلطة، وبذلك يصبح الانتقال دستوريًّا ويضمن استمرارية النظام.

السيناريو الثاني: حدوث انقلاب عسكري ناعم يُزيح الرئيس "بول بيا" ويسمح ببقاء النظام:

حيث إنه في حالة تصاعد الاحتجاجات الشعبية الرافضة لنتائج الانتخابات من الممكن أن يقوم قادة النظام بعزل الرئيس "بول بيا"؛ حفاظًا على مصالحهم الشخصية وضمانًا لاستمرارية النظام، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية تُسْفِر عن إعادة تغيير الوجوه داخل المشهد السياسي في الكاميرون مع بقاء أركان النظام كما هي.

السيناريو الثالث: حدوث انقلاب عسكري راديكالي تصحيحي:

فمع تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتقال شرارة جيل زد إلى الكاميرون على غرار جيل زد في مدغشقر، وكذلك تطلع البعض إلى حدوث تغيير راديكالي في الكاميرون على غرار التغيرات التي حدثت في مالي وغينيا وبوركينا فاسو والنيجر والجابون من خلال انقلابات عسكرية قادها شباب الضباط؛ يمكن أن يتكرر هذا السيناريو في الكاميرون من خلال قيام مجموعة من القيادات العسكرية الشابة بالانقلاب العسكري على النظام وتفكيكه وعزل الرئيس بيا، وحل الحزب الحاكم، ومحاكمة النخب الفاسدة التي نهبت مقدرات البلاد، وذلك تحت دعوى انحيازها للمطالب الشعبية.

ولكن هذا السيناريو يحتاج إلى دعم خارجي من فرنسا أو روسيا؛ لكونهما من القوى الدولية الداعمة لنظام "بول بيا"، وترتبطان معه بمصالح قوية؛ رغم تعارض مصالح فرنسا مع روسيا، لكن ليس من المستبعَد أن تقوم إحدى الدولتين بتمويل الانقلاب ليخلو لها الجو كاملًا بالكاميرون وتُعزّز من مصالحها الجيوسياسية في المنطقة، ومن المتوقع أن تلعب روسيا هذا الدور كما فعلت في العديد من دول الساحل الإفريقي.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول: إن مستقبل التغيير السياسي في الكاميرون يُستبعد أن يتم من خلال انتقال سياسي سلمي للسلطة، ولهذا فإن شعار "الانقلاب هو الحل"، يمكن أن يكون هو شعار المرحلة المقبلة في الكاميرون وفقًا لمجريات الأحداث التي تشهدها الكاميرون، فالنظم المتشبثة بالسلطة التي ترفض تداولها بصورة سلمية، وتقوم بهندسة العملية الانتخابية لتضمن لنفسها الفوز فيها، من المستبعَد أن تبادر وتقوم بإحداث انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة، يُلبِّي تطلُّعات شعوبها، ولهذا فإن الانقلاب العسكري التصحيحي يكاد يكون هو الخيار الأقرب لوضع حد للنظام في الكاميرون، ورغم التداعيات السلبية للانقلابات العسكرية وما يليها من دخول البلاد في دوامة سياسية جديدة وانتقال البلاد للحكم العسكري المباشر الذي غالبًا ما يتشبث قادته بالسلطة، ويماطلون في تركها، لكن ربما تكون هناك انفراجة تالية لسقوط النظام تتمثل في كتابة دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية، وعقد مؤتمر للمصالحة السياسية يسعى إلى تسوية الأزمة الانفصالية في البلاد، مع تعيين حكومة تكنوقراط تضع برنامجًا يُركّز على حلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد.

دراسة تحليلية للانتخابات الرئاسية في الجابون 2025م

أعلن وزير داخلية الجابون يوم الأحد الماضي الموافق 13 أبريل 2025م، فوز الجنرال "برايس أوليغي نغيما"، بمنصب رئيس الجمهورية، بعد أن حصل على نسبة 90.3% من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد يوم السبت 12 أبريل، وبذلك يصبح رئيس المجلس العسكري الذي تولّى رئاسة المرحلة الانتقالية على مدار 19 شهرًا منذ انقلابه العسكري على الرئيس السابق "علي بونجو" يوم 30 أغسطس 2023م، رئيسًا للجابون لولاية أولى تستمر لمدة 7 سنوات، كما يحق له الترشح لولاية رئاسية ثانية لمدة 7 سنوات أخرى، أي: سيظل في السلطة نظريًّا حتى عام 2040م، وذلك في حالة إذا لم يقم حينها بتعديل الدستور ليسمح لنفسه بتولّي فترات رئاسية جديدة، خاصةً أنه لا يزال في عمر الخمسين، وفي عام 2040م سيكون عمره حينها 65 عامًا، وبالتالي سيكون حينها لا يزال متعطشًا للبقاء في السلطة كغيره من النماذج التي يشهدها الواقع الإفريقي.

بقلم / أ. محمد الجزار
باحث في شؤون السياسة الإفريقية

ورغم النسبة الكبيرة التي حصل عليها الجنرال في نتائج الانتخابات؛ إلا أن بعض مرشحي المعارضة يُشكّكون في نزاهة العملية الانتخابية, ويصفونها بالمهزلة التي لا تتوافق مع تطلعات شعب الجابون التي كان يصبو إليها بعد سقوط حكم نظام أسرة بونجو؛ حيث سرعان ما تحوّل الوضع الحالي مع نهاية المرحلة الانتقالية إلى نظام حكم ذي خلفية عسكرية, وتم تحويله إلى حكم مدني عن طريق انتخابات رمزية معروف نتيجتها مسبقًا دون مزيد من التشويق أو المفاجآت, ولكن سيظل الجنرال ورفاقه الذين دعّموه للوصول إلى السلطة هم الفاعل الأكبر تأثيرًا في المشهد السياسي في الجابون خلال السنوات المقبلة.

ومن خلال هذه الدراسة, سوف نقوم بتحليل العملية الانتخابية التي شهدتها الجابون, مع عرض النتائج, والمواقف الداخلية والخارجية منها, بجانب عرضنا للتحديات التي تُواجه النظام بعد أن تمَّ تحويله إلى نظام مدني, فضلاً عن تحليل مستقبل المشهد السياسي في الجابون خلال المرحلة المقبلة, وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: النظام الانتخابي لاختيار رئيس الجمهورية:

لقد أوضح دستور الجابون الجديد الذي تم الاستفتاء عليه في 16 نوفمبر 2024م, والذي تم إصداره في 19 ديسمبر 2025م مِن قِبَل رئيس المرحلة الانتقالية, النظام الانتخابي لرئيس الجمهورية؛ حيث نصت المادة 173 منه على دخول هذا الدستور حيّز العمل والنفاذ بعد انتخاب رئيس الجمهورية, مع اشتراطها سريان أحكام هذا الدستور المتعلقة بانتخابات رئاسة الجمهورية على الفور, وهو ما يُعدّ أمرًا غريبًا في الواقع الدستوري؛ حيث من المفترض أن يدخل الدستور كاملًا حيّز النفاذ في توقيتٍ واحدٍ, ولا يتم تطبيق بعض نصوص الدستور على الفور وتأجيل بعضها الآخر, وهو ما يُوضّح أن الدستور الجديد تم تصميمه على مقاس رئيس المرحلة الانتقالية الذي أصبح رئيسًا للبلاد بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية.

وعلى كل حال فقد نصت المادة 42 من هذا الدستور على النظام الانتخابي لاختيار رئيس الجمهورية؛ والذي يتضح أهمّ موادها فيما يلي:

1 -مدة ولاية الرئيس: أوضحت المادة السابقة أن مدة ولاية رئيس الجمهورية تكون 7 سنوات, ولا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة, مضيفةً أنه لا يجوز لأيّ شخص أن يشغل منصبه لأكثر من فترتين متتاليتين. بغض النظر عن أيّ تعديلات محتملة على الدستور, كما أضافت المادة 44 من الدستور أن مدة ولاية الرئيس تبدأ من يوم أدائه اليمين الدستورية, والذي يتم خلال 8 أيام من تاريخ إعلان النتائج النهائية مِن قِبَل المحكمة الدستورية, وتنتهي مدة ولايته في نهاية السنة السابعة التي تلي تاريخ توليه السلطة.

2 -طريقة الاقتراع: حددت ذات المادة أن الانتخابات تكون عن طريق الاقتراع

العام والمباشر، وذلك على جولتين انتخابيتين، ولا يمكن إلا للمرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، التنافس خلال الجولة الثانية، وفي حالة انسحاب أو عجز دائم لأحد المرشحين اللذين حصلا على المراكز الأولى في الجولة الأولى، يحل محله المرشح الذي يليه في الترتيب بحسب نتائج الجولة الأولى من التصويت، ويتم إعلان المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية.

-3نظام الفوز: أضافت المادة 42 أن انتخاب رئيس الجمهورية يكون بالأغلبية المطلقة للأصوات المدلى بها في الانتخابات في الجولة الأولى، وإذا لم يحصل أيّ مرشح على نسبة الأغلبية المطلقة (+50% 1)، يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية في اليوم الرابع عشر التالي لإعلان النتائج، ويكون الفائز هو المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الثانية.

ثانيًا: شروط الترشح لانتخابات الرئاسة:

لقد حددت المادة 43 من دستور الجابون الجديد شروط الترشح للرئاسة؛ حيث نصَّت على أنه يَحِقّ لجميع المواطنين الجابونيين من الجنسين الذين يستوفون الشروط التالية الترشح للرئاسة، وهذه الشروط تتمثل فيما يلي:

1 -أن يكون المرشح وُلِدَ جابونيًّا، وأحد والديه جابوني على الأقل، وأن يكون هو نفسه مولودًا في الجابون.

2 -أن يكون حاملًا لجنسية الجابون بصورة وحيدة وحصرية.

3 -أن يكون عمره عند الترشح 35 سنة على الأقل و70 سنة على الأكثر.

4 -أن يكون متزوجًا من شخص جابوني، وُلِدَ لوالدٍ واحد على الأقل من الجابون، وأن يكون هو نفسه وُلِدَ في الجابون.

5 -أن يكون قد أقام في الجابون لمدة لا تقل عن 3 سنوات دون انقطاع قبل الانتخابات الرئاسية.

6 -التحدث بلغة وطنية واحدة على الأقل.

7 -أن يتمتع بحالة صحية بدنية وعقلية كاملة، مُصادَق عليها مِن قِبَل لجنة طبية تؤدي اليمين أمام المحكمة الدستورية، ويتم تعيين هذه اللجنة الطبية مِن قِبَل مكاتب مجلسي البرلمان.

8 -أن يتمتع راغب الترشح بحقوقه المدنية والسياسية.

9 -أجازت هذه المادة لأيّ مواطن جابوني يحمل جنسية أخرى أن يترشَّح للانتخابات بشرط تخلّيه عن الجنسية الأجنبية الأخرى التي يحملها قبل موعد انتخابات الرئاسة بثلاث سنوات.

10 -أضافت نفس هذه المادة نصًّا يُقرّر عدم جواز ترشح زوجة الرئيس ولا ذريته لخلافته في الانتخابات الرئاسية، وذلك منعًا لعملية توريث السلطة التي ابتُليت بها الجابون في عهد أسرة بونجو.

ثالثا: خريطة الانتخابات، وقائمة المرشحين، والحملة الانتخابية:

أ-خريطة الانتخابات:

1 -مواعيد الانتخابات:

بموجب مرسوم صادر من وزير الداخلية في 23 يناير 2025م تم تحديد موعد انعقاد الهيئة الانتخابية لانتخاب رئيس الجمهورية ليكون يوم السبت الموافق 12 أبريل 2025م, وبموجب مرسوم آخر صادر من قبل رئيس المرحلة الانتقالية؛ فقد تم تحديد نفس هذا التاريخ ليكون موعدًا للانتخابات, مع تحديد موعد فتح باب التصويت في الانتخابات, لتبدأ في تمام الساعة السابعة صباح هذا اليوم, وتغلق في تمام الساعة السادسة من مساء هذا اليوم.

وبموجب مرسوم آخر فقد تم تحديد موعد الترشح للانتخابات ليكون خلال الفترة من 27 فبراير إلى 8 مارس 2025م, بدءًا من الساعة الثامنة صباحًا حتى السادسة مساء, بمقر اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاءات (CNOCER) في وزارة الداخلية والأمن بالجابون. كما تم أيضًا تحديد موعد الحملة الانتخابية ليكون خلال الفترة من 29 مارس إلى 11 أبريل 2025م.

2 -الجهة المنظمة للانتخابات:

لقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاءات (CNOCER) لتكون هي الجهة المسؤولة عن تقديم نماذج إعلان الترشح واستقبال وفحص طلبات المرشحين, وتنظيم وإدارة عمليات التصويت, وتوزيع المواد الانتخابية, وإجراء فرز الأصوات, وجمع نتائج الانتخابات في اللجنة المركزية, لكي يقوم وزير الداخلية بإعلان النتائج الأولية, ويكون لهذه اللجنة مكتب وأعضاء يمثلون الوزارات الفنية المختصة, ويتولى وزير الداخلية رئاسة مكتب هذه اللجنة, بينما يتولى أمين عام وزارة الداخلية منصب النائب الأول لرئيس مكتب هذه اللجنة, ويتولى المفتش العام لوزارة الداخلية منصب النائب الثاني لرئيس هذه اللجنة, بجانب مقرري اللجنة وباقي أعضائها.

3 -المستندات المطلوب تقديمها للترشح:

لقد حدَّدت وزارة الداخلية بموجب المرسوم الصادر في تاريخ 4 فبراير 2025م مجموعة من المستندات الواجب تقديمها لقبول ملف المرشح, وتتمثل هذه المستندات فيما يلي:

(1) نموذج طلب إعلان الترشح الصادر من وزارة الداخلية, والذي يجب ملء البيانات المطلوبة فيه بطريقة صحيحة, وتوقيع المرشح عليه, بجانب توقيع رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاءات (CNOCER) على النموذج بعد ملئه.

(2) شهادة قيد المرشح في السجل الانتخابي.

(3) صورة مُصدّق عليها من أصل شهادة الميلاد أو شهادة الجنسية.

(4) صورة مُصدّق عليها من أصل شهادة الميلاد أو شهادة الجنسية للأب

أو لأم المرشح المولود في الجابون

(5) صورة مُصدّق عليها من عقد زواج المرشح.

(6) صورة مصدق عليها من شهادة ميلاد أو شهادة الجنسية لأب أو أم الزوج المولود في الجابون.

(7) إعلان شرف يثبت امتلاكه الجنسية الجابونية فقط.

(8) إثبات التنازل عن أيّ جنسية أخرى صادر من السلطات المختصة, ويرجع تاريخه إلى ما لا يقل عن 3 سنوات قبل موعد الانتخابات.

(9) مستخرج من السجل الجنائي لا يتجاوز تاريخ صدوره ثلاثة شهور.

(10) شهادة طبية صادرة من اللجنة الطبية المخصصة لفحص مرشحي الانتخابات, والتي حددت موعد إجراء الفحوصات الطبية ليكون خلال الفترة من 27 فبراير إلى 8 مارس 2025م.

(11) صورة الهوية الشخصية على خلفية بيضاء.

(12) نموذج من العلامة المميزة للمرشح.

(13) شهادة الكفاءة اللغوية الصادرة عن لجنة التقييم اللغوي الخاصة بالانتخابات, والتي حددت وقت إجراء اختبارات الكفاءة اللغوية ليكون خلال الفترة من 3 مارس إلى 8 مارس 2025م, بعد أن حدد كل مرشح لغة المجموعة الاثنية التي اختارها ليتم اختباره فيها.

(14) إيصال من الخزانة العامة يثبت دفع الوديعة الانتخابية البالغة ثلاثين مليون (30,000,000) فرنك إفريقي.

(15) إيصال بإعلان الأصول التي يمتلكها المرشح.

(16) شهادة إقامة سارية المفعول صادرة عن دائرة الهجرة, وتدل على الإقامة المستمرة في الجابون لمدة ثلاث سنوات تسبق الانتخابات, مذكور فيها رقم صندوق البريد, ورقم هاتف المرشح, وعنوان البريد الإلكتروني للمرشح.

ب-قائمة المرشحين:

بحسب بيان وزارة الداخلية في الجابون فقد قام 34 شخصًا بسحب استمارات الترشح من اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاءات من أجل ترشحهم للانتخابات الرئاسية, ولكن مع نهاية غلق باب الترشح لم يتم تقديم سوى ملفات 23 مرشحًا إلى اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاءات (CNOCER), وبعد استلام ملفات الترشح وفحصها, تم رفض طلبات 19 مرشحًا منهم, مِن قِبَل اللجنة التي يترأسها وزير الداخلية؛ حيث أعلن وزير الداخلية الجابوني هيرمان إيمونغولت يوم الأحد 9 مارس عن قبول ملفات 4 مرشحين فقط لخوض هذه الانتخابات, وهم كلّ من:

1 -الجنرال برايس كلوتير أوليغي نغيما: وهو رئيس الفترة الانتقالية, ومهندس وقائد الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم أسرة بونجو في 30

> لقد تم تنظيم الحملة الانتخابية خلال الفترة من ٢٩ مارس إلى ١١ أبريل ٢٠٢٥م؛ حيث قام أنصار كل مرشح من المرشحين الثمانية بالدعاية والترويج لمرشحه

أغسطس 2023م، ويبلغ من العمر 50 عامًا، وقد أعلن يوم 3 مارس عن ترشحه للانتخابات الرئاسية، بعد أن حصل على إجازة من وزارة الدفاع رسميًّا لكي يمكنه الترشح كما تقضي الإجراءات، وقد أعلن أمام حَشْد من أنصاره أنه بعد دراسة متأنية، واستجابةً للمناشدات العديدة التي تطالبه بالترشح للرئاسة، فقد قرر الترشح لتحمل مصير الجابون، مسلطًا الضوء على بعض الإنجازات التي تمت على مدار 19 شهرًا منذ توليه السلطة في الجابون، واعدًا بأن لديه مشروعًا اجتماعيًّا سيبني بموجبه نهضة شاملة ومستدامة تقود الجابون للصعود نحو السعادة.

وقد حظي الجنرال بدعم كلٍّ من المؤسسة العسكرية التي يتولى قيادتها، ومنصة تجمع البنائيين (RDB) المؤيدة والداعمة للجنرال، وهي مكونة من نحو 4 آلاف منظمة مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية ونقابات، و84 حزبًا سياسيًّا، وتضم في عضويتها نحو 22 ألف عضو فردي، بجانب دعمه مِن قِبَل الحزب الديمقراطي الجابوني (PDG)، وهو الحزب الحاكم سابقًا في الجابون خلال الفترة من 1961 حتى 2023م؛ حيث أعلنت الأمينة العامة للحزب يوم 27 مارس عن دعم الحزب للجنرال نغيما، كما أن حزب الاتحاد الوطني UN))، وهو من أحزاب المعارضة الرئيسية في الجابون أعلن عن دعم الجنرال.

2 -آلان كلود بيلي باي نزي: ويبلغ من العمر 57 عامًا، وهو آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المعزول "علي بونجو"؛ حيث استمر في المنصب لمدة سبعة أشهر فقط، ويقدم نفسه كمرشح الانفصال النظيف عن العهد الماضي، وينأى بنفسه عن عائلة بونجو، ويعترف علنًا بفشل وسوء الإدارة، وقد وصف نفسه بأنه البديل الوحيد المتبقي لشعب الجابون في مواجهة النظام العسكري الحاكم، ويُعدّ هو المنافس الأقوى للجنرال برايس نغيما، وقد انتقد هذا المرشح رئيس الفترة الانتقالية قائلاً: «إن إبقاء الانقلابي الرئيسي في منصبه على رأس البلاد هو خرق للواجب، ورفض أيضًا مسألة السماح للعسكريين بالترشح في الانتخابات، داعيًا إلى النضال لإنهاء النظام العسكري وإعادة الجيش إلى ثكناته»، ويرفع هذا المرشح شعار دعونا نأمل في جابون آخر، وهو زعيم منصة "معًا من أجل الجابون" التي تعارض النظام الحاكم خلال الفترة الانتقالية، وقد استقال هذا المرشح من الحزب الحاكم سابقًا، وينفي أنه خليفة الرئيس المعزول علي بونجو، كما وعد أيضًا بقطع الحبل السري مع فرنسا؛ المستعمر السابق للجابون.

3 -الدكتور ستيفان جيرمان إيلوكو: وهو طبيب يبلغ من العمر 63 عامًا، وقد كان متحدثًا باسم الحزب الديمقراطي الجابوني (PDG) الحزب الحاكم سابقًا، والذي تركه بعد الانقلاب في 2023م، وشارك في تأسيس منصة "معًا من أجل الجابون"، مع صديقه "آلان كلود بيلي باي نزي"، وقد أدَّى قرار ترشحه منفردًا باتهامه بالتواطؤ مع الحكومة؛ حيث انفصل عن الحزب السابق، وشكَّل

حركة التجمع الكبير، وقد وعد خلال حملته الانتخابية بإلغاء الدستور الناتج عن المرحلة الانتقالية في حالة فوزه في الانتخابات، وقد أطلق على نفسه لقب "الأصيل والصادق"، واعدًا بأنه يريد تقديم حلول واقعية لمشاكل الجابون.

4 -جوزيف لابينسيه إيسيجون: وهو محامٍ وخبير ضرائب قانوني، ويبلغ من العمر من 53 عامًا، ويعتبر نفسه مرشح التغيير والوحدة، وقد درس في المدرسة الوطنية للضرائب، والمدرسة الوطنية للإدارة، ويركز على فكرة أهمية القطيعة عن النظام الماضي، والممارسات السلبية التي انتشرت خلاله، وعلى رأسها الفساد، وسوء الإدارة، وعدم التوافق بين التدريب والتوظيف، وغياب الشفافية، مع وعده بإعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية.

ونظرًا لأن المادة 179 من قانون الانتخابات تنص على أنه «يجوز لأيّ شخص تم رفض أوراق ترشحه للانتخابات، أن يطعن على القرار أمام المحكمة الدستورية خلال مدة 72 ساعة من تاريخ نشر قائمة المرشحين المقبولين»، وبناء على ذلك فقد قام 13 مرشحًا بالطعن على قرار وزير الداخلية الذي يقضي باستبعاد ملفات ترشحهم؛ حيث تقدموا إلى المحكمة الدستورية للطعن على قرار وزارة الداخلية.

ومن أبرز المرشحين الذين طعنوا على القرار، النقابي "جان ريمي ياما" وهو شخصية معروفة في المجتمع المدني؛ حيث تم سجنه مرتين في عهد الرئيس المعزول علي بونجو لمعارضته للنظام، وقد كان يحظى بدعم ائتلاف مكوّن من أربع أحزاب، وقد تم رفض ملف ترشحه لعدم إرفاقه شهادة ميلاد والده؛ حيث أعلن عن عدم قدرته على توفير شهادة ميلاد والده؛ لأن والده كان قد وُلِدَ في عام 1920م، وتوفي في سن مبكرة وفي هذا الوقت كانت الجابون لم تصبح دولة بعد.

وكذلك من أبرز المرشحين المرفوضين بيير كلافير ماجانجا موسافو نائب رئيس الجابون الأسبق؛ حيث تم رفض طلب ترشحه بسبب سنه لأنه يبلغ من العمر 72 عامًا، وبالتالي فإنه يخالف الحد الأقصى المقرر لسن الترشح والمحدد بسبعين عامًا، وكذلك لم يترشح ألبرت أوندو أوسا من البداية بسبب تخطيه سن السبعين بشهور، مع العلم أنه كان سيكون منافسًا قويًّا إذا سُمِحَ له بالترشح؛ لأنه كان مرشح المعارضة الرئيسي ضد علي بونجو في انتخابات 2023م، ويَعتبر نفسه فائزا فيها، وطالَب المجلس العسكري بتسليم السلطة له عقب الانقلاب دون جدوى.

كما تم رفض ملف المحامية مارلين إيسولا إيفوتامان، إحدى النساء

الثلاث اللائي تقدمن بملفات ترشحهن للانتخابات, وقد اتهمت النظام بوضع قواعد مخصصة لضمان فوز رئيس المرحلة الانتقالية, وطالبت من المحكمة الدستورية إلغاء ترشيح رئيس الفترة الانتقالية؛ لأن عملية ترشحه على حد وصفها تنتهك القانون والنصوص الوطنية, والقوانين الدولية, بسبب وجود وضع خاص للعسكريين لم يتم إلغاؤه من القانون, وينص على أنه لا يمكن منح إجازة لأيّ جنرال في الجيش, وهو ما فعله رئيس المرحلة الانتقالية من أجل استطاعته الترشح للانتخابات التي تم هندستها ليفوز فيها بسهولة.

وكذلك قامت سيدة الأعمال زينبا جنينجا تشانينغ بإكمال الوثائق الناقصة في ملف ترشحها, وبعد فحص الطعون من قبل المحكمة الدستورية, فقد أعلنت يوم 21 مارس 2025م عن تأييد طعون أربعة مرشحين آخرين, وضمهم لقائمة المرشحين المسموح لهم بالتنافس في الانتخابات الرئاسية, وهم كلّ من:

1 -تييري إيفون ميشيل نجوما: وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 46 عامًا, ومرشح خاسر في انتخابات الرئاسة 2023م, ويقدم نفسه على أنه مرشح التغيير الاجتماعي, وعقب حدوث الانقلاب العسكري في 30 أغسطس 2023م أعلن عن دعمه الفوري للجنة الانتقال واستعادة المؤسسات (CTRI) التي نفَّذت الانقلاب, وهو يتبنّى برنامجًا انتخابيًّا يركز على توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والرعاية الصحية بصورة مجانية للمواطنين, فضلًا عن وعوده بتحويل السياسات الاجتماعية واستعادة الثقة بين الدولة والمواطن, كما دعا إلى خروج الجابون من عملة الفرنك الإفريقي للتحرُّر من العبودية النقدية لفرنسا.

2 -أكسل ستوفين إيبينجا: وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 44 عامًا, ومرشح خاسر في انتخابات الرئاسة 2023م, وهو يترأس شركة إكس كابيتال للاستثمار, والتي تم إنشاؤها في 2020م, ورغم ترشحه السابق إلا أنه لا يزال شخصية غير معروفة على الساحة السياسية المحلية, وقد أعلن أنه ترشح من أجل تطوير اقتصاد الجابون, وخلق فرص عمل للمواطنين.

3 -آلان سيمبليس بونجيريس: ويبلغ من العمر 57 عامًا, وهو مهندس مدني وخبير في اقتصاد النقل, كما أنه سياسي طموح وتقني متعدد المهارات, عمل في العديد من الشركات الكبرى والمؤسسات الجابونية, وقد كان عضوًا في الحزب الديمقراطي الجابوني الحزب الحاكم سابقًا, لكنه تركه قبل انتخابات الرئاسة 2023م, وقام بتأسيس الحزب الوطني الجابوني PPG)), وقد وعد بأنه يسعى إلى تحقيق حكم أكثر شفافية وأكثر عدالة وأكثر احترامًا للقيم الديمقراطية.

4 -زينابا غنينجا شانينج: وهي سيدة أعمال تبلغ من العمر 36 عامًا, وكانت أول من أعلن الترشح يوم 7 فبراير 2025م, وهي المرأة الوحيدة التي سُمِحَ لها

بخوض السباق الانتخابي، وتعمل سيدة أعمال في قطاعات العقارات ومواد التجميل، وقد ركزت خلال حملتها الانتخابية على رغبتها في تحقيق العدالة والمساواة والمسؤولية، وتنتقد الفساد، وتدهور قطاع الصحة والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة والظلم الاجتماعي، وتتبنّى رؤية الجابون الموحدة والمزدهرة، وقدَّمت نفسها على أنها مرشحة التجديد.

وبعد السماح لهؤلاء المرشحين الأربعة بخوض الانتخابات فقد أصبحت القائمة النهائية للانتخابات مكونة من ثمانية مرشحين؛ الأربعة المقبولين في البداية مِن قِبَل وزارة الداخلية، والأربعة الذين قبلت المحكمة الدستورية طعونهم، علمًا بأن هؤلاء المرشحين الثمانية ترشحوا بصفة مستقلة، دون إعلان انتمائهم لأيّ حزب سياسي بصورة رسمية.

ج-الحملة الانتخابية:

لقد تم تنظيم الحملة الانتخابية خلال الفترة من 29 مارس إلى 11 أبريل 2025م؛ حيث قام أنصار كل مرشح من المرشحين الثمانية بالدعاية والترويج لمرشحه، غير أن حملة الجنرال أوليغي نغيما كانت هي الأكثر زخمًا، وذلك بسبب إدارته لحملة انتخابية على الطريقة الأمريكية بميزانية ضخمة، شملت لوحات إعلانية كبيرة، وتوزيع قبعات وقمصان تحمل صور الجنرال وتحمل شعار «نبني معًا»، وشعار«C'BON" والتي تعني "إنه جيد"، بجانب تنظيم مهرجانات دعائية حاشدة، قام الجنرال خلال بعضها بالرقص مع أنصاره، فضلًا عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدعاية بصورة تُروّج للجنرال، وتصفه بأنه مُحرِّر الجابون من حكم أسرة بونجو المستمر على مدار خمسة عقود.

وقد تعهَّد الجنرال خلال الحملة الانتخابية بتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط، وتعزيز قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، ومكافحة الفساد. ونظرًا لضخامة حملته الانتخابية فقد تم اتهامه مِن قِبَل بعض معارضيه باستخدام موارد الدولة التي يتحكم في إدارتها لدعم حملته الانتخابية مستغلاً وضعه رئيسًا انتقاليًّا للبلاد، متهمين إياه بأنه يُروّج ويميل لتعظيم نفسه، وذلك رغم ما تم التسويق له إعلاميًّا وصحفيًّا مِن قِبَل أنصاره بأنه يحافظ على موارد الدولة، وخاصة بعدما أعلن في أكتوبر 2023م عن رفض تقاضيه راتبه كرئيس للدولة.

ونظرًا لعقد الجنرال "نغيما" سلسلة من التجمعات واسعة النطاق خلال الحملة الانتخابية، وعدم قدرة منافسيه على عقد مثل التجمعات واكتفائهم بتبنّي إستراتيجية طرق الأبواب، فقد انتقد المنافس الرئيسي للجنرال تلك المسألة؛ حيث صرح بأن العدالة قد تم تقويضها بسبب عدم التناسب في الموارد بين الجنرال الذي يخوض حملته الانتخابية على حساب دافعي الضرائب، وباقي المرشحين الذين يستخدمون مواردهم المالية الشخصية والمحدودة في الدعاية الانتخابية.

رابعًا: إجراء الانتخابات, وتحليل النتائج:

أ-إجراء الانتخابات:

بحسب الموعد المحدد بتاريخ 12 أبريل 2025م, فقد تم إجراء الانتخابات الرئاسية في جو من السلمية بصورة كبيرة؛ حيث فتحت مراكز الاقتراع أبوابها للناخبين في موعدها, وفي حوالي الساعة 11.20 صباحًا أدلى الجنرال نغيما بصوته هو وزوجته زيتا في مدرسة بوسط العاصمة الجابونية "ليبرفيل" تقترب من القصر الرئاسي وسط تصفيق أنصاره؛ حيث صرَّح أمامهم أنه مطمأن للغاية, متمنيًا أن يفوز الأفضل, معربًا عن شعوره بالفخر والسعادة لحماسة شعب الجابون الكبيرة, وتطلعهم إلى طي صفحة الماضي والانضمام إلى الجمهورية الجديدة, واصفًا الانتخابات بأنها شفافة وسلمية, وذلك قبل أن يعود إلى سيارته ذات الدفع الرباعي والنوافذ الملونة.

ومن جانب منافسه الرئيسي "آلان كلود بيلي باي نزي"؛ فقد وجَّه كلمة للصحفيين بعد أن أدلى بصوته, صرح خلالها عن مخاوفه من حدوث مشاكل محتملة أثناء فرز الأصوات, متخوفًا من حدوث عمليات تزوير عن طريق استخدام بطاقات التصويت غير المستخدَمة وحشوها في الصناديق لصالح الجنرال نغيما, الذي يرى معارضوه أنه خالف وعوده التي قطعها على نفسه عشية الانقلاب بإعادة السلطة للمدنيين من خلال انتخابات نزيهة, لكنه بدلًا من ذلك عيَّن نفسه رئيسًا مؤقتًا, ثم مرشحًا رئاسيًّا في انتخابات مصمَّمة لشخصه يضمن الفوز فيها, وهو ما دفَع بعض الناخبين إلى التصويت ضد الجنرال نغيما؛ لأنه بحسب رأيهم بمثابة امتداد للنظام القديم؛ لأنه عمل مع نفس الأشخاص الذين نهبوها خلال فترة حكم أسرة بونجو؛ حيث عمل مساعدًا شخصيًّا لعمر بونجو والد علي بونجو الذي عمل في خدمته أيضًا قبل أن ينقلب عليه, وكذلك صرح بعض الناخبين أنهم لن يصوتوا لصالح الجنرال؛ لأنه وعد هو ورفاقه في المؤسسة العسكرية بإصلاح المؤسسات, لكنهم لم يفعلوا وقاموا بإثراء أنفسهم خلال تلك الفترة.

ومن جانبها فقد أعلنت شبكة مراقبي الانتخابات (ROC) أنهم مُنعوا من الوصول إلى العديد من مكاتب التصويت, وعقب إغلاق مراكز الاقتراع لأبوابها بعد الساعة السادسة مساءً بدأت عمليات فرز الأصوات, ولأول مرة فقد سُمِحَ لوسائل الإعلام الأجنبية والمستقلة بتصوير عملية فرز الأصوات, وقد بلغ عدد الناخبين المؤهلين للتصويت حوالي 920 ألف ناخب من بين سكان الجابون البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة, منهم أكثر من 28 ألف ناخب في خارج البلاد, ويتوزع هؤلاء الناخبين على 3037 مركز اقتراع, منهم 96 مركزًا في خارج الجابون بالشتات, ووفقًا لاستطلاعات الرأي فقد كان من المتوقع فوز الجنرال نغيما؛ حيث كان ينظر إلى هذه العملية الانتخابية على أنها تهدف إلى إضفاء الشرعية على حكم قادة الانقلاب المتطلعين إلى البقاء في السلطة عقب

انتهاء المرحلة الانتقالية في الجابون.

وقد وُصف يوم التصويت بأنه مثاليّ ولم توجد عوائق أمام التصويت، ولم توجد أيضًا ظاهرة شراء الأصوات ورشوة الناخبين التي كانت موجودة خلال فترة حكم أسرة بونجو؛ حيث كان يتم توزيع أوراق نقدية من فئة 5 آلاف فرنك تنتقل من أيدي أنصار الرئيس المعزول علي بونجو إلى أيدي الناخبين، وهو ما لم يحدث في هذه الانتخابات؛ حيث وُصفت هذه الانتخابات بأنها الأقل فسادًا عن سابقتها، وقد اقتصر التنافس خلال العملية الانتخابية بين الجنرال نغيما، ورئيس الوزراء السابق آلان كلود بيلي باي نزي، الذي تم دعمه مِن قِبَل الناخبين في الشتات بصورة كبيرة، دون حديث يُذْكَر لباقي المرشحين في الانتخابات، ورغم وجود دعوات لمقاطعة التصويت في الانتخابات مِن قِبَل بيير كلافير ماجانجا موسافو نائب الرئيس السابق الذي تم منعه من الترشح لكبر سنّه، والنقابي جان ريمي ياما الذي تم رفض ملف ترشحه كذلك، إلا أن الانتخابات شهدت نسبة كبيرة من التصويت على عكس غيرها من الانتخابات التي تمت من ذي قبل.

ب-تحليل النتائج:

أعلن وزير الداخلية الجابوني يوم الأحد الموافق 13 أبريل عن النتائج الأولية للانتخابات، والتي أفادت بفوز الجنرال أوليغي نغيما بعد حصوله على 90.35% من أصوات الناخبين، مقابل حصول منافسه الرئيسي بيلي باي نزي على 3.2% فقط من الأصوات، بينما فشل المرشحون الستة المتبقون في تجاوز نسبة 1%، كما أعلنت وزارة الداخلية في البداية أن الانتخابات شهدت إقبالًا تاريخيًّا تجاوزت نسبته 87%، لكنها خفضت هذه النسبة إلى 70.40% لاحقًا.

ونظرًا لتشكيك المرشح "بيلي باي نزي" في صدق أرقام النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية؛ لأن مجموع ما حصل عليه المرشحون يبلغ 95.18% من الأصوات، وبالتالي يوجد نسبة تبلغ 4.82% مفقودة، معتبرًا ذلك دليلًا على حشو صناديق الاقتراع لصالح الجنرال نغيما، فقد قامت اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاءات (CNOCER) برئاسة وزارة الداخلية بعد أسبوع من إعلان النتائج المؤقتة بمراجعة النتائج الأولية مرة أخرى بعد جمع كل محاضر النتائج المركزية وفحصها ومطابقتها مع المحاضر المعروضة في مراكز الاقتراع، وحُدِّثت النتائج مرة أخرى قبل إرسالها إلى المحكمة الدستورية للمصادقة عليها.

علمًا بأنه من حق المرشحين الطعن على نتائج الانتخابات أمام المحكمة الدستورية في موعد أقصاه ثمانية أيام من إعلان النتائج التمهيدية، إلا أنه لم يقم أيّ مرشح من المرشحين الثمانية بالطعن في النتائج، ويمكن عرض

النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية في المرة الأولى والمرة الثانية بعد التحديث وفقًا للجدول التالي:

م	اسم المرشح	النتيجة الأولى	النتيجة الثانية
1	برايس أوليغي نغيما	90.35%	94.85%
2	آلان كلود بيلي باي نزي	3.02%	3.11%
3	زينابا غنينجا شانينج	0.38%	0.39%
4	آلان سيمبليس غومبري	0.32%	0.37%
5	ستيفان جيرمان إيلوكو	0.33%	0.36%
6	أكسل ستوفين إيبينجا	0.13%	0.22%
7	جوزيف لابينسيه إيسيجون	0.56%	0.6%
8	تييرى إيفون ميشيل نغوما	0.09%	0.1%

المصدر: من إعداد الباحث وفقا للنتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية الجابونية

وتحليلاً للجدول السابق نجد أن الجنرال أوليغي نغيما رئيس المرحلة الانتقالية, وقائد الانقلاب العسكري استطاع الفوز في هذه الانتخابات بسهولة, وخلع ملابسه العسكرية واستبدلها بملابس مدنية, تجعله حاكمًا شرعيًّا للجابون, وذلك بفضل الدعم الكبير الذي حظي به من المؤسسة العسكرية الحاكمة, والتسويق له إعلاميًّا على أنه المُنقِذ والمُخلِّص للجابون من حُكم أسرة بونجو التي احتكرت السلطة والثروة في البلاد, بجانب دعمه مِن قِبَل العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية, التي تتوسم فيه أن يُحقّق آمالها ويبني مستقبلًا أفضل للبلاد, كما أن ضعف المرشحين المنافسين له كان هو العامل الأهم في فوزه بهذه الانتخابات, وهو ما تُوضّحه النِّسب التي حصل عليها باقي المرشحين السبعة؛ حيث حصل بيلي باي نزي رئيس الوزراء الأسبق على نسبة 3.11%, بينما لم يستطع باقي المرشحين الستة تجاوز نسبة 1%, مما يوحي بأنهم مجرد مرشحين صوريين لتجميل المشهد الانتخابي في الجابون وإظهار العملية الانتخابية على أنها غير مصطنعة.

خامسًا: المواقف الداخلية والخارجية من الانتخابات:

أ-المواقف الداخلية:

تنوعت ردود الفعل التالية لإعلان فوز الجنرال أوليغي نغيما ما بين مُرحِّب بالنتائج, ورافض ومُشكّك في مصداقيتها, ويمكن عرض هذه

المواقف فيما يلي:

1 -من جانب بعثة مراقبة منظمات المجتمع المدني في الجابون: فقد أعلنت عن مراقبتها لنحو 94.8% على الأقل من مراكز الاقتراع، وأنها عملت في ظروف مُرضية، في حين اعتبرت شفافية العمليات الانتخابية كانت مُرضية في نحو 98.6% من الحالات، وأضاف المراقبون أن ممثلي الرئيس المؤقت كانوا حاضرين في 69.6% من مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها، بينما بلغت نسبة ممثلي منافسه الرئيسي بيلي باي نزيه داخل مراكز الاقتراع 8.2% فقط.

2 -من جانب المرشحين المنافسين في الانتخابات: فقد أعلن المنافس الرئيسي "بيلي باي نزي" خلال مؤتمر صحفي عن اعترافه بفوز الجنرال أوليغي نغيما، متمنيًا له حظًّا سعيدًا، مضيفًا أن اعترافه هذا ليس تهنئة؛ لأن العملية الانتخابية من وجهة نظره كانت غامضة وفاقدة لمصداقيتها، بعد هيمنة نظام «PDG-CTRI" في إشارة منه إلى تحالف الحزب الديمقراطي الجابوني، الحزب الحاكم سابقًا، على لجنة الانتقال واستعادة المؤسسات التي يقودها المجلس العسكري بزعامة الجنرال نغيما، وأضاف المرشح الخاسر أنه لن يضيع وقته في الطعن على نتائج الانتخابات أمام المحكمة الدستورية التي يديرها شقيق الرئيس نغيما، واعدًا بتقديم البديل للرأي العام من خلال منصة "معًا من أجل الجابون"، والسعي إلى العمل المتواصل في ظل الجمهورية الخامسة في الجابون، ومن جانب باقي المرشحين فقد أشادوا بالسير السلس للانتخابات معترفين بخسارتهم فيها، مهنئين الجنرال بفوزه، متطلعين إلى مستقبل أفضل للجابون.

> أرسلت عدة منظمات دولية بعثات لمراقبة العملية الانتخابية في الجابون

3 -من جانب الأحزاب السياسية: رغم أن كل المرشحين في الانتخابات ترشحوا بصورة فردية مستقلة، مما يوضح هشاشة وضعف الأحزاب السياسية في الجابون وافتقارها إلى حاضنة شعبية حقيقية، إلا أن مواقف الأحزاب السياسية من نتائج الانتخابات قد تنوعت ما بين مؤيد ومعارض لها، ففي حين أشاد فصيل من الحزب الديمقراطي الجابوني (PDG) وبعض الأحزاب السياسية الموالية للجنرال نغيما بالعملية الانتخابية، معلنين تأييدهم لرئاسة الجنرال نغيما معتبرين أنه أضفى حياة جديدة على الواقع السياسي في الجابون، وجلب الأمل للمستقبل، إلا أن هناك فصيلًا آخر من الديمقراطي الجابوني (PDG) يعتبر نفسه الممثل الشرعي للحزب، يتزعمه الوزير السابق علي أكبر أونانغا أن الانتخابات كانت بمثابة مسرحية بشعة، معلنًا خلال بيان صحفي عن رفضه للنتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية، معتبرًا أنها تُعبِّر عن مهزلة انتخابية فاضحة، تفتقر للشفافية والحياد والنزاهة، معلنًا عن انضمامه إلى صفوف المعارضة، كما أدان هذا الفصيل تهميش القوى السياسية الرئيسية طوال فترة العملية الانتخابية، واحتكار وسائل الإعلام العامة مِن قِبَل المجلس

العسكري الحاكم وتوجيهها لدعم الجنرال نغيما, بجانب تعبئة موارد الدولة لصالح دعم مرشح المجلس العسكري, مؤكدين على رفض الحزب دعم نظام انبثق عن انقلاب عسكري؛ لأنه بمثابة استمرار لنظام تم تنصيبه بالقوة, ودعا هذا الفصيل إلى صحوة وطنية وقومية وتشكيل جبهة سياسية معارضة لإحباط التجديد المقنع للنظام القديم الذي استولى على السلطة على حدّ وصفه, كما دعا إلى الاتحاد والاستعداد للانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة لمنع الاستئثار الكامل بالسلطة مِن قِبَل نظام الجنرال نغيما.

4 -من جانب الشعب الجابوني: فعقب إعلان النتائج اندلعت مجموعة من الاحتفالات بفوز الجنرال مِن قِبَل أنصاره ومؤيديه, ورغم أن الغالبية العظمى من الشعب كانت ترى أن نتيجة الانتخابات محسومة سلفًا, لكن البعض احتفل بفوز الجنرال وتحوله من رئيس عسكري مؤقت إلى رئيس منتخب لفترة كاملة. وعلى النقيض من ذلك فقد أعربت مجموعة أخرى عن استيائهم من فوز الجنرال في الانتخابات, منتقدين له بسبب علاقته بعائلة بونجو؛ حيث يشار إلى أن والدة الجنرال نغيما كانت ابنة عم الرئيس السابق عمر بونجو, وقد خدم الجنرال نغيما الأسرة الحاكمة لسنوات خلال فترة حكم الأب عمر بونجو والابن علي بونجو, والتي أشرفت على نهب الثروات النفطية والمعدنية للجابون, وهو ما أدى إلى معاناة أكثر من ثلث السكان في الجابون؛ حيث لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر, كما تم انتقاده بسبب ثرائه المادي غير المبرر؛ حيث كشف تحقيق أجراه مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد OCCRP)) أنه اشترى ثلاثة عقارات في ولاية ماريلاند الأمريكية تبلغ قيمتها ملايين الدولارات, ويُعتقد أن تلك الأموال هي عائدات عمليات اختلاس قام بها الجنرال أثناء فترة خدمته في الحرس الرئاسي, وعند سؤاله عن مصدر تلك الأموال رفض الرد قائلاً: إن حياته الخاصة يجب أن تُحتَرم, وكذلك تم انتقاده بسبب حفاظه على علاقات قوية مع فرنسا المستعمر السابق لبلاده وزيارتها أكثر من مرة منذ توليه السلطة في الوقت الذي تراجعت شعبيتها في العديد من دول غرب ووسط إفريقيا.

ب-المواقف الخارجية:

1 -من جانب بعثات مراقبة الانتخابات الدولية:

فقد أرسلت عدة منظمات دولية بعثات لمراقبة العملية الانتخابية في الجابون, وتتمثل تلك البعثات في بعثة الكومنولث بقيادة رئيس سيشل السابق داني فوري, وبعثة الاتحاد الإفريقي بقيادة رئيس وزراء ساو تومي وبرينسيبي السابق باتريس تروفوادا, والرئيس البوروندي السابق دوميتيان نداييزي, بجانب بعثة الفرنكوفونية, برئاسة ديزيريه نياروهيريرا, المستشارة الدبلوماسية للأمين العام للمنظمة, وبعثة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا, فضلًا عن مشاركة شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في وسط إفريقيا (Redhac), ومن جانب الاتحاد الأوروبي فلم يرسل بعثة لمراقبة الانتخابات بسبب

عدم وجود اتفاق بينه وبين حكومة الجابون، لكنه قام بدعم وتدريب عدد من منظمات المجتمع المدني المحلي لمراقبة الانتخابات؛ حيث تم تدريب أكثر من 900 شخص مِن قِبَل منصة تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية بمساعدة فنية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والفرنكوفونية وعدد من السفارات الأجنبية العاملة في الجابون للإشراف على هذه الانتخابات، وعقب انتهاء مراقبة هذه البعثات للعملية الانتخابية فقد أشارت إلى حدوث الانتخابات في جوّ من السلمية والهدوء، وأشادت بنضج العملية الديمقراطية، وانتهاء المرحلة الانتقالية وعودة البلاد إلى الحكم الدستوري.

2 -من جانب رؤساء الدول والحكومات:

فقد قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالاتصال بالجنرال أوليغي نغيما عقب إعلان فوزه بالانتخابات ووجه له تهنئة كعلامة على الاعتراف الدبلوماسي، ودعم تحول الجنرال الانقلابي إلى رجل دولة شرعي أمام الساحة الدولية، وخاصةً أنه بعكس الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية خلال السنوات القليلة الماضية وتوترت علاقاتها مع فرنسا، فقد حافظ الجنرال على علاقته مع باريس؛ حيث قام بعدة زيارات عمل إليها وأبرزها زيارتي مايو، وأغسطس 2024م، والتقي خلالها بالرئيس الفرنسي، وتم توقيع عدة عقود ومذكرات تفاهم في مجالات البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية والطرق، بلغت قيمتها نحو مليار يورو، تتيح للحكومة الفرنسية وشركات القطاع الخاص الفرنسية العمل في هذه القطاعات المتفق عليها في الجابون، بجانب استمرار القاعدة العسكرية الفرنسية في الجابون، والتي تضم نحو 200 جندي فرنسي مخصصين لتدريب قوات الدفاع في الجابون.

كما قدم مجموعة من رؤساء الدول التهاني للجنرال نغيما وعلى رأسهم كل من الرئيس الصيني شي جين بينج، وملك المغرب محمد السادس، ورئيس ساحل العاج الحسن واتارا، ورؤساء جيبوتي، وتوجو، والسعودية، والإمارات، وقطر، وغيرهم من الرؤساء والملوك؛ حيث حظيت العملية الانتخابية ونتائجها في الجابون بترحيب دولي وإقليمي كبير دون ضغوط أو انتقادات تذكر.

سادسًا: التحديات المفروضة على النظام بعد فوزه في الانتخابات:

نظرًا لارتفاع تطلعات الشعب الجابوني وأمنياته بمستقبل أفضل وحلّ كل مشكلاته بعد سقوط نظام أسرة بونجو على يد الجنرال أوليغي نغيما، والتصويت لصالحه في الانتخابات الرئاسية واعتباره المنقذ للجابون؛ ولهذا فإن الجنرال ونظامه ينتظر العديد من التحديات خلال الفترة المقبلة استجابةً لآمال الشعب الذي وضع ثقته فيه والذي ينتظر منه رفع المعاناة التي عاشها لعقود تحت حكم أسرة بونجو.

هذا، وتتنوع التحديات المفروضة على الجنرال نغويما، وعلى رأسها التحديات الاقتصادية المتمثلة في خفض معدلات الفقر والبطالة؛ حيث

يعيش ثلث السكان في البلاد تحت خط الفقر، رغم أن الجابون دولة منتجة للنفط والأخشاب، وتُعدّ ثاني أكبر مُصدِّر للمنجنيز في العالم، وكذلك تحدي تحسين الحصول على خدمات الكهرباء والماء التي تقطع كثيرًا، فضلاً عن تحسين حالة البنية التحتية والطرق والمستشفيات والمدارس ووسائل النقل العامة، بجانب تقليل حجم الديون العامة التي بلغت نسبتها 73.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م، ومن المتوقع أن تصل إلى 80% هذا العام بعد لجوء الجنرال نغيما للاقتراض من الخارج، مما جعل خصومه يتهمونه بزيادة الديون على البلاد، وهو ما يجعل الجابون تحتاج إلى تنويع اقتصادها المعتمد على النفط في ظل تقلب أسعار النفط العالمية، من أجل سداد هذه الديون، وخلق فرص عمل للشباب، وتعزيز قطاع الزراعة، والصناعة، والسياحة، ومكافحة الفساد.

سابعًا: مستقبل المشهد السياسي في الجابون:

رغم فوز الجنرال نغيما بالانتخابات إلا أنه لا يزال ينظر قطاع غير قليل إليه على أنه بمثابة امتداد لنظام أسرة بونجو القديم، وبالتالي لا يمثل قطيعة حقيقية عن العهد البائد، ولن يحدث تغيير كبير في البلاد، وبالتالي يتخوّف البعض من إعادة إنتاج السياسات القديمة التي أرهقت شعب الجابون بكافة طبقاته، وخاصة تلك السياسات المتعلقة بالعمل السياسي، خاصةً بعدما سمح قانون الانتخابات للعسكريين بالترشح في الانتخابات التشريعية والمحلية، ولهذا يتخوف البعض أن يهيمن أنصار وأتباع الجنرال نغيما من العسكريين على المشهد الانتخابي خلال الفترة المقبلة، وتكوين برلمان مُوالٍ للنظام لا يُعبِّر عن نبض الشارع الجابوني، فضلًا عن شعور قادة الأحزاب السياسية في الجابون بالخوف على مستقبل بقاء الأحزاب التي ينتمون إليها، بعد احتمالات قيام الجنرال نغيما بإعادة صياغة المشهد الحزبي في البلاد، ووضع قانون للأحزاب السياسية يتم بموجبه تقليل عدد الأحزاب السياسية في البلاد، وإنشاء أحزاب سياسية جديدة يكون لها الصدارة في المشهد السياسي، خاصةً بعد وجود تصريحات تشير إلى احتمال تحول منصة تجمع البنائيين (RDB) التي دعمت الجنرال نغيما خلال الانتخابات إلى حزب سياسي مهيمن على المشهد السياسي في البلاد، وهو ما سيُضيّق الخناق على أحزاب المعارضة، التي تتطلع إلى السماح لها بالمشاركة في المشهد السياسي خلال الفترة المقبلة، وأخيرًا فمن المنتظر أن يتم تنصيب الجنرال نغيما بصورة رسمية رئيسًا للجابون يوم 3 مايو القادم، وعقب ذلك يتم تشكيل حكومة جديدة وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، بجانب تعيين نائب رئيس الحكومة يكون مسؤولًا عن الحكومة في ظل نظام حكم رئاسي يتمتع فيه الجنرال نغيما بسلطات رئاسية موسعة.

الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار2025م: سؤال المشروعية وإستراتيجية المعارضة

د. محمود سورو
باحث في الفكر الإسلامي وقضايا المجتمع والبيئة

شهدت فترة تسعينيات القرن العشرين تحوّلًا جذريًّا بميلاد التعددية الحزبية في كوت ديفوار عام 1990م؛ لأسبابٍ عديدة، من أهمها: انفتاح نافذة الحرّية على الكتلة الشرقية بعد سقوط جدار برلين (1989م)، وتأثير ذلك على الواقع السياسي في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة الإيفوارية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تُحقِّق مطالب المُعارِض «غْبَاغْبُو» السياسية، المدعوم بالحركات الطلابية والاجتماعية، خاصةً بعدما انتزع شَارِع بِينِين «Bénin» تعدديتهم الحزبية بالقوّة من رئيسهم مَاتِيُو كِيرِيكُو « Mathieu Kérékou» نهاية 1989م.

وأمام هذا المأزق، لم يجد سيدُنا هُوفُوِيت بُوَانْيِين «FHouphouët-Boigny» خيارًا آخر سوى القبول ترحيبًا بالتعددية الحزبية في مارس 1990م، رغم دفاعه المستميت عن الحزب الواحد، الذي طالما تغنَّى به بقوله: «ورثنا من مستعمرينا دولةً واحدةً، وأمةً واحدةً».

وإذا كان الرئيس الحالي الحسن وَتَارَا تسلَّم مقاليد الحكم بعد صراعات دامية دامت طيلة سبع عشرة (17) عامًا (1993 - 2010م)، اكتوى الإيفواريون خلالها بنار الفُرْقة والانقسام التي أذكتها التعددية الحزبية، ثم قضى ولايتين رئاسيتين (2010- 2015م)، ألّا يشرَع التساؤل عن مشروعية ولاية إضافيةٍ بعدهما في حقّه، وإستراتيجية المعارضة الإيفوارية في آنٍ؟

فعبر الإشكال أعلاه، سنُحلِّق معًا في أجواء السياسة الإيفوارية الساخنة الراهنة الآتية:

التعددية الحزبية وانتخابات أكتوبر 2025م بين القبول ومسوغات الرفض:

ظنَّت الشعوب الإفريقية المتعطشة إلى الحرّيّة والتنمية أنّ تطبيق التعددية الحزبية بمثابة عصا موسى، تَحلّ مشاكل إفريقيا جنوب الصحراء بين عشية وضحاها، ولكنْ، سرعان ما خابت آمالهم نتيجة سوء تطبيقها؛ إذ انتظمت التعددية الحزبية في سِلْك القَبَلية، فوسَّع نطاق الانقسام الداخلي، والتعصُّب الإثني المولود بين الإيفواريين.

إنّ التوترات القائمة في بلادنا اليوم حول الانتخابات الرئاسية تُعدّ جزءًا لا يتجزّأ مما عاشته كوت ديفوار في فترة التسعينيات، خاصةً أحداث ما بعد وفاة الرئيس هُوفُويت بُوَانْيِين في ديسمبر 1993م، إلى اليوم (أكتوبر 2025م).

ففي 8 سبتمبر 2025م المنصرم، أعلن المجلس الدستوري الإيفواري عن اللائحة النهائية للانتخابات الرئاسية المزمع انعقادها في 25 أكتوبر 2025م المقبل، تضمَّنت اللائحة خمسة (5) مترشحين، من أصل ستين (60) مرشحًا.

ويتربع على عرش المتنافسين الخمسة اسم الحسن وَتَارا، الرئيس المنتهية ولايته عن حزبه (RHDP)، ورئيسة حزب (MGC) سِيمُون إِيهِيفِي غْبَاغْبُو» Simone Ehivet Gbagbo»، الزوجة السابقة للرئيس السابق لُورَان غْبَاغْبُو»Laurent Gbagbo» المعارض، وهَنْرِييت لَاغُو أدجوا « Henriette Lagou Adjoua» مرشحة تنسيقية GP-Paix))، مترشحة سابقة لانتخابات 2015م، وجَان لُوِي بِيلُون « Jean-Louis Billon «مرشح تنسيقية (CODE)، وأَهُوَا دون ميلون، «Ahoua Don Mello» مترشحًا مستقلًّا.

وبهذا الإعلان، استُبْعِد معظم المرشحين، وعلى رأسهم لُورَان غْبابو»Laurent Gbagbo» رئيس حزب (PPA-CI)، وتِيجَان تِيَام «Tidian Thiam» مرشح حزب (PDCI)، فضلًا عن غيوم سورو «Guillaume Soro» (GPS)، وبَاسْكَال أَفِي انْغِيسَان «Pascal Affi N'Guessan» (FPI)، وشَارْل بْلِي غُودِي «Charles Blé Goudé» (COJEP).

وهكذا شُطِبَ هؤلاء المعارضون وغيرهم، من السباق نحو القصر، لأسبابٍ مختلفة؛ وسنتوقف مع اثنين منهما بهذا الصدد، ويتعلق الأمر بتِيجَان تِيَام، ولُورَان غْبابو.

مسوغات منع ترشح تِيجَان تِيَام «Tidian Thiam» رئيس (PDCI):

وافت المنيةُ السياسيَّ الإيفواريَّ هَانْرِي كُونَان بِيدِيِي «Henri Konan Bédié» (1934 – 2023م)، عشيةَ 01 أغسطس 2023م، مخلِّفًا سفينة أقدم حزبٍ إيفواريٍّ، رَأَسَها خلال تسعة وعشرين عامًا (1994 – 2023م) سائرةً بلا وجهة ولا رُبَّان، وهو الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (PDCI).

وفي خضمّ التنازع فيمن يخلفه بعده، تفاجأ العديد من الأعيان بإعلان اسم

تِيجَان تِيَام، في ديسمبر 2023م، باعتباره الوريث الشرعيّ لحزب (PDCI) التاريخيّ، بينما كانت الأنظار تتَّجه نحو قدامى الحزب، الذين تركوا بصمات كبيرة في تطويره، ومنهم شخص المخضرم، والوزير السابق جَان لُوِي بِيلُون « Jean-Louis Billon »، الذي استاء من الأمر، وأسَّس تنسيقية (CODE)، لخوض انتخابات أكتوبر 2025م المقبل.

وإذا كان المجلس الدستوري قد أعلن الشطب على اسم القيادي المعارض تِيجَان تِيَام» من اللائحة في يونيو 2025م، لأسباب إدارية، فقد صدر قبله حكمٌ قضائيٌّ بأن تِيَّام لم يكُ إيفواريًّا خالصًا حين تسجيل اسمه على اللائحة الانتخابية، لكونه حاملًا الجنسيةَ الفرنسية، وفي الحالة هذه فإن الترشّح للرئاسة الإيفوارية محظور قانونيًّا على متعددّي الجنسية أمثاله.

حيث إنّ دستور 2016م واضح في مادته 55 التي تنصّ على شرط كون المرشح للرئاسة: «أن يكون إيفواريًّا خالصًا، من أبٍ وأُمٍّ إيفوارِيَّيْن». علمًا بأن حمل جنسية أجنبية لإيفواريٍّ ما، إسقاطٌ تلقائيٌّ للجنسية الإيفوارية، كما ورد في مدونة الجنسية مادة 48: «يفقدُ الإيفواريُّ البالغُ الجنسية الإيفوارية إذا اكتسب جنسيةً أجنبيةً طوعًا، أو أعلن اعترافه بتلك الجنسية». وهكذا وقع الرجل في حيص بيص، قبل أن يُعْلِن التخلّي عن جنسيته الفرنسية لاحقًا، كما سنرى.

إنّ أول معركة سياسية قانونية واجهها تِيجَان تِيَام في المحاكم الإيفوارية، كانت الدعوى القضائية التي رفعها يَابُو فَالِيرِي «Yapo Valérie»، عضو المكتب السياسي للحزب، ضدّه، بتهمة حمل جنسية فرنسية، وعدم انتمائه إلى عضوية المكتب السياسي للحزب لمدة لا تقلّ عن عشر (10) سنواتٍ، كما هو منصوصٍ في اللائحة والقوانين الداخلية للحزب.

وعليه، فمن تأمَّل مُنْصِفًا في المُعارض تِيجَان تِيَام المرفوض ترشحه لانتخابات أكتوبر 2025م، وعالمًا بماضي السياسة الإيفوارية وحاضرها، لا يملك إلّا القول: إنّ زَبُونَنَا تِيَام ليس مرشّحًا جادًّا في الانتخابات الرئاسية هذا، وإنّما جاء للنزهة أو لخوض تجربة أولى، ليستفيد منها في مستقبله السياسي، لا ليفوز في رئاسية أكتوبر 2025م، لأنّه في الحقيقة لم يأتِ بمحض إرادته الخاصة، وإنّما أُتِيَ به، فتأتَّى.

ومن ذلك، تصريحه بجهله بدستور كوت ديفوار، عندما سأل الصحفي الكاميروني أَلِين فَوكَا «Alain Foka»، عن كيف يُعقَلُ أن يقع ضحية المادة 48 من قانون الجنسية، فقال حرفيًّا: «لم أكن أعرف. لا أعرف الدستور الإيفواري، ولا أعرف قانون الجنسية»، وفي تقديرنا أنّ هذا التصريح وحده في رابعة النهار كافٍ لسُقوطه مِنْ عَلٍ.

إذ لا يُتصوَّر أن يقود شخصٌ دولةً في وزن كوت ديفوار جاهلًا بأهمّ قوانينها التنظيمية، فضلًا عن الدستور. والحالة هذه، فإن حزبه (PDCI) قد رفض بشكل قاطعٍ، تقديم مرشحٍّ بديلٍ، إبّان استقبال ملفات الترشح، من لدن اللجنة الانتخابية

المستقلة. فَعَمَّ يبحث الحزب بعدَه في لائحة الانتخابات؟ أجيبوني بربّكم؟ أمّا عندي، فالجواب واضحٌ، وهو آتٍ قريبًا.

مسوغات منع ترشح كبير المعارضين لُورَان غْباغْبُو: حزب (PPA-CI):

رفض المجلس الدستوري ملف ترشح الرئيس السابق لُورَان غْبَاغْبُو رئيس (PPA-CI) بناءً على مسوّغ «الشطب على اسمه من السجل الانتخابي عام 2020م، إثر إدانته مِن قِبَل المحاكم الإيفوارية»، بحسب إعلان رئيسة المجلس شَانْتَال كَمَارَا «Chantale Camara».

ومستند هذا الرفض هو المادة 55 من دستور 2016م، التي تنصّ على أنه: «يُشتَرط في المرشح للرئاسة أن يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية»؛ حيث إنّ الرجل، وإن بَرَّأَتْهُ المحكمة الجنائية الدولية (CPI)؛ فإنّ المحاكم الإيفوارية لم تقل كلمتها الأخيرة تجاهه. وعليه، فما يزال الرجل مُدانًا قانونيًّا، تسقط عنه بعض حقوقه السياسية، مثل الترشّح لانتخاباتٍ رئاسية، في وجهة نظرٍ دستورية.

وخلافًا لمقولات غْباغْبُو وأنصاره، الذين يَعتبرون القرار مِعْولًا هدّامًا للنظام الحاكم للقضاء على المسيرة السياسية للرجل، فإنّ للمعارض جَان لُوِي بِيِيُون «Jean-Louis Billon»، مرشّح تنسيقة (CODE) لانتخابات أكتوبر 2025م، يعتبره شأنًا سياسيًّا كان يمكن حلّها، لو اتخذ غْباغْبُو نفسه السبل الملائمة التي تقوده إلى حصولٍ عفوٍ رئاسيّ، مثلًا.

يقول جَان لُوِي بِيِيُون: «أعتقد أنّه كان يمكن حلّ قضية غباغبو سياسيًّا، فكان القيام بإجراءات سياسة للحصول على عَفْوٍ عامٍّ».

ولكن، في اتجاهٍ معاكسٍ لهذا المسعى القانونيّ، ظلّ غْباغْبُو يهدد السلطة الحالية، كقوله: «سننزل إلى الشوارع يومًا ما»، وقوله: «إن أرادوا حربًا، فسنحاربهم»، وقوله للرئيس وتارا: «يجب ألّا يَحلُم، لن تكون هناك ولاية رابعة».

وأكثر من ذلك، إشاراته المتكرّرة إلى أنّه سيترشّح للانتخابات، مهما كان، وأنهم لن يسمحوا أن يأتي أحدٌ من الخارج ويحكم بلادهم، وفي ذلك إشارة ضمنية إلى مَن يعتبرونهم أجانب، وغير سكان كوت ديفوار الأصليين. علمًا بأنّ هذه التصريحات النارية خطأ إستراتيجي كبير في حقّه؛ إذ لم تكن لتشفع له للترشح، ولا لتمنع الحسن وتارا كذلك عن الترشح.

هذا، وبنظرنا إلى القضية بعيون اجتماعية، نجدها ملتبسةً بعُقْدَةَ نفسية مُعقّدة، فقد أمضى غباغبو 43 عامًا في حلبة الصراعات السياسية (1982 - 2025م)، منها عقدٌ كاملٌ على كرسيّ الرئاسة، (2000- 2010م)، ودون انتخابات حتى، ومِن ثَمَّ، أصبح النضال السياسي جزءًا من هوايته وهُوِّيَّتِه؛ إذ رغم تيقّنه من استحالة عودته إلى الحكم، غير أنّه ظلَّ جانحًا نحو التصعيد، ضدّ النظام الحاكم.

ولعلّ ذلك نابعٌ عن التنافس التاريخيّ المرير بينه وبين غَرِيمَيْه التاريخيين: وَتَارَا وبِيدِيِي»Bédié«؛ وإن غَيَّبَ الموتُ الأوّلَ، فإنّ إصراره في العودة إلى سُدَّة الحكم بطرقٍ بقوّة السيف -إلى ما قبل تصريحاته قبل 4 أيام من الانتخابات- يُوحِي برغبته في تصفية حساباته القديمة ضدّ وَتَارَا، فبات يرفض الطرق السلمية البديلة عن ترشّحه هو، وهو بالضبط، ما أدَّى إلى انشقاق نائبه أَهُوَا دون ميلون «Ahoua Don Mello» للترشّح مستقلًّا، لخوض انتخابات أكتوبر 2025م.

أقسام المعارضة الإيفوارية في انتخابات أكتوبر 2025م ومطالبها:

تنقسم قوى المعارضة الإيفوارية اليوم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: المعارضة الناعمة: وهي تنتهج النهج السلمي المعتدل في العمل السياسي للوصول إلى الحكم، وأبرز مطالبهم: توحيد صفوف المعارضة الإيفوارية للتصويت ضدّ الرئيس المنتهية ولايته خلال انتخابات 25 أكتوبر 2025م، ومِنْ ثمَّ، إنهاء حكمه، بإزاحته عن كرسي الرئاسة عبر صناديق الاقتراع، دون اللجوء إلى عنفٍ يقود البلاد إلى الهاوية.

وعلى رأس هؤلاء المعارضين: المرشحون الأربعة، وفق المجلس الدستوري، وهم: سِيمُون غْبَاغْبُو» Simone Gbagbo« حزب (MGC)، وهَنْرِييت لَاغُو «Henriette Lagou» مرشحة تنسيقية (GP-Paix)، وجَان لُوِي بِيلُون «Jean-Louis Billon» مرشح تنسيقية (CODE)، وأَهُوَا دون ميلون « Ahoua Don Mello».

القسم الثاني: المعارضة الثورية المتمردة الهائجة: وهي التي اتخذت أعمال العنف والتخريب مطيّتهم لإنهاء حكم الحزب الحاكم، ولو عن طريق انقلابٍ عسكريٍّ.

والمثير للاهتمام هنا أنّ المراقب المنصف يستنتج من سلوك هذا الصنف الأخير من المعارضين خلال خمس سنوات الماضية أنّ الانتخابات الرئاسية لا تهمّهم في الواقع أصلًا. وإنّما إنهاء حكم وَتَارَا بأيّ ثمن، ولو بوقوع البلاد في هرج ومرج. وأقصر طريقة لتحقيق هذا الهدف: ثورة شعبية عارمة تقود إلى انقلاب عسكريّ.

علمًا بأن مصطلح «المعارض» في الوقت الراهن بات إذا أُطلِق، انصرف الذهن إلى هذا القسم الثاني العنيف المتمرّد.

> يتلخص المطلب في أن تعيد اللجنة الانتخابية المستقلة (CEI) فتح قائمة الانتخابات لتسجيل أسماء كلّ المعارضين، دون استثناء، خصوصًا رموز المعارضة

وبناءً على ما سبق، يبدو من خلال مطالب المعارضة الثورية المتمردة الهائلة، أنّها تعجيزية يستحيل على السطلة الحاكمة تلبيتها. ومن ذلك على سبيل المثال - لا الحصر -: مطلب إسقاط اللجنة الدستورية المستقلة (CEI)، أولا، ومراجعة قائمة الانتخابات الرئاسية، ومنع ترشّح الحسن وَتَارَا للانتخابات الرئاسية، ثالثًا، نبيّن المطلبين الأخيرين، فيما يأتي:

مطلب مراجعة قائمة الانتخابات الرئاسية عند المعارضة

يتلخص المطلب في أن تعيد اللجنة الانتخابية المستقلة (CEI) فتح قائمة الانتخابات لتسجيل أسماء كلّ المعارضين، دون استثناء، خصوصًا رموز المعارضة، مثل لُورَان غْباغبو» (Laurent Gbagbo» (PPA-CI)، وتِيجَان تِيَام «»Tidian Thiam (PDCI))، وغيوم سورو» (Guillaume Soro » (GPS)، وشَارْل بْلِي غُودِي» Charles (Blé Goudé » (COJEP).

ومعلومٌ أن مراجعة قائمة الانتخابات الرئاسية تتمّ في كلّ خمس سنوات على مقربة من الانتخابات الرئاسية، لتحديث القائمة، بحذف أسماء المُتوفّين، وإدراج أسماء الذين بلغوا الرشد القانوني قبيل الانتخابات، فضلًا عن إصلاح الأخطاء وحلّ الخلافات الإدارية، وتحديث أماكن الاقتراع، لصالح المنتقلين بين الأحياء أو المدن أو الدول الأخرى، وغيرها.

وهذا مبدأ قانونيّ طبّقته اللجنة الانتخابية المستقلة، بفتحها باب المراجعة، والتي انتهت مدة صلاحيتها بصدور القائمة النهائية بتاريخ 02 يونيو 2025م، لتتاح الفرصة بعدها لراغبي الترشّح في الانتخابات الرئاسية للقيام بالإجراءات الإدارية لملفات الترشح وغيرها، حتى تجرى الانتخابات في غطائها الزمنيّ المحدد بآخر سبتٍ في شهر أكتوبر من كل خمس سنوات.

ولكن، حصل قصورٌ لدى المعارضة، ثم أراد بعضهم الاستدراك بعد فوات الأوان، ولكنّ البعض الآخر يصرّ على مطلب المراجعة فقط؛ لاستفزاز اللجنة ومعارضة الحكومة، ليس إلّا.

ترشح الحسن وتارا لانتخابات أكتوبر 2025م بين المشروعية واللامشرعية:

يُعدّ ترشح «وَتَارَا» للانتخابات الرئاسية في عامي 2020 و2025م أكثر المسائل الخلافية التي أسالت الكثير من اللعاب والمداد، بين مؤيِّدٍ ومُعارِضٍ، في وجهة نظرٍ دستورية في كوت ديفوار؛ إذ انقسمت القراءات التأويلية لفقهاء القانون حوله إلى تيارين متعارضين: هما:

1 -القراءة التأويلية للدستور في «لا مشروعية ترشح وتارا»:

تبنّى المعارضون لحكم السلطة القائمة مذهب اللامشرعية في ترشح «وتارا» لولاية أخرى بعد انتخابات 2015م، ومستندهم في ذلك:

أولًا: تحديد الولايات الرئاسية بولايتين رئاسيتين اثنتين فقط، كما نصّت عليه المادة 55 من دستور 2016م: «يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر. ولا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة».

ثانيًا: ما نصّت عليه المادة 183 من الدستور نفسه، أنّه: «يظل التشريع المعمول به حاليًّا في كوت ديفوار قابلاً للتطبيق، إلا في حالة صدور تشريع جديد، لا يتعارض مع الدستور الحالي». ففيها إشارة إلى استمرار العمل بالأحكام الدستورية المعمول بها سابقًا، دون انقطاعٍ، ما لم تُخالف محتوى الدستور الجديد.

ثالثًا: اعتبار دستور 2016م الولايةَ الثانيةَ للحسن وَتَارَا حين وصفه بـ»الرئيس الحالي» في مادته 184. وهي إشارة كافية في اعتبار ولايتيه معًا، والزيادة عليهما «جورٌ وفجورٌ سياسيٌ»، أو «انقلاب مدنيّ» في نظرهم.

رابعًا: ما جرى به العمل في تاريخ البلاد، خاصةً بعد ظهور التعددية الحزبية عام 1990م. فالنتيجة إذن، أن ترشح وتارا لولاية أخرى بعد ولايتيه 2010 و2015م، خرقٌ للدستور، لاعتباره سعيًا منه لولاية ثالثة (2020) ورابعة (2025م)، بالمصطلح القانوني، وهو ارتكاب محظور، في وجهة نظرٍ دستورية.

2 -القراءة التأويلية للنص الدستوري في مشروعية ترشح وتارا (2025م)

وهي قراءة تأويلية للدستور تبنّتها شريحة عريضة من فقهاء القانون والسياسة، يؤمن أصحابها بمشروعية ترشح «وتارا» لولاية إضافة، بعد نهاية ولايته الثانية، بظهور نتائج انتخابات أكتوبر 2020م.

ويستند هؤلاء إلى جملة من الأدلة والبراهين، تدور معظمها في فلك «مبدأ عدم الرجعية» في العلوم القانونية: ويعني أنّ القانون يُطبَّق على الأحكام والوقائع التي حدثت بعد صدوره، لا قبله. مما يعني أنّ الدستور يَجُبّ ما قبله، فيقطع ويمحو ما قبله من الآثار والأحكام الناجزة.

وتطبيقًا لهذا المبدأ القانوني يظهر ما يلي:

أولًا: إنّ الرؤية المستقبلية للدستور تستدعي محو ولايتَي وتارا في عامي 2010 و2015م، بإبطال الدستور القديم للجمهورية الثانية التي امتدّت بين (2000 – 2016م)، وتُؤسِّس له ولايتين رئاسيتين جديدتين في إطار الجمهورية الثالثة التي رأت النور عام 2016م، ومِن ثَمَّ، يشرع له الترشُّح في ولاية أولى للجمهورية الثالثة في 2020م، وولاية ثانية للجمهورية الثالثة في 2025م. التي نحن بصددها. وليس ولايات ثالثة ورابعةً، بالمصطلح القانوني.

ثانيًا: إنّ الدستور في مادَّتَي 183 و184 لا يُفْصح عن منع ترشّح «الرئيس الحالي» بوضوحٍ في وصفه هذا، ومِن ثَمَّ، يبقى الباب مفتوحًا للنقاش.

ثالثًا: ترجيح المجلس الدستور الإيفواري مبدأ عدم الرجعية في القانون، في 14 سبتمبر 2020م، بعد نقاشاتٍ عريضة بين فقهاء القانون، معتبرًا أنّ ولايتَي «وَتَارَا» في 2010 و2015م ملْغَيتان بدستور 2016م، فحُقَّ له الترشّح لولاية

أولى (2020م)، وثانية (2025م)، في ظل الجمهورية الثالثة التي قامت على أنقاض الأولى بدستور 2016م.

رابعًا: إنّ الحسن وَتَارَا نفسه قد رجَّح مشروعية ترشّحه هذا، بقوله: «أنا مُرشّح لأن دستور بلادنا يُخوّلني أن أفعل ولاية أخرى، وصحتي تسمح بذلك».

ترجيح مذهبي المشروعية واللامشرعية في ترشُّح «وتارا» لانتخابات 2025م:

بإمعان النظر في القولين، فإنّنا نرجِّحُ مذهب القائلين بمشروعية ترشُّح وَتَارَا، معتبرين أنّ ما حصل عبارة عن ثغرة قانونيةٍ دستوريّةٍ واضحةٍ، استثمرها النظام الحاكم لتمديد عُمر «وَتَارَا» على كرسيّ الرئاسة، ليس إلّا. ومما ينتصر لترجيحنا هذا، ما يأتي:

أولاً: اعتراف بعض المعارضين المنصفين من فقهاء القانون بمشروعية ترشّح «وَتَارَا»، انطلاقًا من قراءة محايدة لنصوص الدستور. مثل الدكتور إِيدِي غُوِيِيِي «Eddie Guipié» الذي تفطّن منذ اللحظات الأولى لصياغة دستور 2016م إلى وجود ثغرة فيه، فكان ممن ثارُوا ضدّه آنذاك، وما زال يكرّر الأمر نفسه، حتى اللحظة. ومن ذلك قوله: «كنتُ ضد الدستور، ومن تابعوه بحماس ظنّوا أن الرئيس لن يترشح مرة أخرى. لكن، يؤسفني أن أقول: إن كلَّ دستورٍ جديدٍ يُعيد العِدَاد إلى الصِّفر».

ثانيًا: كان السجال الدستوريّ في الساحة السياسية في كوت ديفوار بمثابة إيقاظ للوعي الجمعي في إفريقيا جنوب الصحراء، فتسابق دولُ الزمنَ إلى سدّ تلك الثغرة في دساتيرهم؛ خوفًا من أن يستغلها بعض الحكام على حين غفلةٍ منهم.

ومن ذلك، أنّه رغم كون الإصلاحات الدستورية لجمهورية بِينِين «Bénin» عام 2019م لم تصل إلى درجة الانتقال من جمهوريةٍ إلى أخرى، فإن المشرّع قد حرص كلَّ الحرص على إزالة كلّ الغموض الموهمة بمشروعية ترشح رئيسٍ بعد ولايتين رئاسيتين.

وتأسيًا عليه، نصّت المادة 42 حرفيًّا على أنّه: «لا يجوز لأيّ شخص، في أيّ حال من الأحوال، أن يشغل منصب رئيس الجمهورية لأكثر من فترتين طوال حياته». فدلّ ذلك على أنّ الحاصل في كوت ديفوار ثغرة دستورية استثمرها النظام الحاكم في كوت ديفوار لصالح مشروعه السياسي في البلاد.

الانشقاقات والخلافات التاريخية والتناحر في صفوف المعارضة:

فقد انشقّ جدار البيت الغباغبوي الذي قاد البلاد خلال عقد من الزمن (2000 – 2010م)، إلى خمسة أحزابٍ تحارب بعضها البعض علانية وسرًّا: وهي حزب (PPA-CI) برئاسة لُورَان غْباغبو، وحزب (MGC) لزوجته السابقة سِيمُون غْبَاغْبُو،

وحزب (COJEP) لشَارْل بْلِي غُودِي، وحزب (FPI) لأَفِي انْغِيسَان، كما انشقّ أَهُوَا دُون مِيلُون مؤخرًا لخوض الانتخابات الرئاسية باستقلالٍ. فأصبحت القسمة خمسة أحزاب متناحرة.

وهذه الأحزاب الخمسة تنظر إلى حزب (CPS) برئاسة «سورو غيوم» باعتباره العَدوَّ اللدود الذي حثا التراب أو دسّ السُّمَّ في عُرسِ حكمهم، بقيادته حركة التمرّد، فمنعهم الاستمتاع بفترة حكمهم السياسي، كما ينبغي. كما يعدّون حزب (PDCI) بزعامة تيام عدوّهم التاريخيّ من الثمانيات إلى اليوم. كما يعتبر تيام أن التحالف مع سورو (CPS) المتمرّد السابق، مثل وضع حَيَّةٍ داخل الملابس.

والحالة هذه أن حزب (PDCI) بزعامة تيام، لم يَسْلم بدوره من انشقاقات كوادرها منذ انتخابات 2020م حتى اللحظة، مثل انشقاق «KKB» للترشح في انتخابات 2020م، وانشقاق جَان لُوِي بِيِيُون « Jean-Louis Billon» مرشح تنسيقية (CODE)، للترشح في انتخابات أكتوبر 2025م، فضلًا عن شريحة عريضةً من قادة الحزب التاريخي وزعمائه القدامى، الذي وضعوا محافظهم السياسية في بنك الحزب الحاكم (RHDP).

ومن جهة أخرى، فإنّ هذه المعارضة الثورية الهائجة نذرت ألّا تدعم أختها الناعمة، التي تسعى للوصول إلى مقاليد الحكم في انتخابات أكتوبر 2025م المقبل، رغم النداءات المتكررة لهذه الأخيرة للتعاون من أجل الإطاحة بـ»وَتَارا» بالمرة، دون وجود آذان صاغية.

غياب إستراتيجية مشتركة منسجمة لدى المعارضة وتبنّي سياسة الأرض المحروقة:

إنّ الحق -والحق أحقّ أن يُتَّبَع- أنّ المعارضة في نسختها الآنية لا تملك إستراتيجية واضحة مشتركة ومنسجمة. ولسنَا وحدنا من يقول هذا أو يؤمن به، فها هو الصحفي أندري كونان سيلفي « André Silver Kona» مثلاً، الذي يُعدّ من الصحفيين المنصفين، يفصح قائلاً: «كنت أقول لكم إن المعارضة الإيفوارية لا تملك إستراتيجية مشتركة منسجمة.

هذا، وقد نتج عن غياب الإستراتيجية هذا أن تبنّت المعارضة «سياسة الكرسيّ الفارغ»؛ إذ كان بإمكان حزبين (PDCI) و(PPA-CI)، إيجاد خطة بديلة (خطة ب) بتسمية مرشّحين آخرين بدل تِيام وغباغبو، تأسّيًا بحزب (PASTEF) السنغالي، حينما رَشّح بَاسِيرُو فَايِ بدل عثمان سُونْكُو، فكانت النتيجة الفوز برئاسة الجمهورية في انتخابات 24 مارس 2024م.

ونقطة أخرى ترتبط بغياب دعم المعارضة المشطوبة أسماؤها من اللائحة الانتخابية للمرشحين المقبولين. ففي حين يؤكّد غباغبو بقوله: «نحن لا ندعم أحدًا في هذه الانتخابات، يضيف الناطق باسم (PDCI) يَابُو كَالِيس «Yapo Calice»، بقوله: «قال حزب «PDCI»: إنّه لن يدعم أيّ مرشّح (...) فحربنا نحن حربٌ

> حتى اللحظة، لا تسير الأمور وفق خطط المعارضة وهواها. فلا ننكر وجود رفضٍ شعبيّ وازنٍ في مختلف المدن والأحياء

لوصول «PDCI-RDA» إلى الحكم لتغيير كوت ديفوار، مع تيجان تيام المحترم».

ومن هذا المنطلق، يبدو للقارئ لعقلية المعارضة في كوت ديفوار المعاصرة أنّها آيسة، فتبنَّت سياسة الأرض المحروقة « Politique de la terre brûlée»، ومِن ثَمَّ، اتخذت العنف مطيّتها للإطاحة بالنظام الحاكم عبر ثورة شعبية عارمة تشلّ حركة الدولة، وتؤدي إلى انقلاب عسكري، ومِن ثَم، تنظيم مجلس انتقاليّ في المستقبل.

فهذه -في نظرنا- هي الورقة الوحيدة التي تعمل عليها المعارضة اليوم، يبرهن عليها قول تِيَام وهو في باريس قبل أيام: «نحن سنُحَرِّر كوت ديفوار خلال سبعة أيام». ولكنّ هذا الحلم في تصوّرنا بعيد المنال، بناء على قراءتنا الاستشرافية للأحداث الجارية.

الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2025م: قراءة من وجهة نظر استشرافية:

رغم سخونة الأجواء الانتخابية في كوت ديفوار التي يُعتقَد أنّها ستُجرَى في حالة أكثر توتّرًا غليانًا صبيحة الانتخابات، فآمالنا كبيرة في أن تُجرَى في وقتها المحدّد، يَتْلُوها إعلان فوز المستحق للفوز، ثم تدخل البلاد في دوامة من خطابات التسامح والمصالحات الوطنية، قبل أن تستقرّ السفينة في مرساها بسلام. وما يعزز اعتقادنا هذا عدة أمور، من أهمها ما يلي:

1 -بوادر تفتيت آمال المعارضة قبيل ساعات من فتح الصناديق الاقتراع:

حتى اللحظة، لا تسير الأمور وفق خطط المعارضة وهواها. فلا ننكر وجود رفضٍ شعبيّ وازنٍ في مختلف المدن والأحياء، ولكنه لا يترجم رأي الأغلبية في البلاد. وعطفًا عليه، فإنّ للاحتجاجات التخريبية حضور حصريّ في المناطق ذوات الأغلبية للشريحة المعارِضة، بينما تتفيأ ظلال الأمن والاستقرار في المناطق التابعة للحسن «وَتَارَا» وأنصاره وحلفائهم.

ولذلك، ظلّت احتجاجات يَامُوسُوكرُو «Yamoussoukro» مركزة بين ثلاثة أحياء فقط، بينما ظل الهدوء سائدًا في الأحياء الأخرى، مثل جُولَابُوغُو «Djoulabougou». وحتى ما شهدتها يَامُوسُوكْرُو أيضًا لا يمكن حدوثه بأيّ حالٍ من الأحوال في مدينة بُوَاكِي»Bouaké» ثاني المدن الإيفوارية بعد أبيدجان، ولا في حيّ أَبُوبُو «Abobo» في أبيدجان ذاتها، نظرًا للحضور البارز لأنصار «وتارا» وحلفائه.

وبالجملة، فما نشهده اليوم من الهدوء الوازن في أرجاء البلاد شيء لم تخطط له المعارضة. ولذلك، بدأنا نشاهد تراجع شدة لهجات المعارضة الداخلية تحديدًا، مثل خروج زعيمي حزبي (PDCI) و(PPA-CI)، الذي أحدث صدمة في أوساط المعارضة، التي طالما انتظرت منهما تصعيدًا أكثر، فيما اصطلحوا عليه بـ «الأوامر» (Mot d'ordre).

2 -حصيلة حكم «وتارا»: استقرار سياسي ونموّي اقتصادي وشعبي:

كوت ديفوار اليوم ليست كوت ديفوار أمس. فرغم الحرب الأهلية التي عانت منها البلاد خلال عقدٍ من الزمن (2002 – 2011م)، فقد استطاع «وتارا» تحقيق استقرار أمنيّ وسياسيّ في لحظاتٍ قياسية. وبفضل خبراته الاقتصادية الواسعة، واهتمامه الكبير بالبنيات التحتية أيضًا؛ استطاع أن يجعل الدولة قِبْلةً للمستثمرين الأجانب، شرقًا وغربًا... فمن إنجازاتٍ إلى إنجازاتٍ، اكتسبَ الرجل شعبية عارمة، أكثر من أيّ وقت مضى في تاريخ البلاد.

ففي 16 - 10 - 2025م، خلال جولته الانتخابية، أكّد الرئيس «وَتَارَا» نفسه، قائلًا: «في 14 عامًا، أنجزنا في زَانْزَان «Zanzan» أكثر مما تم إنجازه في الخمسين عامًا الماضية»، مؤكدًا، أن منطقة زانزان في الحدود مع دولة غانا «Ghana» الجارة كانت من المناطق المهجورة قبل وصوله هو إلى الحكم. والتغيير فيها واقع ومشاهَد.

فإذا كانت تلك الإنجازات تدفع بعض المعارضة إلى القول: «نعترف له بالإنجازات، ولكن، فليذهب وليترك الحكم لغيره»، مثلًا، فإنّها كافية في زيادة شعبية «وَتَارَا» وقَبُوله بين الشعب، ومِن ثَم، تكثير فرص نجاحه في الانتخابات المقبلة.

3 -واقع المعارضة السياسية المعاصرة وموقف المنظمات الدولية منها:

حيث إنّ ورقة المعارضة ساخنة في معظم الدول الكبرى، قبل العالم الثالث. ففي حين تطفو مظاهرات عارضة تجتاح الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الرئيس دونالد ترامب؛ تشد فرنسا بجانبها الخناق على المعارضة، مثلما تعيشه مارين لوبين «Marine Le Pen» اليسارية.

أما إقليميًّا، فمهما كان وضع المعارضة الإيفوارية، فلا يبدو -في نظرنا- أسوأ مما عليه العديد من الدول المجاورة لها، والتي بات مجرّد تنظيم الانتخابات الرئاسية خارج أولية أجنداتها السياسية، مثل دولتي مالي وبوركينا فاسو.

ومن جهة أخرى، فمعظم المنظمات الدولية والإقليمية باتت تنظر إلى كوت ديفوار كدولة ناضجة إلى حدٍّ ما، ومِن ثَم، قادرة على تدبير شؤونها الداخلية، دون تدخّلٍ خارجيٍّ. دلّت على ذلك ردود المراسلات المتكرّرة بين المعارضة الإيفوارية وبين منظمة الأمم المتحدة، من جهة، وبينها وبين الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى.

يُضاف إلى ذلك كلّه، عجز المنظمات الدولية عن حلّ بعض الملفات الساخنة

على الصعيد الدولي، كنزع فتيل الحرب بين فلسطين وإسرائيل، وبين روسيا وأوكرانيا، فباتت سياسات التحفُّظ من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واضحة وجليّة.

4 -إشراك رجال الدين في التوعية وتعزيز السلم الاجتماعي:

من الواضح أنّ الديانات من القضايا المعقَّدة في إفريقيا. سواء في علاقاتها الحساسة مع العلمانية، أو سؤال الممارسة والتدبير في ظلّ طابع التنوّع والتعدد في المجتمعات الإفريقية.

ومنذ تسلُّمه مقاليد الحكم في البلاد، أَوْلَى الرئيس الحسن وتارا عناية فائقة بالشأن الدينيّ الإيفواري، عبر زيادة الدعم الحكومي للمنظمات التنظيمية لشؤون الحجّ الإسلامي والمسيحي، مثلًا، وتقديم امتيازات أخرى أعلت مكانة رجال الدين المسلمين والمسيحيين وزعماء الديانات التقليدية في الدولة.

ما نريد تأكيده هنا، أنّ معظم رجال الديانات المختلفة في كوت ديفوار يستثمرون مكانتهم الاجتماعية وقوّة تأثير خطاباتهم في أتباعهم لتعزيز مناخٍ اجتماعيّ سلميّ خلال الانتخابات الرئاسية، ونبذ العنف وخطاب الكراهية، فضلًا عن لزوم الأذكار والإكثار من الدعوات باليمن والخيرات والبركات لصلاح العباد والبلاد. مثل المؤتمر الوطني الذي نظّمه تحالف الأديان من أجل السلام في كوت ديفوار « Alliance des Religions pour la Paix en Côte d'Ivoire » يوم السبت 18 أكتوبر 2025م في قصر الثقافة بتريشفيل بأبيدجان.

الخلاصة

حاولنا على امتداد هذا العرض أن نُلقي الضوء على فوبيا الانتخابات الرئاسية التي يعيشها المواطن الإيفواري في كوت ديفوار قبل وخلال وبعد انتخابات 25 أكتوبر 2025م، وهو خوفٌ يتجدَّد كل خمس سنوات. إمّا خوفًا من فقدان أَحِبّةٍ أو حلول نقمة، أو زوال سلطةٍ وفوات وظيفةٍ.

ورغم أنّ المعارضة الثورية الهائجة تبنَّت سياسة الأرض المحروقة في البلاد احتجاجًا على ترشّح «وتارا»، بعد إهمالها هي بدورها الخطط البديلة في اختيار مرشحيها مع علمها المسبق بشطب أسماء بعض رموزها من اللائحة الانتخابية، فاستشرافها أن تُجرَى الانتخابات في توقيتها المحدد، وفي ظروفٍ أكثر توترًا وأكثر سخونة مما نعيشها اليوم طبعًا، ولكنّها ستنتهي -في تصوُّرنا- لصالح المرشّح الأقوى والأكثر شعبية، قبل أن يتمكّن الرئيس المنتخب من إعادة النظام وضبط الأمن والاستقرار في الدولة، مثلما عاشته كوت ديفوار في انتخابات 2020م.

ولاية واتارا الرابعة:

قراءة في مآلات النظام السياسي الإيفواري

أ. فاروق حسين أبو ضيف
باحث في الشئون الإفريقية

تُظهر نتائج الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج لعام 2025 مشهدًا سياسيًا معقدًا تتقاطع فيه الشرعية الدستورية مع التحديات الديمقراطية. ففوز الرئيس الحاكم الحسن واتارا بولاية رابعة بنسبة كاسحة جاء وسط مناخ من الجدل حول نزاهة العملية الانتخابية وإقصاء أبرز المنافسين. هذه النتيجة تُعيد طرح الأسئلة القديمة حول حدود التمديد في الحكم في القارة الإفريقية, ومدى قدرة الأنظمة القائمة على تجديد شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع بدلًا من الاعتماد على القوة السياسية والمؤسسية. ويبدو أن هذا الفوز, رغم قوته الرقمية, يعكس هشاشة سياسية داخلية أكثر من كونه تعبيرًا عن إجماع شعبي حقيقي, في ظلّ غياب المنافسة الفعلية واحتقان شعبي تجاه استمرار نفس النخبة في السلطة منذ أكثر من عقد.

أظهرت الأرقام الرسمية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة أن الرئيس الحسن واتارا فاز بنسبة 89.77% من الأصوات, متقدمًا بفارق شاسع عن منافسيه الأربعة, فقد حصل المرشح جان-لويس بيلون على 3.09%, وجاءت سيمون غباغبو, زوجة الرئيس الأسبق, في المرتبة الثالثة بنسبة 2.42%, بينما نالت المرشحتان هنرييت لاغو أجووا وأهوا دون ميلو نسبًا هامشية لا تتجاوز الواحد في المئة. ورغم مشاركة نحو 50% من الناخبين المسجلين, فإن هذه الأرقام تعكس فوزًا شكليًا أكثر منه تنافسيًا, إذ حُرم من الترشح كل من الرئيس الأسبق لوران غباغبو ورجل الأعمال البارز تيدجان تيام, ما أفقد السباق الانتخابي مضمونه الديمقراطي, وترك الساحة مفتوحة أمام واتارا لتجديد ولايته دون تحدٍّ جاد.

من الناحية السياسية, يمثل هذا الفوز استمرارًا لنهج واتارا في ترسيخ حكمه القائم منذ عام 2011, والذي يعتمد على مزيج من التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني من جهة, وضبط المعارضة وإضعافها من جهة أخرى. فبينما يشير أنصاره إلى إنجازات اقتصادية لافتة, من تحسين البنية التحتية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية, فإن معارضيه يرون أن تلك النجاحات لم تنعكس بعد على حياة المواطنين اليومية. البطالة بين الشباب وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الفوارق الطبقية تُشكل مظاهر متزايدة لعدم الرضا الشعبي, ما يجعل من فوز واتارا الكبير في صناديق الاقتراع فوزًا محاطًا

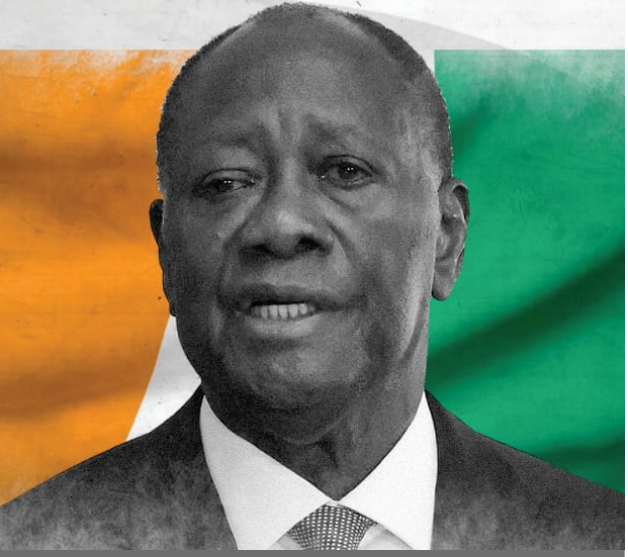

الأفكار العامة:

- الفوز الكاسح في الانتخابات الرئاسية يُضْفِي الشرعية على الجنرال «أوليغي نغيما»، ويطوي صفحة أسرة «بونغو».
- نسبة المشاركة العالية (87%)، والنتيجة السوفييتية (أكثر من 90%) التي حصدها الجنرال تثيران الشكوك في أوساط المعارضة.
- اتهام المعارضة للجنرال بتعبئة موارد مالية غير متناسبة، واستغلال منصبه في السباق الرئاسي.
- وقوع الانقلاب في أغسطس 2023م، ثم بدء الحوار الوطني في أبريل 2024م، والاستفتاء في نوفمبر 2024م، والانتخابات الرئاسية في أبريل 2025م، من الإنجازات التي أسهمت في نجاح الجنرال.
- إعادة بناء عقلية المواطن والحكم الرشيد والحيلولة دون احتكار السلطة في الأسرة؛ من أهم التحديات أمام الجنرال.
- تضاؤل النتائج الإجمالية لمرشحي المعارضة الثمانية في الانتخابات الرئاسية بمثابة ناقوس إنذار.

بشكوك اجتماعية عميقة حول مدى تمثيله الحقيقي للإرادة الشعبية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن فوز واتارا في انتخابات تفتقر إلى التنافسية يعيد طرح مسألة الاستقرار مقابل الديمقراطية في غرب إفريقيا. فبينما تُشيد بعض القوى الدولية باستمرار النمو الاقتصادي واستتباب الأمن في ساحل العاج، تحذر منظمات حقوقية ومحللون من أن تهميش المعارضة واحتكار السلطة سيقودان إلى أزمات مؤجلة. ومع تصاعد التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل وتزايد التململ الداخلي، يبدو أن الرئيس العجوز البالغ من العمر 83 عامًا يواجه تحديًا مزدوجًا: الحفاظ على الاستقرار في ظل نظام سياسي يفتقر إلى الانفتاح، وتأمين انتقال سلمي للسلطة في المستقبل القريب لتفادي تكرار سيناريوهات الفوضى التي عاشتها البلاد بعد انتخابات 2010.

تثير نتائج انتخابات ساحل العاج لعام 2025 تساؤلات جوهرية حول مستقبل الديمقراطية في البلاد، إذ يبدو أن العملية الانتخابية تحولت من أداة لتجديد الشرعية السياسية إلى وسيلة لترسيخ حكم الفرد والحزب المهيمن. فالإقصاء الممنهج للمعارضين البارزين مثل لوران غباغبو وتيدجان تيام، واعتقال المئات من أنصار المعارضة، يعكس اتجاها متناميًا نحو إغلاق المجال السياسي وتضييق مساحة المشاركة العامة. هذا المشهد يعزز الشعور الشعبي بأن العملية الديمقراطية في ساحل العاج باتت شكلية، تخضع لإدارة مؤسساتية محسوبة أكثر من كونها تنافسًا حقيقيًا على السلطة. وبالرغم من محاولات واتارا تبرير استمراره في الحكم بـ«الاستقرار والتنمية»، فإن التاريخ السياسي للبلاد يُظهر أن تهميش الأصوات المعارضة يؤدي غالبًا إلى انفجارات اجتماعية مفاجئة، خصوصًا في مجتمع شاب يعاني البطالة واللامساواة. ومن ثم، فإن شرعية النظام القادم قد تبقى معلقة على قدرته في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، لا على نسب الفوز الانتخابي وحدها.

المحور الاول: المشهد الانتخابي في البلاد

عكست الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج لعام 2025 مشهدًا سياسيًا متناقضًا بين الهدوء التنظيمي والاحتقان السياسي الكامن تحت السطح. فقد جرت العملية الانتخابية في أجواء ظاهرها الانضباط والأمن، لكنها حملت في طياتها شعورًا عامًا بعدم الحماس واللامبالاة السياسية. أحكمت السلطات سيطرتها الميدانية، فغابت الاحتجاجات الواسعة وحضرت القيود الصارمة على النشاطات المعارضة، ما جعل يوم الاقتراع يمرّ بسلاسة تقنية، لكنه افتقر إلى الحيوية الديمقراطية الحقيقية. نسبة المشاركة التي لم تتجاوز 50 في المئة كشفت عن عزوف واضح لدى الناخبين، خصوصًا في المناطق الحضرية الكبرى، نتيجة فقدان الثقة في جدوى التصويت أمام مشهد سياسي مغلق. وهكذا عكست الانتخابات لحظة استقرار شكلي تغلّفه مظاهر الانضباط الأمني،

لكنها في جوهرها كشفت أزمة ثقة عميقة بين المواطن والنظام السياسي القائم.

أثناء سير العملية الانتخابية، بدا المشهد منضبطًا تقنيًا لكنه محدود سياسيًا، إذ لم يُسجل عنف واسع كما في الدورات السابقة، غير أن غياب المنافسة الفعلية أفرغ الاقتراع من مضمونه. الحسن واتارا، البالغ من العمر 83 عامًا، دخل السباق في مواجهة أربعة مرشحين لم يملك أيٌّ منهم دعمًا حزبيًا قويًا أو قاعدة شعبية واسعة. ومع استبعاد أبرز شخصيات المعارضة، أصبحت العملية أقرب إلى استفتاء على بقائه في السلطة. المراكز الانتخابية فتحت أبوابها في ظل حضور أمني كثيف، وتغطية إعلامية رسمية متحكم بها، بينما شكا مراقبون محليون من محدودية الشفافية في فرز الأصوات وإعلان النتائج الجزئية. ومع ذلك، سارعت اللجنة الانتخابية إلى إعلان فوز واتارا بنسبة 89.77%، وهي نتيجة لم تفاجئ أحدًا بقدر ما أكدت طغيان البنية السلطوية على جوهر العملية الديمقراطية.

ردود الفعل الداخلية عقب إعلان النتائج انقسمت بين احتفال رسمي بالنصر واستنكار معارض يشكك في شرعية العملية. فالمعسكر الحاكم قدّم الفوز بوصفه "تفويضًا شعبيًا جديدًا للاستقرار والتنمية"، بينما وصفه خصومه بأنه "انقلاب مدني مغلف بالدستور". المعارضة التي كانت مشتتة قبل الانتخابات حاولت بعد إعلان النتائج توحيد خطابها تحت راية "رفض الاعتراف بالنتائج"، معتبرة أن إقصاء المرشحين الكبار وتقييد الحملات الانتخابية أفرغا التصويت من مضمونه. وفي الشارع، بدت ردة الفعل باردة، إذ لم تشهد البلاد احتجاجات واسعة، ما يعكس تراجع ثقة المواطنين في جدوى الاعتراض السياسي، أو ربما خوفهم من العودة إلى مشاهد العنف التي أعقبت انتخابات 2010 و2020.

على الصعيد الدولي، جاءت ردود الفعل حذرة ومتوازنة، إذ رحبت بعض العواصم الإفريقية بفوز واتارا معتبرة أن "الانتخابات جرت في أجواء سلمية"، في حين أعربت منظمات حقوقية غربية وإقليمية عن قلقها من "انحسار التعددية السياسية" و"الاستعمال المفرط للقانون لإقصاء المنافسين". الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي اكتفيا بالدعوة إلى "التهدئة واحترام نتائج المؤسسات"، بينما شددت منظمات مراقبة الانتخابات مثل الاتحاد من أجل الديمقراطية في إفريقيا على أن "الهدوء لا يعني الشرعية". وهكذا بدت الانتخابات الإيفوارية وكأنها تُرضي الخارج شكليًا بحفاظها على الاستقرار، لكنها داخليًا تُعمّق أزمة الثقة السياسية وتؤسس لمرحلة من الجمود الديمقراطي تحت غطاء الشرعية القانونية.

بعد إعلان النتائج، دخلت ساحل العاج مرحلة ما بعد الانتخابات وهي تتأرجح بين استمرارية الحكم ومخاوف التآكل السياسي. فالرئيس واتارا يواجه الآن

اختبارًا أصعب من الفوز نفسه: كيف يدير بلداً منقسمًا على شرعية حكمه؟ الخطاب الرسمي ركّز على المصالحة والإصلاح الاقتصادي، لكن غياب الثقة بين السلطة والمعارضة يجعل هذه الوعود أقرب إلى شعارات تهدئة منها إلى برامج تنفيذية. في المقابل، يتزايد التململ الاجتماعي، خصوصًا بين فئة الشباب التي ترى أن الاستقرار الاقتصادي لم يتحول إلى فرص عمل أو تحسين في مستوى المعيشة. وفي ظل غياب إصلاحات سياسية حقيقية تفتح الباب أمام التناوب السلمي، تبقى نتائج انتخابات 2025 نقطة مفصلية تُحدد ما إذا كانت ساحل العاج ستستمر في دورة "الاستقرار السلطوي"، أم ستبدأ مسارًا بطيئًا نحو استعادة ثقة مواطنيها بالعملية الديمقراطية.

المحور الثاني: فشل المعارضة في الإجماع على مرشح واحد

أحد العوامل الحاسمة التي مهدت الطريق لفوز الرئيس الحسن واتارا بولاية رابعة هو فشل قوى المعارضة في توحيد صفوفها خلف مرشح توافقي قادر على مجابهة هيمنة الحزب الحاكم. هذا التشرذم السياسي كشف عمق الانقسامات الأيديولوجية والشخصية داخل المعسكر المعارض، وأضعف من قدرته على خوض معركة انتخابية منظمة وفعالة. فبدل أن تقدم المعارضة بديلاً مقنعًا ومشروعًا سياسيًا جامعًا، دخلت الانتخابات مشتتة الأصوات والقيادات، مما منح واتارا مساحة واسعة لتعبئة قاعدته السياسية بأقل مقاومة. ولعل أبرز هذه الأسباب ما يلي:

> "الإقصاء الذي طال شخصيات المعارضة وتراجع نسبة المشاركة الانتخابية جعلا جزءًا من المواطنين ينظر إلى العملية السياسية بوصفها مغلقة أمام التغيير

تضارب المصالح الشخصية والطموحات القيادية: أبرز ما أعاق المعارضة هو تضارب الطموحات الفردية لزعمائها، إذ سعى كل طرف لتصدر المشهد دون تقديم تنازلات من أجل بناء تحالف وطني قوي. هذه النزعة الذاتية جعلت من الصعب الاتفاق على مرشح يمثل الجميع. فالشخصيات السياسية البارزة مثل لوران غباغبو وتيجان تيام وجان-لويس بيلون، رغم إدراكها لضرورة الوحدة، لم تتمكن من تجاوز الخلافات حول الزعامة والمكاسب المستقبلية. هذا الصراع على القيادة قاد إلى انقسام الأصوات المعارضة وتراجع فاعليتها في مواجهة الرئيس واتارا الذي استفاد من ضعف التنسيق ليظهر بمظهر الخيار المستقر.

غياب رؤية سياسية موحدة وبرنامج مشترك: لم تطرح المعارضة رؤية سياسية أو برنامجًا جامعًا يُقنع الناخب الإيفواري بأن التغيير ممكن ومفيد. فالأحزاب المعارضة دخلت السباق بخطابات متناقضة، بعضها يركز على تصحيح المسار الديمقراطي، وأخرى ترفع شعارات اقتصادية واجتماعية ضبابية. هذا الغموض في المضمون جعل الناخبين يفقدون الثقة بقدرة المعارضة على إدارة الدولة في حال فوزها. على النقيض، نجح واتارا في تسويق نفسه كرمز للاستقرار والنمو، بينما فشلت المعارضة في تقديم بديل متماسك يربط بين الديمقراطية والتنمية، مما أفقدها القدرة على اجتذاب القاعدة الوسطى.

الانقسام التاريخي بين التيارات الحزبية: التجربة السياسية في ساحل العاج

أظهرت أن المعارضة ما زالت أسيرة لخلافات تاريخية بين رموزها وأحزابها، خصوصًا بين أنصار غباغبو ومنافسيه داخل الجبهة الشعبية الإيفوارية، إضافة إلى الانقسام بين التيار اليساري والقومي والليبرالي. هذه الانقسامات المتجذرة، الموروثة منذ أزمات التسعينيات والحرب الأهلية، منعت أي تقارب حقيقي في المواقف. وبدل أن تتوحد الجهود في معركة ديمقراطية واحدة، تمسكت كل جهة برؤيتها الخاصة للسلطة والهوية الوطنية، وهو ما سهّل على النظام القائم تفكيك صفوفهم واستغلال التناقضات لصالحه.

ضعف البنية التنظيمية للأحزاب المعارضة: العديد من أحزاب المعارضة تعاني من ضعف مؤسسي واضح، فهي تفتقر إلى الموارد المالية والتنظيمية القادرة على تحريك الشارع أو خوض حملة انتخابية فعالة. كما أن غياب الهياكل المحلية الفاعلة والمكاتب الميدانية قلل من قدرتها على الوصول إلى القرى والمناطق الريفية، حيث يحظى واتارا بدعم قوي. في المقابل، اعتمد الحزب الحاكم على شبكة تنظيمية متماسكة تمتد في جميع أنحاء البلاد. هذا التفاوت في البنية التنظيمية جعل المعارضة تبدو غير قادرة على المنافسة الحقيقية، رغم الخطاب الإعلامي الحاد الذي ترفعه.

تشتت القاعدة الشعبية المعارضة بين الولاءات القديمة: ظلت القواعد الشعبية للمعارضة موزعة بين رموز تاريخية فقدت بريقها السياسي وأجيال جديدة تبحث عن خطاب مختلف. فأنصار غباغبو ما زالوا يرفضون التحالف مع من يعتبرونهم مسؤولين عن إقصائه، في حين لا يثق بعض الشباب في القيادات القديمة المتهمة بالفساد أو الفشل. هذا الانقسام بين الأجيال والتيارات جعل من المستحيل تكوين كتلة انتخابية متجانسة قادرة على مضاهاة نفوذ الحزب الحاكم، خصوصًا في ظل ضعف أدوات التواصل الحديثة لدى المعارضة.

القيود القانونية والإقصاء السياسي الذي زاد الانقسام: إقصاء شخصيات مؤثرة مثل لوران غباغبو وتيجان تيام من الترشح زاد من حدة الانقسام داخل المعارضة بدل أن يوحدها. فبدلاً من التوافق على مرشح بديل يمثل الجميع، دخلت بقية الشخصيات سباقًا محسومًا في ظل تشتت الصفوف. كما أن التضييق الحكومي والاعتقالات قبل الانتخابات أدت إلى غياب التنسيق، حيث ركزت القوى المعارضة على النجاة السياسية أكثر من بناء تحالف انتخابي. وهكذا، لعبت القيود القانونية والسياسية دورًا مضاعفًا في تفكيك صف المعارضة وتعزيز موقع واتارا الانتخابي.

المحور الثالث: التحديات التي ستواجه الرئيس في ولايته الجديدة

يدخل الرئيس الحسن واتارا ولايته الرابعة وسط بيئة سياسية وأمنية واقتصادية بالغة التعقيد، تُختبر فيها قدرته على تحويل النصر الانتخابي إلى تفويضٍ فعليٍّ ومستقرٍّ. فرغم أن نتائج الاقتراع أظهرت تفوقًا ساحقًا، فإن شرعية هذا الفوز لا تخلو من الجدل بسبب مقاطعة المعارضة وإقصاء أبرز رموزها، ما يفرض على الرئيس مهمة صعبة في استعادة الثقة الوطنية وتبديد الانقسامات القديمة. كما يواجه واتارا تحدياتٍ عميقة تتعلق بتنامي المخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل، وضغوط اقتصادية متزايدة، وملفات اجتماعية ملحّة تمس حياة المواطنين اليومية. لذا، فإن المرحلة المقبلة ستكون اختبارًا حقيقيًّا لقدرة النظام على موازنة الاستقرار مع الإصلاح، وضمان انتقال سياسي آمن في المستقبل.

أزمة الشرعية السياسية وتآكل الثقة الشعبية: أولى التحديات تتمثل في استعادة الثقة المفقودة بين السلطة والمجتمع. فالإقصاء الذي طال شخصيات المعارضة وتراجع نسبة المشاركة الانتخابية جعلا جزءًا من المواطنين ينظر إلى العملية السياسية بوصفها مغلقة أمام التغيير. واتارا مطالب اليوم بإعادة بناء الشرعية عبر مبادرات حوار وطني شاملة تُعيد المعارضة إلى الحقل السياسي وتمنح المجتمع المدني دورًا أوسع. إن فشل النظام في ذلك قد يؤدي إلى تراكم الإحباط الشعبي، بما ينعكس على استقرار النظام ذاته ويضعف قدرته على تنفيذ أجندته التنموية.

تصاعد المخاطر الأمنية على الحدود الشمالية: تمثل التهديدات الأمنية المتزايدة من الجماعات المسلحة في مالي وبوركينا فاسو تحديًا وجوديًّا. فتمدّد نشاط تنظيمات مثل "نصرة الإسلام والمسلمين" و"داعش في الصحراء الكبرى" نحو شمال ساحل العاج يفرض ضغطًا مضاعفًا على الجيش والموارد. ورغم تعزيز الإنفاق الدفاعي وتوسيع التعاون الإقليمي، إلا أن الحل الأمني وحده لا يكفي. تحتاج الحكومة إلى مقاربة شاملة تربط الأمن بالتنمية المحلية في المناطق الحدودية، من خلال تحسين الخدمات والبنية التحتية وتوفير فرص العمل للشباب، لتجفيف منابع التطرف وتحويل الشمال من منطقة هشاشة إلى جدار استقرار.

إدارة الاقتصاد وتضخم الديون وتفاوت التنمية: تُواجه ساحل العاج تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يتمثل في ارتفاع الدين العام إلى نحو 60% من الناتج المحلي، وتراجع أثر النمو على الفئات الضعيفة. ورغم الإنجازات في البنية التحتية والاستثمار الأجنبي، إلا أن التفاوت الجهوي والاجتماعي ما زال حادًا. ويُنتظر من واتارا خلال ولايته الجديدة إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو النمو الشامل، عبر تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الصناعات المحلية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. فاستمرار الاعتماد على النمو غير المتوازن قد يخلق احتقانًا

اجتماعيًا ويقوّض الاستقرار الذي يفاخر به النظام.

الانقسام السياسي وضرورة المصالحة الوطنية: لا يمكن لأي استقرار أن يستمر في ظل انقسام النخب السياسية واحتقان الشارع. فالأزمة بين معسكري واتارا وغباغبو ما زالت تُلقي بظلالها على المشهد العام. تحتاج البلاد إلى عملية مصالحة وطنية حقيقية تتجاوز الشعارات وتستند إلى اعتراف متبادل بالأخطاء، وإصلاح منظومة العدالة الانتقالية. ففتح قنوات الحوار مع التيارات المعارضة المعتدلة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتضميد الجراح القديمة، سيشكل حجر الزاوية في بناء ثقة جديدة بين الدولة والمجتمع. من دون هذه المصالحة، ستظل البلاد تعيش تحت طيف الماضي.

تحدي الإصلاح المؤسسي وضمان حياد المؤسسات: تُعد مسألة استقلال القضاء ونزاهة اللجنة الانتخابية من أبرز التحديات أمام واتارا. فاتهامات "تسييس المؤسسات" أضعفت صورة النظام أمام الداخل والخارج. على الرئيس أن يُثبت جديته في فصل السلطات وتفعيل الرقابة البرلمانية وتعزيز الشفافية في التعيينات والإجراءات الحكومية. إصلاح هذه المنظومة لا يهدف فقط إلى تحسين سمعة الدولة، بل إلى تأسيس شرعية مؤسساتية مستدامة تُجنّب البلاد الأزمات المتكررة في كل استحقاق انتخابي. فكل تأجيل في هذا الملف يُضعف الثقة العامة ويغذي دعوات التغيير خارج الأطر الديمقراطية.

ضغوط الشباب والبطالة المتصاعدة: يشكل الشباب أكثر من نصف سكان ساحل العاج، إلا أن معدلات البطالة بينهم مرتفعة بشكل خطير. الإحباط الاقتصادي يولّد شعورًا بالإقصاء، ويدفع بعضهم إلى الهجرة أو الانضمام إلى جماعات احتجاجية وربما متطرفة. أمام واتارا فرصة لإعادة توجيه سياسات التعليم والتدريب نحو سوق العمل، وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة. كما أن إدماج الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية يُعد ركيزة أساسية لتثبيت الاستقرار الاجتماعي. فالمستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد مرتبط بمدى استجابة السلطة لتطلعات هذه الفئة الصاعدة.

إدارة العلاقات الإقليمية والدولية في بيئة متغيرة: يأتي فوز واتارا في مرحلة تشهد فيها المنطقة تحولات جذرية، خصوصًا مع انسحاب فرنسا وإعادة رسم التحالفات الأمنية في غرب إفريقيا. على الرئيس أن يوازن بين الشراكات التقليدية مع الغرب والانفتاح على قوى جديدة كالصين وتركيا وروسيا دون الإضرار بمصالح بلاده. كما أن دوره الإقليمي كفاعل في مكافحة الإرهاب وتثبيت الاستقرار في الساحل سيحدد مكانة ساحل العاج في المعادلة الإفريقية الجديدة. إدارة هذه العلاقات بحكمة ستعزز مكانة أبيدجان كقوة استقرار إقليمية، بينما أي انحياز مفرط قد يعرّضها لضغوط سياسية واقتصادية.

المحور الرابع: مستقبل المشهد السياسي خلال الولاية الجديدة

تبدو ملامح المرحلة المقبلة في ساحل العاج مرهونة بقدرة النظام السياسي على تحويل فوز الحسن واتارا إلى فرصة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. فبعد انتخابات مثيرة للجدل، يواجه النظام اختبارًا حقيقيًا بين خيارين متناقضين: إما ترسيخ نموذج "الاستقرار السلطوي" الذي يضمن السيطرة قصيرة المدى، أو الانفتاح التدريجي نحو إصلاح سياسي يضمن بقاء النظام على المدى الطويل. ويتوقف المسار المستقبلي على مدى استعداد السلطة لاستيعاب المعارضة في العملية السياسية، وإطلاق إصلاحات مؤسسية تُعيد التوازن بين الشرعية القانونية والشرعية الشعبية. وفي ظلّ بيئة إقليمية مضطربة ومطالب اجتماعية متزايدة، فإن السنوات المقبلة ستكون حاسمة في تحديد مستقبل الديمقراطية الإيفوارية. ولعل أبرز الملامح ما يلي:

مشهد الاستقرار السلطوي واستمرار النهج القائم: السيناريو الأرجح هو استمرار نهج واتارا في ترسيخ نموذج "الاستقرار عبر السيطرة"، حيث يركّز النظام على حفظ الأمن والنمو الاقتصادي دون انفتاح سياسي حقيقي. هذا النموذج يمنح البلاد استقرارًا سطحيًا لكنه يحمل في طياته هشاشة طويلة المدى، إذ يُبقي التوترات مكبوتة ويُفاقم أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم. كما أن استمرارية الإقصاء السياسي وضعف الحريات العامة قد يفضيان إلى تراكم الغضب الشعبي، خصوصًا مع تفاقم البطالة وتزايد الفجوات الاجتماعية. نجاح هذا السيناريو مشروط بقدرة الدولة على ضبط التوازن بين القوة والشرعية، دون أن تنزلق إلى استبداد صريح أو احتجاجات مفاجئة.

مشهد الإصلاح التدريجي والانفتاح السياسي: قد يختار واتارا في ولايته الأخيرة مسار "الإصلاح المتدرج"، سعيًا إلى تأمين إرث سياسي إيجابي وتخفيف الضغوط الداخلية والدولية. ويتضمن هذا السيناريو خطوات محسوبة نحو توسيع المشاركة السياسية، كإطلاق حوار وطني، وإشراك المعارضة المعتدلة في مؤسسات الحكم، وإجراء تعديلات قانونية تُعزّز الشفافية الانتخابية. ورغم أن هذه الإصلاحات ستكون محدودة في البداية، إلا أنها قد تفتح الباب أمام تحوّل تدريجي نحو انتقال سياسي منظم بعد انتهاء عهد واتارا. نجاح هذا المسار يعتمد على إرادة حقيقية من القيادة، وقدرتها على إقناع الأجهزة الأمنية والنخب الحزبية بجدوى الانفتاح كخيار لبقاء الدولة لا تهديد لها.

مشهد الاحتقان والاضطراب السياسي المحتمل: إذا استمرت حالة الإقصاء السياسي وتجاهلت السلطة مطالب الإصلاح، فإن البلاد قد تواجه موجات

احتجاجية جديدة، خاصة بين فئة الشباب المحبطة من انسداد الأفق. في هذا السيناريو، يمكن أن تتطور التظاهرات السلمية إلى مواجهات محدودة تُذكّر بأحداث 2010، خصوصًا إذا ترافق الغضب الداخلي مع أزمة اقتصادية أو اضطراب أمني على الحدود الشمالية. وقد تجد المعارضة في الشارع وسيلة للعودة إلى المشهد، مما يعيد البلاد إلى دوامة التوتر السياسي. لتجنّب هذا المصير، يحتاج النظام إلى إجراءات استباقية تفتح قنوات المشاركة وتمنح المواطنين شعورًا بأن صوتهم ما زال مؤثرًا في صناعة القرار.

مشهد الانتقال المنظم لما بعد واتارا: بحكم تقدّمه في السن واحتمال عدم ترشحه مجددًا، سيُشكّل ملف الخلافة السياسية التحدي الأكبر خلال السنوات القادمة. فإدارة انتقال هادئ للسلطة داخل الحزب الحاكم أو عبر توافق وطني واسع ستكون حاسمة لتجنّب فراغ مؤسسي أو صراع داخلي. يمكن لواتارا أن يختار إعداد خلفٍ سياسي من داخل حزبه لضمان الاستمرارية، أو أن يفتح المجال لتداول سلمي حقيقي يرمم الثقة بالعملية الديمقراطية. نجاح هذا السيناريو سيحوّل الولاية الرابعة إلى مرحلة عبور آمن نحو نظام أكثر توازنًا، أما فشلها فسيعيد إنتاج الأزمة البنيوية التي لازمت السياسة الإيفوارية منذ مطلع الألفية.

ختامًا، وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن انتخابات ساحل العاج لعام 2025 لم تكن مجرد استحقاق سياسي عابر، بل محطة مفصلية ستحدد ملامح العقد القادم في البلاد. فالفوز الكاسح للرئيس الحسن واتارا يعكس توازنًا هشًا بين شرعية الإنجاز الاقتصادي وغياب التعددية السياسية، ويضع النظام أمام تحدي إثبات قدرته على التحول من سلطة مهيمنة إلى دولة مؤسسات. إن مستقبل الاستقرار الإيفواري لن يُقاس بنسبة الأصوات، بل بمدى قدرة السلطة على فتح المجال أمام المشاركة والإصلاح والمصالحة الوطنية. فإما أن تتحول الولاية الرابعة إلى جسر نحو انتقال سياسي منظم يكرّس الديمقراطية المستدامة، أو تبقى البلاد أسيرة نموذج "الاستقرار المقيد" الذي يؤجل الأزمات دون أن يعالج جذورها، في انتظار انفراجٍ سياسيٍ تفرضه ضغوط الداخل قبل الخارج.

الانتخابات الرئاسية في مالاوي 2025م:
تحليل للمشهد السياسي والسيناريوهات المحتملة

تُعدّ الانتخابات الرئاسية في مالاوي لعام 2025م محطة سياسية فارقة في تاريخ البلاد، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، والتحولات السياسية الكبيرة التي طرأت على التحالفات الحزبية، فهذه الانتخابات تتسم بالتنافس المحموم بين عدة شخصيات سياسية بارزة، من بينها رئيسان سابقان ورئيس حالي، وذلك وسط تحديات هيكلية تتعلق بالبنية التحتية للعملية الانتخابية، وتفاقم ظاهرة الفساد، بالإضافة للتحديات الاقتصادية، كما أن هذه الانتخابات تمثل فرصة كبيرة في إحداث التغيير المنشود، وذلك عن طريق فوز رئيس قادر على التعامل مع كافة التحديات التي تُواجه مالاوي بشكل فعَّال. ومما سبق تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم قراءة تحليلية للمشهد السياسي في مالاوي قبل انتخابات سبتمبر 2025م، واستعراض أبرز محددات السلوك التصويتي للناخبين، وأبرز التحديات التي تُهدِّد سلامة ونزاهة الاستحقاق الرئاسي القادم، بالإضافة إلى تقديم إطار استشرافي للسيناريوهات المتوقَّعة في ظل التحولات الجارية على الساحة المالاوية.

أ. أحمد جمال الصياد
باحث في العلوم السياسية

أولًا: قراءة في المشهد السياسي المالاوي قبل الانتخابات الرئاسية 2025م

تشهد الساحة السياسية في مالاوي ظهور العديد من الشخصيات السياسية البارزة التي أعلنت عن ترشُّحها للانتخابات الرئاسية التي ستبدأ في سبتمبر المقبل، أول هذه الشخصيات هو الرئيس الحالي لازاروس تشاكويرا البالغ من العمر 69 عامًا، وهو الذي نجح في الحصول على دعم حزب المؤتمر (MCP)؛ لكي يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهو مرشح يُواجه عدة تحديات قد تُقلّل من فرصه في الفوز بولاية ثانية، مثل انسحاب حركة التحول المتحدة (UTM) من تحالف (TONSE) الذي كان يجمعها بحزب المؤتمر المالاوي، وذلك بسبب وفاة مؤسس الحركة سولوس تشيليما في حادث تحطم طائرة في يونيو الماضي.

جدير بالذكر أن هذا التحالف ساعد تشاكويرا في الفوز في الانتخابات الرئاسية الماضية بعد إعادتها عام 2020م، فهذا الانسحاب من المتوقع أن يؤثر بالسلب على حظوظ تشاكويرا، وخاصةً إذا أقامت حركة التحول المتحدة تحالفًا آخر مع أحد المرشحين المنافسين له، كما يُعدّ الأداء الاقتصادي الضعيف، والمشكلات الاقتصادية في مالاوي أحد أبرز التحديات التي تُواجهه في الانتخابات المقبلة، ففي نوفمبر 2024م اندلعت احتجاجات عنيفة في العاصمة المالاوية «ليلونغوي» بسبب نقص الوقود والمواد البترولية. شهدت تلك الاحتجاجات اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن التي تعاملت مع هذه الاحتجاجات بشكل عنيف، رغم أن هذه الاحتجاجات حصلت على دعم أكثر من حزب سياسي معارض مثل حركة التحول المتحدة (UTM) التي كان يجمعها تحالف مع حزب المؤتمر الحاكم حاليًّا، ومن المرجّح أن يكون لهذه المشكلات الاقتصادية تأثير سلبي على حملة الرئيس لازاروس تشاكاويرا وحزبه في الاستحقاق الانتخابي المقبل.

ومن أبرز المرشحين للانتخابات المقبلة: بيتر موثاريكا الرئيس السابق لمالاوي البالغ من العمر 84 عامًا، والذي نجح في الحصول على دعم حزب التقدم الديمقراطي (DPP) للترشح للانتخابات المقبلة. يُذْكَر أن موثاريكا قد خسر الانتخابات الرئاسية أمام تشاكويرا بعد أن قامت المحكمة الدستورية بإلغاء نتيجة انتخابات 2019م، وإعادتها عام 2020م، وكان لهذه الهزيمة تداعيات كبيرة على حزب التقدم الديمقراطي، والتي تمثلت في الانقسام داخل أروقة الحزب، مما أدَّى لعدة مواجهات إثر هذا الانقسام، وانتهت هذه المواجهات بطرد العديد من الأعضاء، وخاصةً الذين أرادوا تحدّي موثاريكا في رئاسته للحزب، مما مهَّد الطريق أمامه لأن يكون زعيمًا له، ويتمكن من أن يكون مرشّح الحزب في الانتخابات المقبلة.

من جهة أخرى، يسعى موثاريكا إلى تكوين تحالف مع حركة التحول

المتحدة، بما قد يساعده في تعزيز فرصه بالفوز في الانتخابات المقبلة، لكنَّه سيواجه عدة تحديات، وفي مقدمتها أن حزب المؤتمر قد يجعل من العمر قضية انتخابية، وخاصةً أن تشاكويرا أصغر من موثاريكا بما يقارب 15 عامًا. كما أن إعلان حزب التقدم عن ترشح موثاريكا للانتخابات المقبلة أثار العديد من الانتقادات، والتي تتمثل في أن الحزب كان ينبغي عليه ترشيح زعيم أصغر سنًّا ليقود الحزب بجدارة وكفاءة في الاستحقاق الانتخابي القادم.

كذلك قام حزب الشعب (PP) بتقديم جويس باندا كمرشحة له في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهي التي كانت تولت رئاسة مالاوي سابقًا منذ عام 2012م، وحتى 2014م، وقامت بالإعلان عن أكثر من محور لبرنامجها الرئاسي القادم، وأبرز هذه المحاور تمثلت في النهوض بالتعليم؛ حيث صرَّحت بأنها في حال نجاحها في الانتخابات المقبلة ستعمل على جعل التعليم الثانوي مجانيًّا لجميع مواطني مالاوي، كما أنها أشارت لمؤسستها التي قامت بتقديم المِنَح الدراسية لآلاف الطلاب خلال السنوات الماضية، وذلك في إشارة منها إلى الاهتمام بالنهوض بالتعليم، بالإضافة للتأكيد على التزامها تيسير نشر التعليم في جميع أنحاء مالاوي. مع تركيزها على استقطاب الأصوات النسوية، وذلك عن طريق تصريحاتها بإعادة إحياء برامجها الرئاسية التي أطلقتها خلال فترة توليها الرئاسة، وذلك في سبيل دعم قضايا تمكين المرأة، وذلك يظهر في تصريحها بأن «علينا أن ندعم بعضنا كنساء، وسأستمر في النضال من أجل تمكينكن».

تلك التصريحات تُوضّح محاولتها لجذب الأصوات النسوية في صفها، ورغم هذه المحاولات إلا أنها تُواجه عدة تحديات؛ أبرزها ضعف القاعدة الجماهيرية لحزبها مقارنةً ببعض الأحزاب الأخرى مثل حزب المؤتمر وحزب التقدم الديمقراطي، وذلك بالإضافة لارتباط اسمها بأحد أكبر قضايا الفساد في مالاوي، والتي تُعرف بقضية كاش جيت، التي نهبت بها المليارات من خزائن الحكومة، ورغم نفي جويس باندا تورطها المباشر بها، إلا أن إداراتها واجهت العديد من الاتهامات بالفشل في التعامل مع هذه القضية. جدير بالذكر أن هذه القضية كثيرًا ما يستخدمها خصومها السياسيون كرمز لفشل قيادتها في التعامل مع أحد أكبر قضايا الفساد في تاريخ مالاوي.

بالإضافة إلى إعلان حركة التحول المتحدة (UTM) عن تقديم مرشح لها بعيدًا عن أيّ تحالفات أخرى؛ حيث قررت أن تخوض هذه الانتخابات بشكل مستقل، وذلك بتقديمها لـ«داليستو كابامبي» زعيم الحركة مرشحًا عنها في الانتخابات القادمة. ويُذْكَر أن كامبامبي قد صرَّح عن ملامح برنامجه الانتخابي، والذي يتمثل في التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن المالاوي، وكذلك العمل للقضاء على الفساد، وكان ذلك في البيان الانتخابي الذي أطلقه داليستو كابامبي بشكل يعكس الصورة القاتمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مالاوي.

ولا يقتصر المشهد السياسي على المرشحين السابقين فقط؛ حيث أعلن مايكل أوسي نائب رئيس مالاوي، وزعيم حزب «أوديا زاكي» عن نيته للترشح للانتخابات المقبلة. تجدر الإشارة أن حزب «أوديا زاكي عليبي ملاندو» من الأحزاب الحديثة في مالاوي، وحتى الآن لم يتسلم مايكل أوسي أوراق ترشُّحه بشكل رسمي من لجنة الانتخابات، تلك الخطوة التي قد تستمر حتى بداية يوليو القادم.

بالإضافة إلى المرشح المستقل «ثوكو باندا»، وهو الذي أعلن بأنه مرشح رسمي في الانتخابات المقبلة، ويرى «ثوكو» أنه على الرغم من أن فرص فوزه في الاستحقاق الانتخابي القادم قد تبدو ضئيلة، إلا أن تبنّيه لحملة انتخابية قوية تنظيميًّا وقانونيًّا قد تُمكّنه من إحداث فارق لدى المواطنين.

يتضح مما سبق أن المشهد السياسي يشهد حالة من الحراك الحيوي، وذلك في ظل تعدُّد المرشحين مما يزيد من المنافسة في الانتخابات القادمة، لا سيما مع تنافس رئيسين سابقين هما جويس باندا، وبيتر موثاريكا، بالإضافة لتشاكاويرا الرئيس الحالي، مما يعكس حدة الصراع بين النخب السياسية المالاوية في سبيل استعادة النفوذ، وعلى الرغم من ذلك، مازالت الأوضاع مستقرة نسبيًّا؛ حيث لا توجد توترات أمنية أو اضطرابات تُهدِّد المسار الانتخابي في الوقت الحالي.

ثانيًا: أهم محددات السلوك التصويتي للناخبين في انتخابات سبتمبر 2025م

يُمثل السلوك التصويتي للناخبين في مالاوي نتاجًا لتفاعل عدد من القضايا المؤثرة على حياة الناخبين، فقضايا مثل الوضع الاقتصادي، والقدرة على مكافحة الفساد، الذي يتفشى بها، ستكون أحد أبرز القضايا التي من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك التصويتي في الاستحقاق الرئاسي المقبل.

1 -أثر الأوضاع الاقتصادية على خيارات الناخب المالاوي

تمر مالاوي بالعديد من التحديات، أبرزها التحديات الاقتصادية والتنموية، فخلال السنوات الثلاث الماضية انخفض دخل الفرد بها، وذلك كنتيجة مباشرة لزيادة معدل النمو السكاني بنسبة أكبر من معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة لنقص النقد الأجنبي، وتفاقم عجز الموازنة، وتشير التقديرات أن عام 2024م شهد ارتفاع معدل الفقر ليصل إلى 71.2%، مدفوعًا بتباطؤ الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي الذي يُقدَّر بنسبة 1.8%, ومِن المتوقع بحسب تقرير البنك الدولي أن معدل الفقر سيزيد خلال العام الحالي بها, كما أن التغيرات المناخية الحادة من شأنها أن تعزز من التحديات السابقة مما يُعيق تعافي الاقتصاد المالاوي, بالإضافة إلى أن مالاوي تأثرت بشكل كبير بظاهرة النينو التي تُحْدِث تغيرات مناخية حادة, مثل الجفاف الذي أدَّى لارتفاع كبير في معدل البطالة, وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 20%, مما يجعل نسبة كبيرة من مواطنيها يواجهون انعدام في الأمن الغذائي, وتقدر تلك النسبة بما يقارب ربع السكان. جدير بالذكر أن التنوع الاقتصادي أصبح ضرورة مُلِحَّة؛ لأن اعتماد مالاوي على القطاع الزراعي المعتمد على مياه الأمطار في الري, سيجعل التغيرات المناخية التي تكون أحيانًا في شكل موجات جفاف أكثر حدة في تأثيراتها السلبية

ومما سبق يتضح أن قضايا الاقتصاد والتنمية ستكون أحد أهم محددات السلوك التصويتي للمواطن المالاوي, وعلى ذلك فإنه من المرجح أن يقترن نجاح الرئيس القادم في الانتخابات, بمدى قدرته على صياغة خطة واضحة من شأنها أن تواجه التحدي السابق بشكلٍ فعَّال.

2 -مكافحة الفساد كقضية مركزية في تحديد السلوك الانتخابي

تحتل مالاوي المرتبة 115 في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية, وذلك من أصل 180 دولة حول العالم, وذلك يعني أن الفساد يتفشَّى بشكل كبير بها حتى وإن لم تكن الدولة صاحبة المستوى الأعلى في انتشار الفساد بها إفريقيا, فمن شأن انتشار هذه الظاهرة أن يؤثر سلبًا على الاستفادة من الخدمات العامة, بما يُضْعِف ثقة المواطنين ببعض المؤسسات بها.

ونذكر أن مكتب مكافحة الفساد(ABC) ينشط في مالاوي منذ عام 1998م, والذي يقوم بجهود كبيرة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة, فخلال السنوات الثلاثة الماضية قامت هذه الجهة بالتحقيق فيما يقارب 119 قضية فساد مع العديد من الشخصيات السياسية البارزة خلال تولّي مارثا تشيزوما رئاسة هذه الهيئة, وذلك في سبيل مكافحة كافة أشكال الفساد مثل الاحتيال والرشوة.

ومما سبق يتضح أن قضية مكافحة الفساد, الذي ينتشر بشكل كبير مما يزيد من معاناة المواطن المالاوي, سيكون أحد أهم محددات السلوك التصويتي للناخبين. وتجدر الإشارة إلى أن ارتباط اسم بعض المرشحين بقضايا فساد مشهورة سيؤدي بالتأثير سلبًا على هذا المرشح في الانتخابات المقبلة, مثل قضية كاش جيت التي حدثت في عهد جويس باندا, مما يُحتّم عليها أن تضع خطة قوية وواضحة في برنامجها الانتخابي لمكافحة الفساد, بما يتضمن تمكين هيئات مكافحة الفساد للعمل على نطاق أوسع في سبيل القضاء على هذه الظاهرة.

ثالثًا: التحديات الراهنة التي تُواجه الانتخابات الرئاسية في مالاوي

تُواجه مالاوي جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تثقل كاهلها، وتؤثر على استقرارها، وتزيد من معاناة الشعب، ما يجعل انتخابات 2025م محطة حاسمة تحمل في طياتها الأمل للمواطنين في معالجة الأزمات الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية التي يعانون منها.

وعلى الرغم من ذلك تُواجه هذه الانتخابات جملةً من التحديات تتعلق بضعف البنية التحتية، وتراجع معدلات تسجيل الناخبين، وتفاوت فرص التنافس بين الأحزاب، الأمر الذي يضع مستقبل العملية الانتخابية نفسها أمام اختبار حقيقي على قدرتها في إحداث التغيير الذي يُلبِّي طموحات المواطن، ومن أبرز هذه التحديات الآتي:

-1التحديات اللوجستية والتنظيمية

تتمثل هذه التحديات في ضعف شبكة الطرق، وتهالك بعضها في أكثر من منطقة في مالاوي، والتي قد تَحُدّ من قدرة وصول الناخبين لأماكن تسجيلهم، وللجانهم الانتخابية، فعلى سبيل المثال نجد أن طريق قرية تشيجواجا الواقعة غرب بلانتاير، يتسم بالوعورة وممتلئ بالصخور الحادة، مما يزيد من مخاطر السفر عليه، وكذلك يعاني سكان أكثر من منطقة من الطرق المتهالكة والخطرة، مثل سكان منطقة مانيووي، ومنطقة مبياني.

> تعكس هذه الانتخابات، ملامح مشهد سياسي معقّد يتَّسم بتداخل الحسابات الحزبية، وتراجع الثقة الشعبية

بالإضافة إلى أن عمليات تسجيل الناخبين تُواجه عدة صعوبات لوجستية؛ مثل: تأخر وصول المواد اللازمة للتسجيل في بعض المراكز، بالإضافة للانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وكذلك وجود عدة أعطال فنية في نظام تسجيل الناخبين.

2 -تراجع معدلات تسجيل الناخبين

يبلغ عدد المواطنين المؤهلين للانتخابات في مالاوي ما يقارب 10.9 مليون مواطن، وحتى الآن لم يتم تسجيل سوى 7.2 مليون ناخب، بنسبة تمثل 65.7% من إجمالي عدد المواطنين المؤهلين للانتخابات. ويمكن تفسير تراجع معدل تسجيل الناخبين إلى التحديات اللوجستية السابق ذِكْرها، بالإضافة إلى عزوف شريحة كبيرة من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، بما يعكس حالة الإحباط المتفشية بينهم بسبب وعود الحملات الانتخابية الكثيرة غير المنجزة، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كذلك.

-3التفاوت في تمويل الأحزاب السياسية، وضعف تمويل منظمات المجتمع المدني

تعاني الأحزاب السياسية من عدم كفاية التمويل الحكومي، مما يُعزّز من الحملة الانتخابية للحزب الحاكم مقارنة بباقي الأحزاب، أما عن منظمات المجتمع المدني فإنها تمارس دورًا محوريًّا في القيام بالعديد من الحملات التثقيفية للناخبين، إلا أنها تواجه قيودًا خاصة بالتمويل مما يَحُدّ من دورها في هذا الصدد، بما يُشكِّل تحديًا يتمثل في إثارة الشكوك حول نزاهة هذه الانتخابات، بالإضافة

أن غياب الحملات التثقيفية للمواطنين قد يؤثر بالسلب على نِسَب المشاركة في الاستحقاق الرئاسي المقبل.

رابعًا: مسار الانتخابات الرئاسية، والسيناريوهات المتوقعة في ظل التحولات السياسية الراهنة

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، والمقرر عقدها في شهر سبتمبر المقبل، تتَّجه الأنظار للكيفية التي ستتشكل بها خريطة المنافسة بين القوى والتيارات السياسية المختلفة، وذلك في ظل العديد من التحولات السياسية التي تشهدها مالاوي، أبرزها انهيار بعض التحالفات السياسية القديمة، وتراجع ثقة الشعب في بعض القوى السياسية.

ومما سبق يظهر عدد من السيناريوهات المحتملة التي ستحدد ملامح الاستحقاق الانتخابي القادم، سواء من خلال ظهور تحالفات جديدة، أو صعود محتمل لبعض القوى السياسية الجديدة، ومن أبرز هذه السيناريوهات ما يلي:

1 -تمكُّن لازاروس تشاكويرا مرشح حزب المؤتمر (MCP) من الفوز بولاية ثانية

على الرغم من تفكك تحالف TONSE؛ إلا أن تشاكويرا ما يزال يمتلك فرصة واقعية للفوز بولاية ثانية، وذلك لعدة أسباب؛ من أهمها: عدم ظهور تحالف حزبي ضده حتى الآن، وفي حالة تقديم حركة التحول المتحدة لمرشح عنها ستنقسم الأصوات المؤيدة للمعارضة بين حزب التقدم وحركة التحول، بمعنى عدم وجود توحيد في الأصوات ضد حزب المؤتمر، مما يُعزّز من فرصة تشاكويرا، إلا أنه في حالة نجاح موثاريكا في تكوين تحالف حزبي أكبر ضده، فمن شأن ذلك أن يمثل أحد أكبر التحديات أمام تشاكويرا.

كما أنه يواجه جملة من التحديات تتمثل في تراجع الثقة الشعبية فيه نتيجة التدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى أن انهيار تحالف TONSE يُمثّل نوعًا من العزلة السياسية المفروضة عليه، مما يُقلّل من فُرَصه في الفوز بولاية ثانية.

2 -محاولة مرشحة حزب الشعب (PP) جويس باندا استعادة نفوذها السياسي

تُعدّ جويس باندا أحد أبرز الشخصيات السياسية في مالاوي، فهي تمتلك رصيدًا سياسيًّا وتاريخيًّا؛ نظرًا لكونها رئيسة سابقة، مما قد يجذب إليها العديد من الأصوات، بالإضافة إلى احتمالية جذبها للأصوات النسوية عن طريق اهتمامها بقضايا تمكين المرأة، مما يجعل فوزها في الاستحقاق الرئاسي القادم محتملاً وإن كان ضعيفًا؛ وذلك بسبب ارتباط فترة حكمها بقضية «كاش جيت» أحد أبرز قضايا الفساد في مالاوي، مما يؤثر بالسلب على فرصها في الفوز بالرئاسة، وهو الأمر الذي يتطلب منها إقامة تحالف حزبي يساعدها على تكوين قاعدة جماهيرية كبيرة، بما يُعزّز من فرص فوزها.

3 -تمكّن بيتر موثاريكا مرشح حزب التقدم الديمقراطي (DPP) من تحقيق

الفوز في الانتخابات القادمة في الحديث عن المسارات المحتملة للانتخابات لا يمكن تجاهل أحد أهم المرشحين لهذه الانتخابات، والذي كان رئيسًا سابقًا لمالاوي، وسيتوقف هذا السيناريو على مدى قدرة حزب التقدم الديمقراطي على تقديم برنامج يستقطب المواطنين في مالاوي، ويُعبِّر عن طموحاتهم، وخاصة الاقتصادية منها والاجتماعية.

وبحسب أكثر من استطلاع رأي تم إجراؤه إلكترونيًّا عبر الإنترنت، نفَّذه كلّ من Malawi24، وMaravipost عن الفائز المحتمل في الانتخابات الرئاسية القادمة في مالاوي. أظهر استطلاع الرأي الأول تقدم بيتر موثاريكا بإجمالي 19 ألف صوت، كما أظهر استطلاع الرأي الثاني تصدر بيتر موثاريكا أيضًا قائمة المرشحين، وبالطبع لا تُعبِّر هذه الاستطلاعات عن مجموع أصوات الناخبين، إلا أنها تحاول تقديم تقييم للوضع السياسي، والآراء المختلفة للناخبين.

4 -نجاح حركة التحول المتحدة (UTM) ومرشحها داليستو كابامبي في استقطاب الناخب المالاوي

بعد انتخاب داليستو كابامبي زعيمًا للحركة خلفًا لتشيليما، قد تسعى الحركة للاستفادة من القاعدة الجماهيرية التي كانت للزعيم السابق وللحركة نفسها بين الشباب المالاوي، وخاصةً أن فئة الشباب تُشكّل نسبة كبيرة من إجمالي الناخبين، وتلك الاستفادة ستكون عن طريق تقديم مرشح يُلبِّي طموحات المواطنين، ويمثل لهم بديلاً قويًّا يمكنه معالجة التحديات التي تواجههم، وبالفعل قامت الحركة بتقديم زعيمها الجديد داليستو كابامبي، كمرشح في الاستحقاق الرئاسي القادم، والذي سبق أن تولَّى مناصب مهمة مثل محافظ بنك الاحتياطي المالاوي سابقًا، وهو ما يؤكد على خلفيته الاقتصادية التي ستُمكّنه من التعامل مع أحد أبرز التحديات التي تواجه مالاوي، وهي التحديات الاقتصادية، والتنموية، والاجتماعية، وهي التحديات التي تعهَّد كمبامبي بمعالجتها لتوفير حياة أفضل للمواطن المالاوي، وهي العوامل والمحددات المؤثرة بالفعل في توجهات المواطن المالاوي كما سبق أن ذكرنا، بما يجعل نجاحه أحد المسارات المحتملة لهذه الانتخابات.

5 -صعود مرشح مستقل خارج الأطر الحزبية التقليدية

يتطلب هذا الصعود أن يكون لدى المرشح برنامج انتخابي قوي ينطوي على حلول واقعية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني

منها المواطن المالاوي، ويدعم هذا السيناريو، تراجع الثقة الشعبية في بعض المرشحين الآخرين، بما قد يجذب العديد من الأصوات التي تبحث عن مرشح بديل خارج الأطر الحزبية التقليدية، إلا أنه يواجه جملة من التحديات مثل محدودية الموارد المالية مقارنة بالمرشحين الآخرين، وكذلك الافتقار لكتلة حزبية تدعمه في مراكز الاقتراع، وعلى الرغم من واقعية هذا السيناريو وحضوره في المشهد الانتخابي فإن فرص تحققه تبقى محدودة في ظل الأوضاع الراهنة. ونذكر أن ثوكو باندا هو أحد أبرز المرشحين المستقلين في الانتخابات حاليًّا.

خاتمة

تعكس هذه الانتخابات، ملامح مشهد سياسي معقّد يتَّسم بتداخل الحسابات الحزبية، وتراجع الثقة الشعبية، مما يجعلها اختبارًا حقيقيًّا لقدرة التيارات السياسية على استعادة الثقة، فبين طموحات الرئيس الحالي في ولاية ثانية، ومحاولات المعارضة لاستعادة النفوذ عبر التحالفات الحزبية، تظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية حجر عثرة أمام أيّ مشروع إصلاحي جادّ، وتوضح المؤشرات أن حسم نتائج هذه الانتخابات لن يكون رهينًا بصناديق الاقتراع فحسب، بل سيكون مرهونًا أيضًا بقدرة المرشحين على تقديم حلول واقعية تلامس معاناة المواطن المالاوي، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومكافحة الفساد، وبذلك تمثل هذه الانتخابات مفترق طرق، فإما أن تؤدي لوضع حلول فعَّالة للتحديات التي تواجه البلاد، بما يُعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، أو تؤدي لتعميق حالة الإحباط وتراجع الثقة بينهما.

الكاميرون على مفترق طرق:

انتخابات 2025م بين هيمنة النظام وتصاعُد التحديات الداخلية

أ. فاروق حسين أبو ضيف
باحث في الشئون الإفريقية

تتَّجه أنظار الداخل والخارج إلى الكاميرون مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام 2025م، في ظل تصاعُد غير مسبوق للتوترات الداخلية التي تُهدّد الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. فالرئيس بول بيا، الذي يتولّى الحكم منذ عام 1982م، يترشح لولاية رئاسية ثامنة رغم تقدُّمه في السن وتراجع حالته الصحية، مما يثير تساؤلات حادة حول مستقبل البلاد بعد أكثر من أربعة عقود من الحكم الفردي.

وتزداد هذه التساؤلات حدة في ظل بنية سياسية تسيطر عليها هيمنة الحزب الحاكم، وغياب منافسة حقيقية في المشهد الانتخابي، ما يجعل من الانتخابات القادمة نقطةً فاصلةً في التاريخ السياسي الكاميروني، ومؤشرًا على ما إذا كان التغيير قادمًا أم أن البلاد ماضية نحو مزيدٍ من الجمود والتوترات.

وسط هذا المشهد المتأزم، تظهر التحركات الداخلية للحكومة كعامل إضافي يزيد من تعقيد الأوضاع؛ حيث بدأت دوائر السلطة، بقيادة المستشارين المقربين من الرئيس، تحركات سرية لإعادة تشكيل الدستور بما يخدم بقاء النظام القائم، ويمنحه قدرةً أكبر على التحكُّم بمفاصل الدولة في مرحلة ما بعد «بيا».

ومن أبرز هذه التحركات المقترحة: إنشاء منصب نائب الرئيس كآلية غير معلنة لخلافة محتملة، إضافة إلى إعادة رسم الحدود الإدارية، وزيادة التمثيل في المجالس التشريعية والمحلية، وهي خطوات تبدو للوهلة الأولى إصلاحية، لكنّها من وجهة نظر المعارضة تُمثّل محاولة مكشوفة لإعادة توزيع النفوذ وفق مصالح الحزب الحاكم فقط، دون تحقيق التوازن المطلوب بين القوى السياسية والمكونات المجتمعية المختلفة في البلاد.

الاحتقان السياسي المتزايد يعكس في طياته تدهورًا أوسع في البيئة الديمقراطية داخل الكاميرون؛ حيث تكررت عمليات الاعتقال التعسفي، والتضييق على المعارضين، ومنع التظاهرات السلمية، في محاولة لإخماد كل صوت معارض قد يُعرقل خطط النظام الحاكم. وتبرز شخصية موريس كامتو، زعيم المعارضة، كأحد الأهداف الرئيسية لهذه الممارسات؛ إذ يواجه حزبه ضغوطًا قانونية وإدارية تهدف لإبعاده عن السباق الرئاسي المقبل. هذه الممارسات لا تُهدِّد فقط المسار الديمقراطي، بل تعكس اتجاهًا متصاعدًا نحو عسكرة الدولة، خاصةً في ظل استخدام المحاكم العسكرية ضد المدنيين، ما يثير قلق المجتمع الدولي بشأن نزاهة العملية الانتخابية واحترام الحريات العامة.

ولا يمكن فَصْل الأزمة الداخلية المتفاقمة في الكاميرون عن محيطها الإقليمي والدولي؛ إذ تتقاطع التهديدات الأمنية الناتجة عن نشاط الجماعات المتطرفة في الشمال، مع تنامي التدخلات الخارجية، خصوصًا الروسية، التي تدعم الروايات الرسمية، وتُضعف من قدرة المعارضة على إيصال صوتها. وفي ظل النزاع المستمر في المناطق الناطقة بالإنجليزية، وما ترتب عليه من مآسٍ إنسانية، تعاني الدولة من حالة انقسام حادة تُهدِّد الوحدة الوطنية، بينما تعاني الغابات المطيرة في الجنوب من استنزاف بيئي واقتصادي تقوده شبكات الجريمة المنظمة.

في خضم كل ذلك، تبدو الانتخابات القادمة اختبارًا حقيقيًّا لقدرة الكاميرون على تجاوز أزماتها الداخلية والتأسيس لمرحلة انتقالية أكثر شمولًا وعدالةً.

وفي هذا السياق، فإن المقال يسعى للإجابة عن التساؤل الرئيس، وهو: هل تُشكِّل التوترات الداخلية المتصاعدة في الكاميرون تهديدًا للانتخابات في البلاد، وعلى مستقبل الرئيس الكاميروني؟

وسيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال عدة محاور، فيما يلي:

المحور الأول: ملامح المشهد في الكاميرون

تستعد الكاميرون لانتخابات رئاسية محتملة في 2025م وسط بيئة سياسية مُعقّدة تتسم بهيمنة الرئيس «بول بيا» الذي يحكم منذ 1982م، ما يجعلها واحدة من أطول فترات الحكم في إفريقيا. يُنظَر إلى «بيا»، البالغ 91 عامًا، كرمز للاستقرار النسبي رغم تزايد التساؤلات حول قدرته الصحية على الاستمرار، خاصةً بعد غيابه المتكرّر عن الفعاليات الدولية، وانتشار شائعات عن تدهور وضعه الصحي.

ويُظهر المشهد السياسي حالةً من الجمود النسبي مع استمرار هيمنة حزب «التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني» الحاكم، الذي نجح في إطالة أمد سيطرته عبر تعديلات دستورية ألغت الحد الرئاسي عام 2008م. ومع ذلك، تطفو على السطح إشكالات خلافة محتملة داخل النخبة الحاكمة، خاصةً بين المحيطين بزوجة الرئيس ونجله، مما يُنذر بصراعات داخلية قد تُعقِّد عملية الانتقال السَّلِس للسلطة.

وفي يوليو 2024م، نجح «بول بيا» في الحصول على موافقة البرلمان من أجل تأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية حتى عام 2026م؛ حيث يُمثّل قرار تأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية في الكاميرون حتى 2026م تحولًا إستراتيجيًّا في المشهد السياسي، يعكس محاولة النظام الحاكم ترسيخ هيمنته قبل الاستحقاق الرئاسي الحاسم عام 2025م، وربما يُعيد القرار تشكيل التوازنات الانتخابية لصالح الرئيس؛ حيث سيُجْرَى التصويت على انتخاب الرئيس في ظل استمرار سيطرة الحزب الحاكم على المؤسسات التشريعية والمحلية، مما يَحُدّ من فرص المعارضة في بناء زخم شعبي أو مؤسسي مسبق.

وبينما تبرر الحكومة القرار بـ«تخفيف الازدحام الانتخابي»؛ ترى المعارضة أنه إجراء غير ديمقراطي يهدف إلى إضعاف تحدياتها، خاصةً مع اشتراط القانون تمثيلًا محليًّا أو برلمانيًّا لترشيح الرئاسة، ما يزيد عوائقها التنظيمية. يُضاف إلى ذلك أن التأجيل يُعمِّق أزمة الثقة في النظام، خاصةً مع تاريخ الرئيس الكاميروني واتهاماته السابقة بتزوير الانتخابات، مما يُثير مخاوف من تصاعُد الاستقطاب وتآكل الشرعية الديمقراطية في بلدٍ يعاني من تحديات أمنية واقتصادية مُزمنة.

من هنا، تواجه الكاميرون تحديات أمنية غير مسبوقة مع استمرار الأزمة الانفصالية في المناطق الناطقة بالإنجليزية (شمال غرب وجنوب غرب)، والتي تحوَّلت إلى نزاع مسلح منذ 2017م، وأسفرت عن نزوح 700 ألف شخص، وتدمير البنية التحتية التعليمية والصحية. وفشلت محاولات الحوار الوطني والمبادرات الحكومية في احتواء الأزمة، بينما ترفض الجماعات الانفصالية أي حلٍّ دون تفاوض دولي. تُفاقم هذه الأزمة من تعقيدات المشهد الانتخابي؛ حيث قد تُحرم مناطق كاملة من المشاركة الفعَّالة بسبب انعدام الأمن، كما تُهدِّد بتصعيد العنف خلال الفترة الانتخابية، خاصةً مع احتمالية استغلال الجماعات المسلحة

للفراغ السياسي المحتمل لتعزيز نفوذها.

يعاني الاقتصاد الكاميروني من تراجع ملحوظ رغم موارده الطبيعية المتنوعة، مع نموّ متوقّع بنسبة 4.1% في 2024م لا يعكس تحسنًا في مؤشرات التنمية البشرية. يُعاني 40% من السكان تحت خط الفقر، بينما تبلغ البطالة بين الشباب 75%، مما يُغذّي السخط الاجتماعي. كما تُفاقم الأزمة النقدية الناجمة عن نقص العملة المعدنية من صعوبات الحياة اليومية، بينما تعاني مناطق مثل الشمال من تداعيات تغيُّر المناخ والفيضانات المدمّرة. وتُشكّل هذه العوامل تربة خصبة لعدم الاستقرار، خاصةً مع تزايد الاحتجاجات العفوية ضد غلاء الأسعار، ما يُضْعِف شرعية النخبة الحاكمة ويُعزّز شعبية خطاب المعارضة الداعي لتغيير جذري.

تظهر المعارضة السياسية أكثر انقسامًا من أيّ وقتٍ مضى رغم محاولات تشكيل تحالفات واسعة مثل «التحالف السياسي من أجل التغيير». يُواجه مرشحو المعارضة عوائق قانونية وأمنية، مثل اشتراط التمثيل البرلماني للترشح، والذي يستبعده حزب «حركة النهضة» بعد مقاطعته الانتخابات التشريعية. تُعاني الأحزاب من نقص التمويل والتضييق الأمني، مع تزايد حالات الاعتقال التعسفي للنشطاء، كما في قضية موريس كامتو وأنصاره. في المقابل، تستخدم السلطة أدواتها المؤسسية –مثل اللجنة الانتخابية والقضاء– لتعطيل عمل المعارضة، بينما تُسيطر على الإعلام التقليدي، ما يُقلِّص فرص التغيير السلمي ويُغذّي السيناريوهات المتشائمة حول نزاهة الانتخابات.

يبرز دور المجتمع المدني والمنظمات المحلية كفاعل رئيسي في تشكيل الوعي الانتخابي، رغم التحديات الأمنية. تُقاد حملات تسجيل الناخبين بمبادرات مثل «انتخابات الكاميرون» التي سجَّلت 750 ألف ناخب جديد، مع التركيز على تمثيل الشباب والنساء. لكنّ هذه الجهود تُواجه شكوكًا حول فعاليتها في ظل بيئة قمعية تُقيِّد الحريات؛ حيث تم إغلاق منصات إعلامية واعتقال صحفيين. تُحاول الكنيسة الكاثوليكية لعب دور وسيط عبر حوارات وطنية، لكنّ تأثيرها يبقى محدودًا أمام تعنُّت الأطراف. وتُظهر استطلاعات الرأي غير الرسمية تزايد السخط بين الناخبين، لكنه لا يترجم بالضرورة إلى تغيير سياسي في ظل بنية انتخابية غير متوازنة.

> مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المقررة في أكتوبر ٢٠٢٥م، تبرز مخاوف من تكرار السيناريوهات السابقة

تتعرض الكاميرون لتدخلات خارجية متزايدة تُعقّد المشهد، مع تنامي النفوذ الروسي عبر منصات إعلامية مثل «أفريك ميديا» التي تُروِّج لخطاب مؤيد للحكومة. وتُحاول فرنسا الحفاظ على نفوذها التقليدي عبر دعم اقتصادي وأمني، بينما تُظهر الصين حضورًا لافتًا في مشاريع البنية التحتية. وتُهدّد هذه التنافسات الدولية بتأجيج الاستقطاب الداخلي، خاصةً مع استخدام السلطة لخطابٍ مُعادٍ للغرب كأداة لتوحيد الصفوف. في الوقت ذاته، تُواجه البلاد ضغوطًا من منظمات دولية للالتزام بالمعايير الديمقراطية، لكنّ غياب آليات رقابة مستقلة يَحُدّ من تأثير هذه الضغوط، مما يُعمِّق أزمة الشرعية الدولية المحتملة للانتخابات.

المحور الثاني: الكاميرون على مفترق طرق

تعكس الأوضاع في الكاميرون قبل انتخابات 2025م تشابكًا معقدًا بين التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. سياسيًّا، يُهدِّد استمرار النظام السلطوي بتأجيج السخط الشعبي، خاصةً مع تزايد المطالبات بالتغيير في ظل معاناة اقتصادية وأمنية. اقتصاديًّا، رغم بعض المؤشرات الإيجابية، تظل الإصلاحات غير كافية لمعالجة الفقر والفساد، مما يُضْعِف فرص تحقيق تنمية مستدامة. أمنيًّا، تستنزف النزاعات المسلحة الموارد وتُعرِّض المدنيين لخطر دائم، مما يُفاقم الأزمة الإنسانية. الانتخابات المقبلة قد تُشكّل منعطفًا حاسمًا، لكنّ نجاحها في إحداث تغيير حقيقي مرهون بتحقيق شروط التنافسية العادلة ووقف القمع، وهو ما يبدو بعيدًا في ظل الهيمنة الحزبية والقيود المفروضة على المعارضة. دون معالجة جذرية لهذه التحديات، قد تظل الكاميرون عالقة في حلقة مفرغة من الأزمات

أولًا: الحالة السياسية للكاميرون

تُعاني الكاميرون من استمرار هيمنة النظام السياسي الأحادي بقيادة الرئيس «بول بيا» منذ عام 1982م، الذي يُوصف بأنه «نظام سلطوي انتخابي». اعتمد «بيا» على التعديلات الدستورية، مثل إلغاء حدود الفترات الرئاسية عام 2008م؛ لتمديد حُكمه، ما أتاح له الفوز بانتخابات مثيرة للجدل، كتلك التي جرت عام 2018م، والتي شهدت اتهامات بالتزوير وقمع المعارضة. يُسيطر حزبه، التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني (CPDM)، على المؤسسات الحكومية، بما فيها الهيئة الانتخابية والقضاء، مما يُضعف المنافسة السياسية الحقيقية. في المقابل، تواجه المعارضة تحديات جسيمة، مثل الاعتقالات التعسفية لقادتها، كما حدث مع موريس كامتو عام 2018م، وحظر التحالفات السياسية مثل «التحالف السياسي للتغيير» (APC) عام 2024م، ما يُقلِّص فرص التناوب السلمي للسلطة.

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المقررة في أكتوبر 2025م، تبرز مخاوف من تكرار السيناريوهات السابقة، خاصة مع تقدم عُمر «بيا» (92 عامًا) وتراجُع صحته، مما يثير تساؤلات حول خليفته المحتمل. في الوقت ذاته، تُظهر المعارضة محاولات لتوحيد صفوفها، لكنها ما زالت تعاني من التشرذم وغياب الدعم الشعبي الواسع. كما أن القيود المفروضة على حرية التعبير وملاحقة الصحفيين والنشطاء تُعمِّق أزمة الشرعية السياسية، خاصةً في ظل استمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية التي تُضْعِف ثقة المواطنين في القدرة على تحقيق تغيير ديمقراطي حقيقي.

ثانيًا: الحالة الاقتصادية للكاميرون

شهد الاقتصاد الكاميروني تعافيًا طفيفًا بنموّ بلغ 3.8% عام 2024م، مع توقعات بتحسُّنه إلى 4.1% عام 2025م، لكنه لا يزال هشًّا أمام الصدمات الخارجية مثل التضخم العالمي وتقلبات أسعار النفط. ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والمساعدات الدولية، بينما يعيش 40% من السكان تحت خط الفقر، وفقًا لبيانات البنك الدولي. وقد تفاقمت تلك التحديات بسبب الفساد المُمنهج؛ حيث تحتل الكاميرون المرتبة 140 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024م، مما يُعيق جذب الاستثمارات ويُضْعِف كفاءة المشاريع التنموية.

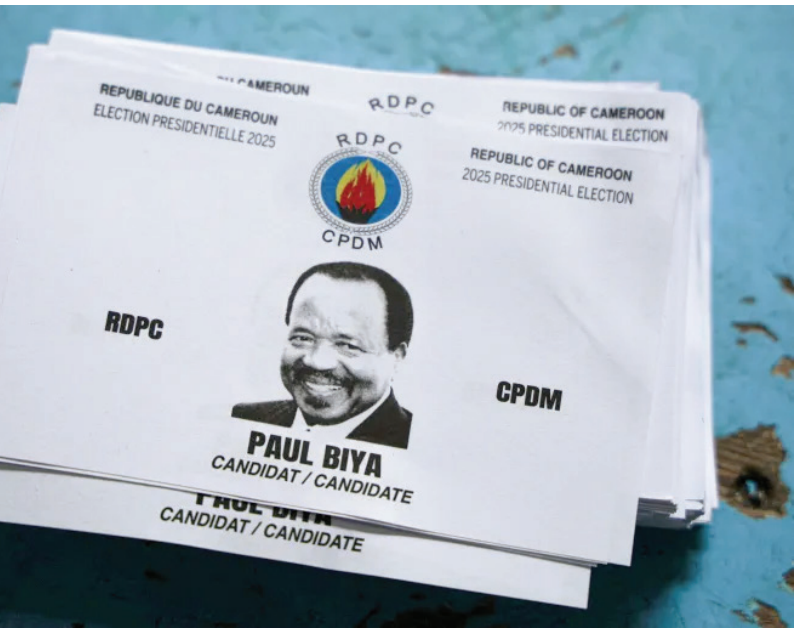

تبذل الحكومة جهودًا لتحفيز النمو عبر مشاريع بنية تحتية كالسدود الكهرومائية ومناطق اقتصادية صناعية، مثل منطقة كريبى المخصَّصة لمعالجة الكاكاو والمطاط. كما أطلقت خطة لتعويض الواردات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، لكنَّ النتائج ما تزال محدودة. من ناحية أخرى، تُعاني البلاد من عجز تجاري كبير وارتفاع الدَّيْن العام، خاصةً بعد إدراجها كدولة فقيرة مثقلة بالديون (HIPC) عام 1999م. هذه العوامل تجعل التحسن الاقتصادي غير شامل؛ إذ لا تزال الفجوات الاجتماعية واسعة، ولا تُترجم الأرقام الإيجابية إلى تحسُّن ملموس في معيشة المواطنين.

ثالثًا: الحالة الأمنية للكاميرون

تواجه الكاميرون ثلاث أزمات أمنية رئيسية: أزمة الأنغلوفون في الشمال الغربي والجنوب الغربي، وهجمات بوكو حرام في الشمال الأقصى، وتدفق اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى. فمنذ عام 2016م، تحوّلت الاحتجاجات السلمية للمجتمع الأنغلوفوني إلى نزاع مسلح مع انفصال جماعة «أمبازونيا»، مما أسفَر عن مقتل أكثر من 6000 شخص ونزوح 638000 آخرين. تستخدم القوات الحكومية والمجموعات الانفصالية العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات التعسفية، ما أدَّى إلى تفاقم الكراهية بين الطرفين.

في الشمال الأقصى، تستمر هجمات بوكو حرام باستهداف المدنيين وتجنيد الأطفال، بينما تتّهم منظمات حقوقية الجيش الكاميروني بارتكاب انتهاكات كالتعذيب والاختفاء القسري. كما أدَّى تدفق أكثر من 411000 لاجئ من دول الجوار إلى زيادة الضغوط على الموارد المحلية واندلاع نزاعات محلية حول الأرض والمياه. هذه الأزمات المتشابكة تُضْعِف قدرة الدولة على فرض الأمن، وتُعمِّق

انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة، خاصةً مع استمرار الاتهامات بفساد الأجهزة الأمنية وتورطها في انتهاكات حقوق الإنسان.

المحور الثالث: التحديات التي تُواجه الانتخابات الرئاسية في ياوندي

تشهد الانتخابات الرئاسية في الكاميرون 2025م تحديات مُعقَّدة تُمثل اختبارًا حقيقيًّا لمدى إمكانية تحقيق انتقال ديمقراطي في ظل نظام استبدادي متجذّر. فمن ناحية، تُعيق الأزمات الأمنية المُزمنة، مثل هجمات بوكو حرام في الشمال والصراع الانفصالي في المناطق الأنجلوفونية، إجراء انتخابات شاملة؛ حيث أدت هذه النزاعات إلى نزوح ملايين المدنيين وتدمير البنى التحتية، مما يُقلّص فُرَص وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع. ومن ناحية أخرى، يُهيمن النظام الحاكم بقيادة الرئيس بول بيا منذ 1982م على المشهد السياسي عبر سيطرة حزبه (CPDM) على المؤسسات الانتخابية والقضائية، مع إلغاء الحدود الدستورية للفترات الرئاسية وتزوير الانتخابات السابقة، مما يُضْعِف مصداقية العملية الديمقراطية. كما تُواجه المعارضة قمعًا منهجيًّا، مثل الاعتقالات التعسفية، وحظر التحالفات السياسية، ما يُفاقم الاستقطاب ويهدد بموجات احتجاجية.

إلى جانب ذلك، تُعيق التحديات اللوجستية، كصعوبة تسجيل الناخبين ونقص بطاقات الهوية، مشاركة الفئات المُهمَّشة، بينما يُعمّق الفساد المُمنهج أزمة الحوكمة. ولا يُمكن إغفال تأثير التدخلات الخارجية، خاصة الدعاية الروسية عبر منصات مثل «أفريق ميديا»، التي تُشكِّك في الشرعية الدولية وتدعم النظام الحاكم. في المقابل، تبقى الضغوط الدولية لضمان نزاهة الانتخابات محدودة التأثير أمام مقاومة النخبة الحاكمة. هذه العوامل المتشابكة تجعل من الانتخابات مرآةً لأزمات كاميرون المتعددة؛ حيث تبقى احتمالية التغيير مرهونةً بمدى قدرة المعارضة على توحيد صفوفها، واستجابة النظام للإصلاحات، ودعم المجتمع الدولي لضمان شفافية العملية.

ولعل أبرز التحديات التي تواجه الانتخابات الرئاسية هي:

-1 الأزمات الإنسانية والأمنية: تواجه الكاميرون تحديات أمنية وإنسانية حادة تُهدّد نزاهة الانتخابات الرئاسية المقررة في 2025م؛ حيث تشهد تسع من أصل عشر مناطق أزمات متداخلة، مثل نزاع بحيرة تشاد مع جماعة بوكو حرام، وأزمة المناطق الناطقة بالإنجليزية (الأنجلوفونية)، وأزمة اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى. هذه الأزمات أدَّت إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخليًّا، مما يُعيق وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع، خاصةً في المناطق الريفية التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. كما أن استمرار العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الاغتيالات والاختطاف، يزيد من مخاوف المشاركة الانتخابية، خاصةً مع تقارير عن استخدام القوات الحكومية لأساليب قمعية.

-2النظام السياسي الاستبدادي: يُعتبر النظام السياسي في الكاميرون

استبداديًّا، إذ يقوده الرئيس بول بيا الذي يحكم منذ 1982، مع سيطرة حزبه (CPDM) على مؤسسات الدولة، بما في ذلك اللجنة الانتخابية والقضاء. وأُلغيت حدود الفترات الرئاسية في 2008م، مما سمح لـ«بيا» بالترشح لفترات متتالية. كما تُتهم الحكومة بتزوير الانتخابات السابقة، وقمع المعارضة عبر اعتقالات تعسفية وتلفيق تُهَم إرهاب، كما حدث مع مرشح المعارضة موريس كامتو عام 2018م. هذه الممارسات تُضْعِف ثقة الناخبين في نزاهة العملية الانتخابية، وتُزيد من احتمالية احتجاجات عنيفة.

-3العنف والجماعات المسلحة: تُعيق الجماعات المسلحة مثل بوكو حرام والانفصاليين الأنجلوفونيين «أمبا بويز» إجراء الانتخابات في مناطق واسعة. ففي الشمال، تستهدف بوكو حرام المدنيين وتستخدم الأطفال في الهجمات، بينما يفرض الانفصاليون في الشمال الغربي والجنوب الغربي حَظْر تجوُّل ويُغلقون المدارس. أدَّى ذلك إلى نزوح 700 ألف طفل من التعليم، وتدمير البنية التحتية. كما تُشير تقارير إلى تجنيد الأطفال مِن قبل جميع الأطراف، مما يُعمّق أزمة الشرعية، ويُصعب ضمان مشاركة آمنة للناخبين في هذه المناطق.

-4التحديات اللوجستية والحوكمة: تُواجه العملية الانتخابية عوائق لوجستية كبيرة، مثل صعوبة تسجيل الناخبين بسبب نقص بطاقات الهوية الوطنية، خاصةً بين النازحين واللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، يعاني النظام من فساد مُمنهج؛ حيث تحتل الكاميرون المرتبة 140 في مؤشر الفساد العالمي. ويُضعف ذلك قدرة الدولة على تنظيم انتخابات شاملة، كما أن تأجيل الانتخابات التشريعية إلى 2026م يزيد الشكوك حول نوايا النظام. كما أن الجهود الدولية لتحسين الحوكمة تُواجه مقاومة من النخبة الحاكمة التي تُفضل الإبقاء على الوضع الراهن.

-5التدخل الخارجي والضغوط الدولية: تتعرض الانتخابات لتدخلات خارجية، خاصة عبر منصة «أفريقا ميديا» (Afrique Média)، التي تُروج لسرديات مُؤيّدة للحكومة وتُشكّك في الشرعية الدولية. في المقابل، تُطالب منظمات مثل الأمم المتحدة بضمان انتخابات حرة، لكنّ الحكومة تقمع الصحفيين والناشطين الذين يوثقون الانتهاكات. كما أن الأزمة الاقتصادية -مع نمو متواضع (3.8% في 2024) وتضخم مرتفع-، تُقلص الموارد المخصصة للانتخابات، مما يزيد الاعتماد على التمويل الخارجي الذي قد يأتي بشروط تُهدد سيادة القرار الوطني.

6 -استمرار قمع المعارضة في البلاد: يواجه نشطاء المعارضة والأحزاب السياسية في الكاميرون قمعًا منهجيًّا مِن قِبَل النظام الحاكم بقيادة الرئيس بول بيا، الذي يحتفظ بالسلطة منذ 1982م عبر آليات استبدادية. فبالإضافة إلى إلغاء الحدود الدستورية للفترات الرئاسية في 2008م، يُسيطر حزبه (CPDM) على المؤسسات الحيوية مثل اللجنة الانتخابية والقضاء، مما يُسهل تزوير الانتخابات وإقصاء المنافسين. وتُستخدم قوانين فضفاضة، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014م، لتجريم الاحتجاجات السلمية واعتقال النشطاء، كما حدث مع مرشح

> على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على حكم الرئيس «بول بيا»؛ إلا أنه لا تزال مؤسسات الدولة خاضعة لهيمنة حزبه، وسط قمع للمعارضة وتدهور واسع في البيئة الديمقراطية

المعارضة البارز موريس كامتو وأكثر من 200 من أنصاره عام 2018م، الذين ما يزال 41 منهم رهن الاعتقال حتى الآن. كما تحظر السلطات التحالفات المعارضة، مثل «التحالف السياسي للتغيير» (APC)، وتُصنّفها كـ«حركات سرية»، بينما تُغلِق وسائل الإعلام المستقلة وتعتقل الصحفيين الذين ينتقدون الفساد أو يُغطون الانتهاكات. هذه الممارسات لا تُضْعِف مصداقية العملية الديمقراطية فحسب، بل تُرسِّخ ثقافة الخوف وتَحُدّ من المشاركة السياسية، خاصةً في ظل تصاعد العنف ضد المدنيين في المناطق المتنازَع عليها، مما يجعل الانتخابات القادمة مرآةً لاستمرار هيمنة النخبة الحاكمة على حساب الحقوق الأساسية.

المحور الرابع: مستقبل الانتخابات في ضوء الأوضاع الراهنة

تبدو الانتخابات الرئاسية في الكاميرون 2025م، وكأنها محطة مصيرية ستحدّد مصير النظام السياسي في البلاد، وسط مناخ متقلّب من التوترات الأمنية، والجمود المؤسسي، وتدهور الثقة الشعبية. وفي ظل تقدم الرئيس «بول بيا» في السن، وهيمنة حزبه على مفاصل الدولة؛ يقف البلد على مفترق طرق: إما نحو تحوّل ديمقراطي تدريجي، أو انزلاق إلى مزيد من القمع والاستقطاب.

التحركات الدستورية، وقمع المعارضة، والانقسام الاجتماعي، كلها مؤشرات على أن مستقبل الانتخابات لن يكون مجرد استحقاق تقليدي، بل اختبارًا حقيقيًّا لمدى قابلية النظام للتجدد أو انهياره التدريجي.

ولعل أبرز السيناريوهات المتوقعة إزاء هذه الأوضاع، ما يلي:

السيناريو الأول: إعادة انتخاب «بول بيا» في ظل مناخ غير ديمقراطي: يُعاد انتخاب الرئيس «بول بيا» لولاية ثامنة عبر انتخابات تفتقد للشفافية والتعددية، في ظل استمرار القمع وتفكك المعارضة. هذا السيناريو يُكرِّس الوضع القائم، ويُعزّز هيمنة الحزب الحاكم وسط دعم خارجي من قوى مثل روسيا، ويواجه رفضًا محليًّا قد يتطور إلى احتجاجات واسعة، خاصةً في المناطق الأنجلوفونية. لكنّه في الوقت نفسه، قد يمنح النخبة فرصة إضافية لإعداد انتقال داخلي ناعم للسلطة مستقبلًا، دون فتح المجال أمام التغيير الحقيقي.

السيناريو الثاني: مقاطعة المعارضة وفشل العملية الانتخابية: تُقرّر قوى المعارضة، وعلى رأسها موريس كامتو، مقاطعة الانتخابات بسبب القيود المفروضة عليها، وغياب الحد الأدنى من الضمانات. يؤدي ذلك إلى انتخابات شكلية بنتائج محسومة مسبقًا، تُضعف شرعيتها محليًّا ودوليًّا. ينتج عن ذلك تآكل إضافي في الثقة بالمؤسسات، وقد يفتح الباب لتدخلات خارجية، أو موجات عنف اجتماعي، خاصةً في ظل حالة الغضب الشعبي والانهيار الاقتصادي في بعض المناطق الفقيرة.

السيناريو الثالث: تصعيد العنف وانهيار العملية الانتخابية: في ظل تفاقم النزاعات المسلحة في الشمال والجنوب الغربي، تُمنع قطاعات واسعة من السكان من التصويت، وتُستهدَف مراكز الاقتراع مِن قِبَل الجماعات الانفصالية أو بوكو حرام. يتزامن ذلك مع تصعيد القمع ضد المعارضة، ما يُجبر المجتمع الدولي على التدخل الدبلوماسي، وربما الدعوة لتأجيل الانتخابات أو فرض رقابة دولية صارمة. هذا السيناريو يُؤجِّل الحسم السياسي، ويُدْخِل البلاد في مرحلة «تجميد سياسي» محفوفة بالمخاطر الأمنية والاجتماعية.

السيناريو الرابع: انتقال سياسي مفاجئ في ظل غياب الرئيس: في حال تدهورت صحة الرئيس «بيا» بشكل مفاجئ قبل الانتخابات، قد يجد النظام نفسه مجبرًا على تسريع ترتيب خلافته. ويتم تفعيل منصب نائب الرئيس -في حال إقراره- كآلية غير معلنة للانتقال، أو تظهر صراعات داخلية بين أجنحة الحكم (زوجة الرئيس، نجله، قادة الجيش). ينتج عن ذلك اضطراب سياسي كبير، خاصةً إذا شعرت المعارضة بفرصة للمشاركة أو إذا حاولت المؤسسة الأمنية فرض بديل دون توافق وطني، مما قد يُشعل فوضى داخلية.

السيناريو الخامس: انفراجة محدودة وإصلاحات شكلية: بفعل الضغوط الدولية، يوافق النظام على إدخال بعض التعديلات الشكلية، كالسماح بقدر محدود من التنافس السياسي، وفتح جزئي للإعلام، وتحسين تسجيل الناخبين. تُجرى الانتخابات وسط قيود، لكن بمشاركة رمزية من المعارضة، ما يمنحها قدرًا من الشرعية الدولية دون أن تمس جوهر الهيمنة السياسية. ويُمكّن هذا السيناريو النظام من الاستمرار مع تخفيف الضغوط، لكنه لا يُنتج تغييرًا حقيقيًّا، وقد يكون مقدّمة لتكرار الدورة السلطوية في انتخابات قادمة.

وختامًا، وفي ضوء ما تم استعراضه من ملامح المشهد السياسي والأمني والاقتصادي في الكاميرون، يتّضح أن البلاد تقف على مفترق طرق خطير قبيل انتخابات 2025م. فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على حكم الرئيس «بول بيا»؛ إلا أنه لا تزال مؤسسات الدولة خاضعة لهيمنة حزبه، وسط قمع للمعارضة وتدهور واسع في البيئة الديمقراطية.

كما أن تصاعد الأزمات الأمنية، لا سيما في المناطق الناطقة بالإنجليزية، يُعمِّق الانقسام الوطني، ويُهدد المشاركة الشعبية. وبالعودة إلى التساؤل الرئيسي للمقال: نعم، التوترات الداخلية المتصاعدة تُشكّل تهديدًا حقيقيًّا للانتخابات المقبلة، ليس فقط من حيث نزاهتها، بل من حيث إمكانية إجرائها في الأساس. كما تُلقي بظلالها على مستقبل الرئيس «بيا»، الذي يبدو أن استمراره في الحكم بات يُمثِّل عاملًا للجمود بدلًا من الاستقرار.

ومن هنا، فإن مستقبل الكاميرون مرهون بإرادة حقيقية للإصلاح السياسي الشامل، بعيدًا عن الحلول الشكلية والانتخابات الصورية التي لا تُعالج جذور الأزمة.

بعد تنصيب أول رئيسة: ناميبيا بين الإصلاح السياسي والتحديات الاقتصادية

فاروق حسين أبو ضيف
باحث في الشئون الإفريقية

شهدت ناميبيا لحظة تاريخية مع تنصيب «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) رسميًّا، وهي أول امرأة تتولى رئاسة البلاد منذ استقلالها عام 1990م، وهو حدث يعكس التحولات السياسية والاجتماعية العميقة التي تمرّ بها الدولة الإفريقية.

لم يكن صعود ندايتوا إلى سُدة الحكم مجرد فوز انتخابي، بل كان تتويجًا لمسيرة طويلة من النضال السياسي داخل حزب «سوابو»، الحزب الذي قاد ناميبيا إلى الاستقلال، وظل مهيمنًا على المشهد السياسي لعقود. فوزها بنسبة 57% من الأصوات جاء بعد انتخابات تنافسية شهدت تحديات غير مسبوقة للحزب الحاكم، خاصةً مع صعود أحزاب المعارضة وتغيُّر توجُّهات الناخبين، لا سيما في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لا يزال الحزب محتفظًا بأغلبية المقاعد في البرلمان، مما يمنحها قاعدة سياسية لتنفيذ سياساتها، رغم أن التحديات أمامها تبدو مُعقَّدة ومتعدّدة الأبعاد.

تتولى ندايتوا رئاسة ناميبيا في مرحلة دقيقة تمر بها البلاد؛ حيث ترتفع معدلات البطالة والفقر بشكل ملحوظ، ويُواجه الاقتصاد تحديات كبيرة بسبب الفساد وسوء توزيع الثروات. وعلى الرغم من امتلاك ناميبيا لموارد طبيعية هائلة مثل الماس واليورانيوم والنفط والغاز؛ إلا أن الاستفادة منها ظلت محدودة، ما أدّى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب، خاصةً الشباب. ومع تصاعُد مشاعر الاستياء الشعبي ضد الحزب الحاكم بسبب الفضائح السياسية مثل قضية «Fish Rot»، سيكون على الرئيسة الجديدة العمل على استعادة ثقة الناخبين عبر إصلاحات اقتصادية واجتماعية حقيقية. وقد وَعَدَت خلال حملتها الانتخابية باستثمارات ضخمة تصل إلى 4.7 مليار دولار لخلق نصف مليون وظيفة، وهو تحدٍّ كبير بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الراهن، لكنَّه قد يكون مفتاحًا لإعادة بناء الثقة في حكومتها.

على الصعيد الاجتماعي، تواجه ندايتوا إرثًا من التفاوت العِرقي والتمييز؛ حيث لا تزال مِلْكية الأراضي والموارد تتركز في أيدي أقلية بيضاء صغيرة، بينما تعاني الغالبية السوداء من التهميش الاقتصادي والاجتماعي. المعارضة تستغل هذه النقطة لدعم مَطالب إعادة توزيع الأراضي بشكل عادل، وهو ملف حسّاس قد يُشعل توترات سياسية واجتماعية إذا لم تتم إدارته بحكمة. كما أن قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي تُشكِّل تحديًا آخر؛ حيث تتزايد مطالبات المجتمع المدني بسنّ قوانين أكثر صرامة لحماية النساء والأطفال. وتدرك الرئيسة أن نجاحها في معالجة هذه القضايا لن يكون مجرد إنجاز شخصي، بل سيكون اختبارًا لقدرة النساء على تولّي القيادة في مجتمع لا يزال يتعامل بحذر مع فكرة وجود امرأة في منصب الرئيس.

إلى جانب القضايا الداخلية؛ تواجه ندايتوا تحديات تتعلق بالتغيُّر المناخي وإدارة الموارد الطبيعية؛ حيث تعتبر ناميبيا واحدة من أكثر الدول تأثرًا بالجفاف وارتفاع درجات الحرارة في إفريقيا. والأزمات البيئية تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، مما يجعل من الضروري تعزيز إستراتيجيات التكيُّف مع التغير المناخي وتحسين إدارة الموارد. في الوقت نفسه، عليها مواجهة الاتهامات التي طالت حكومات «سوابو» السابقة بشأن سوء الإدارة والفساد، وهو أمر قد يزيد من صعوبة تنفيذ سياساتها إذا لم تتخذ خطوات واضحة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. هذه التحديات تجعل ولايتها اختبارًا حقيقيًّا ليس فقط لمستقبل حزبها السياسي، ولكن أيضًا لمستقبل الديمقراطية في ناميبيا، خاصةً مع تصاعُد ضغوط المعارضة التي تراقب أداءها عن كثب.

وفي هذا السياق، يمكن تناول ملامح المشهد في ناميبيا عقب انتخاب أول رئيسة في تاريخ البلاد، وذلك من خلال عدد من المحاور فيما يلي:

المحور الأول: ملامح المشهد الانتخابي في ناميبيا

شهدت الانتخابات الرئاسية في ناميبيا تنافسًا حادًّا بين الأحزاب السياسية، وسط أجواء مشحونة بالتوتر والجدل. استطاعت نيتومبو ناندي نداياتواه، مرشحة الحزب الحاكم «منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا» (سوابو)، أن تحسم السباق لصالحها، محققة 57.31% من إجمالي الأصوات، متقدمة بفارق كبير على أقرب منافسيها باندولييني إيتولا، زعيم حزب «الوطنيين المستقلين من أجل التغيير»، الذي حصل على 25.50%. بينما سجَّل باقي المرشحين نِسبًا أقل بكثير، ما يعكس استمرار هيمنة الحزب الحاكم رغم تراجع شعبيته مقارنةً بالانتخابات السابقة.

غير أن هذه النتائج قُوبلت برفضٍ قويّ من المعارضة؛ حيث شكَّكت في نزاهة العملية الانتخابية، ووصفتها بأنها مليئة بالمخالفات. وأدى ذلك إلى إعلان حزب «الوطنيين المستقلين من أجل التغيير» عزمه اللجوء إلى القضاء للطعن في النتائج، معتبرًا أن قرار تمديد فترة الاقتراع في بعض المناطق كان غير دستوريّ وأسْهَم في حدوث تجاوزات أثَّرت على نزاهة التصويت.

ورغم فوز حزب «سوابو» بالرئاسة، فقد واجه انتكاسة واضحة في الانتخابات البرلمانية؛ حيث حصل على 51 مقعدًا فقط من أصل 96 في الجمعية الوطنية، وهو تراجع ملحوظ مقارنةً بدورات انتخابية سابقة. في المقابل، عزَّز حزب «الوطنيين المستقلين من أجل التغيير» مكانته كثاني أكبر قوة سياسية، بحصوله على 20 مقعدًا، ما يعكس اتساع قاعدته الشعبية مقارنة بالانتخابات السابقة. هذا التراجع في شعبية الحزب الحاكم يعكس اتجاهًا عامًّا في المنطقة، حيث بدأت أحزاب التحرير الوطني تفقد سيطرتها التقليدية على المشهد السياسي، كما حدث في جنوب إفريقيا وبوتسوانا. تعزو التحليلات هذا التراجع إلى الإحباط الشعبي من الأداء الحكومي، لا سيما في مجالات الاقتصاد والخدمات العامة، فضلًا عن رغبة الناخبين في التغيير بعد عقود من حكم الحزب الواحد. هذه التحولات تشير إلى بداية مرحلة سياسية جديدة في ناميبيا، تتسم بتنافسية أكبر وتزايد تأثير الأحزاب الناشئة.

> تواجه الرئيسة الجديدة لناميبيا مجموعة معقدة من التحديات التي قد تعرقل عملها خلال فترة رئاستها للبلاد

لكنّ المشهد الانتخابي لم يكن سلسًا؛ حيث شهدت الانتخابات مشكلات لوجستية متعددة أثرت على سير العملية، أبرزها: نقص أوراق الاقتراع في بعض المراكز وتعطُّل أجهزة المسح الضوئي، ما أجبر الناخبين على الانتظار لساعات طويلة أو العودة دون الإدلاء بأصواتهم. هذه المشكلات، إلى جانب قرار تمديد فترة الاقتراع في بعض المناطق، عززت من شكوك المعارضة حول نزاهة الانتخابات، ودفعها إلى رفع دعاوى قضائية للطعن في النتائج.

في المقابل، أكّدت لجنة الانتخابات أن العملية جرت بشكل نزيه، رغم اعترافها بوجود قصور إداري في بعض المراكز. وبينما يسود الهدوء النسبي داخل العاصمة ويندهوك بعد إعلان النتائج، تبقى التوترات السياسية قائمة؛

حيث تنتظر البلاد قرار المحاكم بشأن الطعون الانتخابية، في ظل حالة من عدم اليقين حول مستقبل المشهد السياسي وتأثيره على استقرار البلاد.

بعد إعلان نتائج الانتخابات العامة في ناميبيا، سارعت أحزاب المعارضة، وعلى رأسها حزب «الوطنيين المستقلين من أجل التغيير»، إلى رفع دعاوى قضائية؛ اعتراضًا على ما وصفته بعملية انتخابية شابتها تجاوزات خطيرة. وتركزت الطعون على قرار لجنة الانتخابات بتمديد فترة الاقتراع في بعض المناطق لمدة يومين إضافيين، وهو ما اعتبرته المعارضة انتهاكًا للدستور وقوانين الانتخابات. كما زعم مرشح الحزب الرئاسي، باندولييني إيتولا، أن العملية شهدت «أخطاء جسيمة»، مثل نقص أوراق الاقتراع في العديد من المراكز، وتعطل أجهزة المسح الضوئي، مما أدى إلى استبعاد بعض الناخبين من التصويت. في المقابل، رفضت لجنة الانتخابات هذه الادعاءات، مؤكدة أن العملية جرت بنزاهة، وأن التمديد كان ضروريًّا لضمان مشاركة جميع الناخبين المؤهلين. ومع تصاعد الخلاف، أصدرت المحاكم الناميبية قرارًا يلزم اللجنة الانتخابية بالسماح للأحزاب بفحص المعدات الانتخابية، وسط ترقب شعبي واسع لما ستسفر عنه هذه الأزمة القانونية، وتأثيرها على المشهد السياسي في البلاد.

المحور الثاني: التحديات التي سوف تواجهها الرئيسة خلال فترة رئاستها للبلاد

تواجه الرئيسة الجديدة لناميبيا مجموعة معقدة من التحديات التي قد تعرقل عملها خلال فترة رئاستها للبلاد، ولعل أبرز هذه التحديات، ما يلي:

أولًا: التحديات الاقتصادية

والتي قد تُعيق قدرتها على تحقيق وعودها الانتخابية. فعلى الرغم من أن البلاد تُصنَّف كدولة ذات دخل متوسط، وتمتلك موارد طبيعية هائلة مثل اليورانيوم والماس؛ إلا أن توزيع الثروة لا يزال غير عادل إلى حد كبير؛ حيث يتركز معظمها في أيدي أقلية صغيرة، مما يجعل ناميبيا واحدة من أكثر الدول تفاوتًا اقتصاديًّا في العالم بعد جنوب إفريقيا. ويعيش أكثر من 64% من السكان بأقل من 5.50 دولارات يوميًّا، ويعاني الملايين من مستويات معيشية متدنية، خاصةً في المناطق الريفية والمناطق ذات الأغلبية السوداء. وبالإضافة إلى الفقر المدقع، تواجه الحكومة الجديدة تحديًا كبيرًا في التعامل مع معدلات البطالة المرتفعة؛ حيث تصل البطالة بين الشباب إلى 43%، وهي من أعلى المعدلات في القارة الإفريقية. تعهدت ناندي-ندايتوا بخلق 500 ألف وظيفة خلال السنوات الخمس القادمة، لكن يبقى السؤال الأهم حول كيفية تأمين التمويل اللازم لهذه الخطة الطموحة، خصوصًا في ظل اقتصاد يواجه ضغوطًا

كبيرة وتراجعًا في ثقة المستثمرين.

ثانيًا: الفساد

هو أحد التحديات الكبرى التي ستواجهها الرئيسة؛ حيث ارتبطت الحكومات المتعاقبة لحزب «سوابو» بعدد من الفضائح المالية التي أثرت على سمعة الحزب، وأضعفت ثقة الناخبين في القيادة السياسية. وتُعدّ فضيحة «Fish Rot»، التي تورط فيها مسؤولون كبار بتلقي رشاوي من شركات أجنبية مقابل منحهم حقوق صيد مربحة، أبرز مثال على الفساد المستشري في البلاد. ورغم عدم تورط ناندي-ندايتوا شخصيًّا في هذه الفضيحة، إلا أن حزبها لا يزال يواجه اتهامات بالتستر على بعض المتورطين، مما يضعها في موقف حرج أمام المعارضة والجمهور. الشعب الناميبي بات أكثر وعيًا بقضايا الفساد، وهناك مطالبات متزايدة بمحاسبة المسؤولين الفاسدين وإصلاح نظام الحوكمة لضمان شفافية إدارة الموارد الوطنية. لذا، سيكون على الرئيسة أن تتخذ خطوات حازمة لتعزيز الشفافية وإعادة بناء الثقة، وهو أمر لن يكون سهلًا في ظل نظام سياسي مترسخ تحكمه المصالح المتشابكة.

ثالثًا: أزمة الإسكان وملكية الأراضي

وتعد هذه الأزمة من بين التحديات المُلِحَّة أيضًا؛ حيث يعاني مئات الآلاف من المواطنين من انعدام السكن اللائق، مع تزايد انتشار الأحياء العشوائية في المدن الكبرى مثل ويندهوك. وتشير التقديرات إلى أن ناميبيا بحاجة إلى أكثر من نصف مليون وحدة سكنية لسد العجز، لكن ارتفاع أسعار العقارات وصعوبة الحصول على قروض عقارية تجعل من امتلاك منزل حلمًا بعيد المنال بالنسبة للكثيرين. لم تفلح برامج إعادة توزيع الأراضي السابقة في معالجة الأزمة؛ حيث يرفض مُلاك الأراضي بيعها للحكومة أو يطالبون بأسعار مرتفعة تفوق إمكانيات الدولة. الأحزاب المعارضة، مثل «حركة إعادة التموضع الإيجابي»، تبنت مواقف أكثر حدة، داعية إلى استعادة مساحات شاسعة من الأراضي من مُلّاكها البيض وإعادة توزيعها على الفقراء. في المقابل، تحتاج الحكومة الجديدة إلى اتباع نهج أكثر توازنًا لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية دون التسبُّب في اضطرابات سياسية أو اقتصادية، خاصةً أن قطاع الزراعة يعتمد بشكل أساسي على تلك الأراضي المتنازع عليها.

رابعًا: التغير المناخي

ويمثل تحديًا متزايدًا لناميبيا؛ حيث تعاني البلاد من موجات جفاف شديدة تُعدّ هي الأسوأ منذ قرن، وفقًا لتقارير برنامج الأغذية العالمي. الجفاف المستمر يُهدِّد الأمن الغذائي؛ حيث يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة والثروة الحيوانية التي تتأثر بشدة بالتغيرات المناخية. تشير التقديرات إلى أن نحو 48% من السكان بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، بينما يعاني 17% من الأطفال من التقزم بسبب سوء التغذية. الحكومة الجديدة مطالبة بوضع

إستراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة آثار التغير المناخي، مثل تحسين أنظمة الري، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الغذائي. كما أن الحاجة مُلِحَّة لتنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، خاصة مع ارتفاع أسعار الكهرباء الذي زاد الأعباء المالية على الأسر والشركات، مما أدى إلى مزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب حلولًا مبتكرة ومستدامة.

خامسًا: التحديات الديمقراطية

والتي لا تقلّ أهميةً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يواجه النظام السياسي في ناميبيا ضغوطًا متزايدة لضمان نزاهة الانتخابات وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. الانتخابات الأخيرة شابها العديد من المشكلات اللوجستية، مثل نقص أوراق الاقتراع، وتعطل الأجهزة الإلكترونية في مراكز التصويت، ما أثار غضب المعارضة التي وصفت العملية الانتخابية بأنها غير شفافة.

حزب «الوطنيين المستقلين من أجل التغيير» قدم طعنًا رسميًّا في النتائج، واتهم لجنة الانتخابات بالانحياز لصالح الحزب الحاكم، وهو ما يعكس انقسامًا سياسيًّا قد يؤثر على استقرار البلاد. سيكون على الرئيسة الجديدة العمل على إصلاح النظام الانتخابي، وتعزيز استقلالية المؤسسات الديمقراطية لمنع حدوث أزمات مستقبلية. كما أن تصاعد المعارضة وازدياد قوتها في البرلمان يشير إلى أن المشهد السياسي الناميبي أصبح أكثر تنافسية، مما يفرض على ناندي-ندايتوا انتهاج أسلوب أكثر توافقية في الحكم إذا أرادت تجنُّب الاحتقان السياسي وضمان الاستقرار خلال فترة ولايتها.

سادسًا: التمييز الاجتماعي وانتشار العنف

يُشكّل العنف والتمييز الاجتماعي تحديين رئيسيين في ناميبيا؛ حيث تطالب أحزاب المعارضة بتشديد القوانين والإجراءات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب حملات توعية لتعزيز قيم الاحترام والكرامة الإنسانية. كما تتهم المعارضة الحكومة بعدم تحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات، مما أدَّى إلى تزايد الإحباط بين الأقليات العرقية مثل الهريرو والناما والدامارا والسان، الذين يعانون من التهميش الاقتصادي والسياسي. ويرى المعارضون أن نفوذ «أوفامبو»، القاعدة الانتخابية الرئيسية لحزب «سوابو»، يُعزّز شعور الإقصاء، مما يَدفع المعارضة إلى تقديم وعود بإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر إنصافًا.

وربما تقود هذه التحديات إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي في ناميبيا؛ حيث تواجه الرئيسة ناندي-ندايتوا اختبارًا حقيقيًّا لقدرة حزب «سوابو» على البقاء في السلطة وسط تصاعد المعارضة وتغير مزاج الناخبين. إذا فشلت الحكومة في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فمن المرجح أن يزداد

الاستياء الشعبي، مما يمنح أحزاب المعارضة فرصة لتعزيز نفوذها في الانتخابات المقبلة. وقد يؤدي استمرار التفاوت الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفساد إلى تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الديمقراطية، مما قد يخلق بيئة سياسية غير مستقرة.

من ناحية أخرى؛ إذا تمكَّنت الرئيسة من تنفيذ إصلاحات فعَّالة في مجالات مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية الاقتصادية؛ فقد تستعيد الحكومة بعضًا من شعبيتها، وتُثبت أن «سوابو» لا يزال قادرًا على قيادة البلاد في مرحلة جديدة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق هذه الإصلاحات في ظل نظام سياسي واقتصادي يعاني من إرث تاريخي ثقيل، ما يجعل نجاح ناندي-ندايتوا مرهونًا بقدرتها على تجاوز العقبات الداخلية وإحداث تغيير حقيقي يلمسه المواطن الناميبي.

المحور الثالث: إستراتيجية «ناندي-ندايتوا» لمستقبل ناميبيا

تتبنَّى «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) إستراتيجية طموحة تهدف إلى تعزيز الأداء الحكومي، وتحقيق نتائج ملموسة؛ لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا. تعتمد رؤيتها على مبدأ الكفاءة الإدارية والشفافية؛ حيث أكدت أنها ستسعى إلى ترسيخ ثقافة «الجدارة» داخل الحكومة من خلال نظام صارم لتقييم الأداء ومحاسبة الوزراء على تحقيق الأهداف المحددة. وتعتزم «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) إلزام الوزراء بتقديم تقارير فصلية عن أدائهم، مما يعكس نهجًا أكثر انضباطًا في متابعة تنفيذ السياسات العامة. كما تسعى إلى تقليص البيروقراطية الحكومية عبر خفض المناصب غير الضرورية، مثل إلغاء بعض مناصب النواب في الوزارات، مما قد يساعد في توجيه الميزانية نحو القطاعات الحيوية، بدلًا من الإنفاق الإداري غير الفعَّال. هذه الخطوات تعكس نهجًا إداريًّا يُركّز على الفعالية والاستجابة المباشرة للمشكلات الملحة، ولكن نجاحها سيعتمد على قدرتها على فرض هذه الإصلاحات داخل حزب «سوابو» الحاكم.

تُركّز «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) في إستراتيجيتها الاقتصادية على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية بنسبة 80% بحلول عام 2028. لتحقيق ذلك، تُخطّط لإنشاء «مزارع ضخمة» تمتد على مساحة 130,000 هكتار، ما يهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتحسين الأمن الغذائي. كما وضعت خطة لتطوير البنية التحتية من خلال استثمار 7 مليارات دولار ناميبي في بناء ملاعب رياضية في مختلف أنحاء البلاد، وهو استثمار يهدف إلى تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة للشباب. علاوة على ذلك، تسعى إلى تنفيذ مشروع للرعاية الصحية الشاملة يستهدف المناطق الريفية، بميزانية تصل إلى 3 مليارات دولار ناميبي سنويًّا؛

لضمان توفير خدمات صحية تضاهي القطاع الخاص. رغم أن هذه المشاريع تحمل وعودًا كبيرة؛ إلا أن التحدي الأكبر يكمن في توفير التمويل اللازم وضمان التنفيذ الفعلي لهذه البرامج دون الوقوع في مشكلات الفساد أو الهدر المالي، وهو ما يضع إدارتها أمام اختبار حقيقي.

ضمن جهودها لتحسين قطاع التعليم والإسكان، تعتزم «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) توفير تعليم جامعي مجاني، وتعزيز البنية التحتية للمؤسسات التعليمية لضمان وصول أكبر عدد من الشباب إلى فرص تعليمية متكافئة. كما تخطط لتشييد 50,000 وحدة سكنية بأسعار لا تتجاوز 300,000 دولار ناميبي لكل وحدة، بهدف معالجة أزمة الإسكان المتفاقمة في البلاد. هذه الخطوة تهدف إلى تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من امتلاك منازل، وهو أمر ضروري في ظل التفاوت الاقتصادي الحادّ الذي تعاني منه ناميبيا. ورغم أن هذه الإصلاحات تبدو واعدة، إلا أن تنفيذها يتطلب إعادة هيكلة مالية كبيرة وتحديد أولويات واضحة لتجنُّب تكرار فشل مشاريع سابقة في هذا المجال. في ظل هذه الطموحات، يبقى السؤال حول مدى قدرة «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) على تحقيق توازن بين التمويل المتاح والاحتياجات المتزايدة، خاصةً أن ناميبيا تعاني من مشكلات اقتصادية تتعلق بالنمو والاستثمار.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية؛ فإن استراتيجية «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) لا تقتصر فقط على الإصلاحات الداخلية، بل تمتد إلى تطوير علاقات ناميبيا الدولية وتعزيز الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فإن موقفها المتحفظ تجاه مشروع الهيدروجين الأخضر، الذي كان الرئيس الراحل هاجي جينغوب يراهن عليه كـ«تغيير جذري» لاقتصاد البلاد، قد يُثير بعض المخاوف بشأن مستقبل الاستثمارات الإستراتيجية في الطاقة المتجددة. في الوقت نفسه، تحاول «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) التركيز على تعزيز القطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة، وهو توجُّه قد يساعد في خلق وظائف مستدامة، لكنه قد لا يكون كافيًا لتحفيز نمو اقتصادي سريع. ويبقى نجاحها مرتبطًا بقدرتها على تنفيذ سياسات تحفيزية وجذب المستثمرين الأجانب، فضلًا عن تحقيق توازن بين السياسات الجديدة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وهو أمر سيتطلب قرارات جريئة وإدارة حازمة للموارد.

تعتمد نجاح إستراتيجية «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) على قدرتها على تحويل وعودها الطموحة إلى واقع ملموس، لكن تنفيذ هذه السياسات يواجه عقبات كبيرة، أبرزها التمويل، والهيكل الإداري المترهل، والتحديات السياسية داخل حزب «سوابو». فبينما تُروِّج لرؤية قائمة على الكفاءة والجدارة، فإن ترسيخ هذه الثقافة داخل جهاز حكومي يعاني

من الفساد والمحسوبية يتطلب إصلاحات جذرية، قد تواجه مقاومة من النُّخَب السياسية التي استفادت من الوضع القائم.

علاوة على ذلك، فإن مشاريعها الضخمة مثل الاكتفاء الذاتي الغذائي، والتوسع في الإسكان، والتعليم المجاني، كلها تتطلب استثمارات ضخمة، في وقتٍ تعاني فيه ناميبيا من تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع ثقة المستثمرين. قد يكون نجاحها مرهونًا بقدرتها على جذب استثمارات جديدة وتفعيل شراكات دولية لدعم خططها دون إثقال كاهل الاقتصاد بالديون. إذا تمكَّنت من تحقيق إنجازات فعلية في وقت قصير، فقد تستعيد ثقة المواطنين في «سوابو»، لكنَّ الفشل في التنفيذ قد يؤدي إلى تسريع تآكل شعبية الحزب ويفتح الباب أمام تحول سياسي أكبر في الانتخابات القادمة.

المحور الرابع: سيناريوهات المشهد عقب تنصيب الرئيسة «نتومبو ناندي-ندايتوا»

وفي هذا السياق، فإن تنصيب الرئيسة في ظل هذه الأوضاع قد يقود إلى عدة سيناريوهات، ولعل أبرزها ما يلي:

السيناريو الأول: نجاح الإصلاحات واستعادة ثقة الناخبين

في هذا السيناريو، تتمكَّن «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) من تنفيذ سياساتها الإصلاحية بشكلٍ فعَّال، مما يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا. من خلال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، تستطيع استعادة ثقة المواطنين والمستثمرين، مما يُسهم في تحقيق نموّ اقتصاديّ مستدام. كما أن تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتوفير فرص عمل جديدة قد يُعزّز من شعبيتها، ويدعم استمرار حزب «سوابو» في السلطة مستقبلاً. نجاح هذا السيناريو يتوقف على مدى قدرتها على تجاوز العراقيل البيروقراطية والسياسية، إضافة إلى مدى تعاون الأحزاب المعارضة ودعم المؤسسات الدولية لجهودها الإصلاحية.

> مع تنصيب «نتومبو ناندي» أول رئيسة لناميبيا، تدخل البلاد مرحلة جديدة من تاريخها السياسي

السيناريو الثاني: استمرار الأزمات وتراجع شعبية الحكومة

في هذا السيناريو، تواجه «نتومبو ناندي-ندايتوا» صعوبات في تنفيذ وعودها الانتخابية، بسبب ضعف التمويل، وغياب الدعم السياسي الكافي، واستمرار الفساد داخل المؤسسات الحكومية. إذا فشلت خططها في تحقيق تحسن ملموس في حياة المواطنين؛ فإن الاستياء الشعبي سيزداد، وقد تتسع الاحتجاجات ضد الحكومة، خاصةً مِن قِبَل الشباب والطبقات الفقيرة التي كانت تتوقع إصلاحات جذرية. في هذه الحالة، ستتراجع شعبية «سوابو» بشكل أكبر، مما يمنح المعارضة فرصة أقوى لتحدي الحزب الحاكم في الانتخابات

القادمة، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان «سوابو» هيمنته على السلطة، إما عبر انتخابات تشريعية جديدة أو اضطرابات سياسية قد تفرض تغييرًا في القيادة.

السيناريو الثالث: تصاعد التوترات السياسية واللجوء إلى تحالفات

في هذا السيناريو، تواجه الحكومة الجديدة تحديات سياسية كبيرة، خاصةً مع تصاعد الاحتجاجات القانونية مِن قِبَل المعارضة، واتهامات بالتزوير أو سوء إدارة الانتخابات. إذا استمرت المعارضة في الضغط على الحكومة؛ فقد تجد «نتومبو ناندي-ندايتوا» (Netumbo Nandi-Ndaitwah) نفسها مضطرة إلى تقديم تنازلات سياسية، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو التحالف مع بعض الأحزاب المعارضة لضمان الاستقرار. مثل هذه الخطوة قد تُعزّز من التعددية السياسية، لكنها قد تُضْعِف سيطرة «سوابو» على الحكم، مما يؤدي إلى تغيير جذري في طبيعة المشهد السياسي الناميبي؛ حيث يتحول من نظام أحادي الهيمنة إلى نظام أكثر انفتاحًا وتنافسية. هذا السيناريو يعتمد على مدى قدرة المعارضة على استغلال نقاط ضعف الحكومة، ومدى استعداد «سوابو» لتقديم تنازلات للحفاظ على الاستقرار السياسي.

وختامًا، يمكن القول: إنه مع تنصيب «نتومبو ناندي-ندايتوا» أول رئيسة لناميبيا، تدخل البلاد مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، وسط تحديات معقَّدة تتطلب استجابات سريعة وحلولًا فعَّالة. ورغم أن فوزها يعكس استمرار نفوذ حزب «سوابو»، إلا أن التراجع الملحوظ في شعبيته يضعها أمام اختبار صعب لإثبات قدرتها على تحقيق التغيير المطلوب.

ونجاح إدارتها يعتمد على مدى قدرتها على تنفيذ وعودها الانتخابية في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة، وتزايد الضغوط الشعبية لمكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وإذا تمكّنت من فرض سياسات إصلاحية حقيقية، فقد تُعيد الاستقرار وتُعزز ثقة المواطنين في حكومتها. لكنّ أيّ تعثر في تحقيق ذلك قد يسرّع من تآكل نفوذ «سوابو»، ويفتح الباب أمام إعادة تشكيل المشهد السياسي في البلاد.

وبينما يترقب الناميبيون أداء الرئيسة الجديدة؛ يبقى السؤال الأهم: هل ستتمكن «نتومبو ناندي-ندايتوا» من إحداث تغيير جذري، أم أن فترتها ستظل امتدادًا لنهج الحزب الحاكم دون إصلاحات جوهرية؟

الانتخابات التشريعيَّة والبلديَّة في بوروندي لعام 2025م:

محاولة للإصلاح أم جولة جديدة لتوطيد الحكم السُّلطوي؟

تتهيَّأ جمهورية بوروندي -وهي إحدى بلدان شرق إفريقيا ومنطقة البُحيرات العُظمى-، لإجراء انتخابات تشريعيَّة وبلديَّة بحلول الخامس من شهر يونيو الجاري، بعد مرور خمس سنوات على آخر انتخابات شهدتها البلاد، على أن تُجرَى انتخابات مجلس الشيوخ في 23 يوليو القادم، تليها الانتخابات القرويَّة في 25 أغسطس 2025م، بحسب الجدول الزمني المُعلَن عنه مِن قِبَل اللجنة الوطنيَّة المُستقلة للانتخابات.

وستُعقد الانتخابات التشريعيَّة هذا العام، لأول مرة، بشكل مُستقل عن الانتخابات الرئاسيَّة، المُقرر إجراؤها عام 2027م، نتيجة للتعديلات الدستوريَّة التي تم الاستفتاء عليها عام 2018م، والتي مدَّدت فترة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات، في حين أبقت على ولاية المجالس التشريعيَّة والمحليَّة لخمس سنوات دون تغيير.

أ. هشام قدري أحمد
باحث في العلوم السياسيَّة - مصر

أولًا: النظام الانتخابي للسُّلطة التشريعيَّة في بوروندي

تتألف السُّلطة التشريعيَّة في بوروندي من غرفتين؛ الجمعية الوطنيَّة وتُمثل المجلس الأدنى في البرلمان، وتتكون من 100 عضو يتم انتخابهم مباشرةً، بالإضافة إلى 20 عضوًا آخرين أو أكثر يتم اختيارهم عن طريق التعيين؛ لضمان توزيع المقاعد بين الهوتو والتوتسي وعرقية التوا، أمَّا مجلس الشيوخ، وهو الغرفة العُليا للبرلمان، فيُنْتَخب مِن قِبل هيئات المجالس المحليَّة، ويُلاحظ أنَّ انتخاب النواب يتم من خلال 17 دائرة انتخابيَّة باستخدام نظام التمثيل النسبي المُعتمِد على القوائم الحزبيَّة، ويُشترط للحصول على تمثيل في الجمعية الوطنيَّة أن تحصل الأحزاب السياسيَّة وقوائم المرشحين المُستقلين على أكثر من 2% من الأصوات على المستوى الوطني.

وينص دستور بوروندي على أن يكون 60% من النواب من جماعة الهوتو العرقيَّة، و40% من جماعة التوتسي، وأن تُخصص ثلاثة مقاعد، على الأقل، لتمثيل جماعة التوا العرقيَّة، كما يقضي الدستور أن تشغل النساء ما لا يقل عن 30% من مقاعد الجمعية الوطنيَّة، ويجوز للجنة الانتخابيَّة الوطنيَّة المُستقلة تعيين مقاعد إضافية لضمان توازن التمثيل العرقي.

وتُشير البيانات الرسميَّة إلى أنَّ أكثر من 6 ملايين ناخب، من أصل 13 مليون نسمة يُشكّلون مجموع السُكان، تم تسجيلهم للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعيَّة والبلديَّة، من بينهم 5.9 مليون ناخب داخل البلاد، وحوالي 14000 ناخب يُقيمون خارجها، وتُمثل هذه الأرقام زيادةً كبيرةً قدرها مليون ناخب مقارنةً بالانتخابات السابقة في عام 2020م، كما تعكس هذه الأرقام هيمنة الأحزاب السياسيَّة، وعلى رأسها الحزب الحاكم، على العملية الانتخابية، وضعف فرص المرشحين المُستقلين في الاستحقاق الانتخابي.

ثانيًا: الأوضاع السياسيَّة في بوروندي عشية الانتخابات

فيما يستعد الناخبون البوروندیون للإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم في البرلمان والمجالس المحليَّة، فإنَّ شعورًا بالاستياء والغضب الشديدين يُلْقِي بظلاله على الناخبين ومُنظمات المُجتمع المدني، وكذلك أحزاب المُعارضة، فالبلاد لا تزال تُعدّ أفقر دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات البنك الدولي، وتواصل السُّلطات البوروندية سياسة القمع والتقييد تجاه مُنظمات المُجتمع المدني، علاوةً على ذلك، تواجه البلاد ضغوطًا دوليَّة جراء سمعتها السيئة في مجال حقوق الإنسان، نتيجة أعمال الترهيب والمضايقة والاعتقالات التعسفية والاعتداءات الجسدية بحق رموز المُعارضة والنشطاء السياسيين، والتقييد المُمنهج لوسائل الإعلام في سياق سعي السُّلطات البوروندية لحجب أيّ معلومات تعتبرها حساسة أو مُعادية لها.

ولا شك أنَّ هذه الأوضاع السياسيَّة والاجتماعيَّة المُضطربة، وكذلك المُمارسات الحكومية التي تُعزز ديكتاتورية السُلطة وتشجّع سياسة الإفلات من العقاب، ستكون لها تداعياتها السلبية والمُباشرة على المشهد الانتخابي في بوروندي، كونها ستُغذّي مناخًا واسعًا من الخوف، مما يُعيق فرص المُشاركة ويُضعف نزاهة ومصداقية العملية الانتخابيَّة برمتها، فالمناخ الديمقراطي لا يُمكن أن يزدهر إلا في ظل التعددية السياسيَّة، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء.

ثالثًا: الانتخابات التشريعيَّة البوروندية لعام 2020م

عُقدت الانتخابات التشريعيَّة وانتخابات المجالس المحليَّة الماضية في مايو 2020م، تزامنًا مع إجراء الانتخابات الرئاسيَّة وسط تجاهل تهديدات جائحة فيروس كورونا، وقد أجريت هذه الانتخابات في ظل أجواء مشحونة بالتوتر والعنف؛ حيث اتُّهِمَت الحكومة بارتكاب أعمال قمع واعتقالات تعسفية وترهيب بحق الناخبين، فضلًا عن حظرها لمواقع التواصل الاجتماعي، كما جرت الانتخابات دون وجود مراقبين دوليين مُستقلين؛ لذا وُصفت مِن قِبَل المُعارضة بالفشل والتحيز مِن قِبَل مسؤولي الانتخابات لصالح الحزب الحاكم.

> لا يبدو أنَّ الانتخابات التشريعيَّة المُقرَّر عقدها في يونيو الجاري ستختلف نتائجها عما انتهت إليه الانتخابات الماضية

في هذه الانتخابات، قدَّم 33 مرشحًا ينتمون إلى 13 حزبًا سياسيًّا وائتلافان، و18 مرشحًا مُستقلًا، ترشيحاتهم لهذه الانتخابات التشريعيَّة، قبلت منهم اللجنة الوطنيَّة المُستقلة للانتخابات 28 ترشيحًا، بعضها عن عموم البلاد، والبعض الآخر عن بعض المُحافظات والأقاليم، وتمكَّن الحزب الحاكم (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطيَّة- «قوات الدفاع عن الديمقراطيَّة») من الفوز بنسبة 68.02% بإجمالي 72 مقعدًا، ونال المؤتمر الوطني من أجل الحرية ((CNL 22.43% بواقع 27 مقعدًا، أمَّا الاتحاد من أجل التقدم الوطني (UPRONA) فحلَّ ثالثًا بنسبة 2.44%، وحصد مقعدًا واحدًا فقط، وكذلك شهدت هذه الانتخابات هيمنة الحزب الحاكم على غالبية مقاعد مجلس الشيوخ، بحصده نحو 87.5% من المقاعد، يليه المؤتمر الوطني من أجل الحرية، والاتحاد من أجل التقدم الوطني، وحصل كل منهما على 2.5% من المقاعد.

وبحسب تقارير صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش، فإنَّ الانتخابات التشريعيَّة البوروندية لعام 2020م شهدت حدوث مخالفات جسيمة، بما في ذلك حشو صناديق الاقتراع، وأفادت تلك التقارير أنَّ وكلاء الاقتراع أو المندوبين التابعين للمؤتمر الوطني من أجل الحرية مُنعوا من الوصول إلى مراكز الاقتراع، وفي بعض الحالات تعرضوا للاعتقال، وأضافت أنَّ بعض العناصر التابعة للحزب الحاكم كانت حاضرةً في مراكز الاقتراع، وشرعت في ترهيب الناخبين، بينما غضَّ مسؤولو الانتخابات والشرطة الطرف عن أعمال المُضايقات والترهيب بحق الناخبين.

رابعًا: اتهامات بتقويض المنافسة وتحييد المعارضة

قبل أشهر من بدء الانتخابات التشريعيَّة، تواجه حكومة بوروندي والحزب الحاكم اتهامات مِن قِبَل المُعارضة بمُحاولة تقويض المُنافسة الحزبيَّة وتحييد المُعارضة، تأتي هذه الاتهامات نتيجة قرار اللجنة الانتخابيَّة الوطنيَّة المُستقلة في بوروندي (CENI)، في ديسمبر 2024م، رفض جميع المُرشحين من القوائم التي قدَّمها ائتلاف من أربعة أحزاب سياسيَّة، يُعرف باسم «بوروندي بوا بوس»، أو «بوروندي للجميع»، لخوض سباق الانتخابات التشريعيَّة، وأرجعت اللجنة الوطنيَّة المُستقلة للانتخابات قرارها إلى وجود ثلاثة نواب في الجمعية الوطنيَّة يُمثلون حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، وأنَّ هذا الأخير ليس عضوًا في الائتلاف، الأمر الذي يُعد مخالفًا للمادة 112 من قانون الانتخابات والمادة 7 من قانون الأحزاب السياسيَّة في بوروندي.

ويُعد أغاثون رواسا Agathon Rwasa من أبرز المُعارضين الذين استهدفهم قرار اللجنة الانتخابيَّة الوطنيَّة بالإبعاد من سباق الانتخابات التشريعيَّة، وكان «رواسا» رئيسًا لحزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية قبل أن يتمكن معارضون مدعومون من الحكومة من إقالته من قيادة الحزب في مارس 2024م بتهمة الفساد ليخلفه في قيادة الحزب نيستور جيروكويشاكا Nestor Girokewishaka، وخلال الانتخابات الرئاسيَّة الأخيرة عام 2020م، حلّ «رواسا» ثانيًا؛ حيث حصل على 24.19% من إجمالي الأصوات، في حين فاز مُرشح الحزب الحاكم إيفاريست ندايشيميي Évariste Ndayishimiye بأغلبية ساحقة.

جاء قرار اللجنة الوطنيَّة الانتخابيَّة، الذي أيدته المحكمة الدستوريَّة، بعد الإعلان عن مرسومٍ يُحظر بِموجبه على المُرشحين المُستقلين الترشح للانتخابات التشريعيَّة ما لم يكونوا أعضاءً في حزب سياسي لمدة عام على الأقل، وعليه لن يتمكن العضو السابق في الهيئة الإداريَّة لأيّ حزب من الترشح للانتخابات إلا بعد انقضاء عامين على استقالته أو فصله من حزبه السياسي.

تعكس هذه القرارات التي اتخذتها اللجنة الوطنيَّة الانتخابيَّة وصادقت عليها المحكمة الدستوريَّة للبلاد رغبة الحزب الحكم في تحييد المُعارضة،

والقضاء على أيّ شكل للمنافسة السياسيَّة أو الحزبيَّة قُبيل إجراء الانتخابات؛ خوفًا من القوة المُتنامية لأحزاب المُعارضة التي بات يُنظَر لها مِن قِبَل شريحة عريضة من المدنيين بوصفها البديل السياسي لتجاوز التحديات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تُعاني منها البلاد.

خاتمة

تحوَّلت الانتخابات في بوروندي من كونها السبيل الشرعي الوحيد لتحقيق الوصول الديمقراطي إلى السُّلطة وتجنب عودة الصراعات العرقيَّة بين الهوتو والتوتسي إلى أداةٍ بيد الحزب الحاكم لتوطيد قبضته على مفاصل الدولة وإقصاء المُعارضة بشكل دستوري، ولا يبدو أنَّ الانتخابات التشريعيَّة المُقرَّر عقدها في يونيو الجاري ستختلف نتائجها عما انتهت إليه الانتخابات الماضية؛ فمن المتوقع أن يُهيمن حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الحاكم على نتائج الانتخابات بصورة كبيرة، ويُكرّس وجوده على رأس السُّلطة كما اعتاد أن يفعل مُنذ إجراء أول انتخابات ديمقراطيَّة تلت انتهاء الحرب الأهليَّة عام 2005م، الأمر الذي يُثير تساؤلات جوهرية حول شفافية الانتخابات ونزاهتها السياسيَّة، لا سيَّما في ظل استبعاد العديد من مُرشحي المُعارضة الرئيسيين مِن قِبَل اللجنة الانتخابيَّة الوطنيَّة، واستمرار الحكومة في نَهْجها إزاء أحزاب المُعارضة، وتقييد كافة المُمارسات التي من شأنها أن تُوحي بوجود نظام ديمقراطي حتى وإن بدا شكليًّا.

الانتخابات الرئاسية في تنزانيا...

هل تقضي سامية حسن على مستقبل الديمقراطية؟

قراءات إفريقية
تحرير قراءات إفريقية

على الرغم من أن تنزانيا لم تزل تحت سلطة ذات الحزب السياسي؛ إلا أن الانتخابات الرئاسية المقبلة تختلف بشكل واضح عن نظيرتها منذ خمس سنوات؛ فالرئيسة الحالية هي نائبة الرئيس الفعلي للبلاد، وقد اعتلت المنصب بعد وفاة الرئيس ماجوفولي في 2021م، لكنّ سامية حسن أرادت فترة ثانية من خلال خوضها الانتخابات الرئاسية.

منذ خمس سنوات كانت الانتخابات تنافُسية إلى حدٍّ كبير، والأحزاب المُعارِضَة الكبرى في قلب السباق الرئاسي، ورغم التوقُّعات بفوز الحزب الحاكم إلا أن الأحزاب المعارضة لم تكن على الهامش، أما الآن فيذهب الحزب الحاكم للانتخابات دون منافسٍ تقريبًا.

في هذا التحقيق نُسلّط الضوء على الانتخابات الرئاسية القادمة في تنزانيا، ونتساءل: أين المعارضة من هذا السباق الرئاسي؟ وما أبرز التحديات التي تواجه تنزانيا والحزب الحاكم في الفترة المقبلة؟ هذا وأكثر تتناوله «قراءات إفريقية» في هذا التحقيق.

من رئيس انتقالي إلى رئيس منتخب!

في أغسطس الماضي ووسط حشود كبيرة من التنزانيين؛ أطلقت «سامية حسن» حملتها الانتخابية للترشح لفترة رئاسية ثانية، وسوف يتوجه التنزانيون إلى صناديق الاقتراع في 29 أكتوبر الجاري، لكنّ هذه الانتخابات لا تحمل الكثير من المفاجآت؛ فقد أمضت الرئيسة «سامية» السنوات الأربع الماضية في إزالة العقبات التي من شأنها أن تُعيق فوزها بولاية جديدة بهدوء وحسم.

ينص القانون التنزاني على أنه يجوز لنائب الرئيس الذي يخلف رئيسًا متوفًى أن يشغل منصبه لفترتين كاملتين، إذا لم يبلغ سلفه منتصف مدة ولايته، كما كان الحال مع ماجوفولي، ورغم ذلك افترض الكثيرون داخل الحزب الحاكم أن سامية ستتنحى عن منصبها في عام 2025م.

فعندما تولت «سامية» الرئاسة في مارس 2021م، اعتُبرت على نطاق واسع شخصية انتقالية حذرة ومُصالحة، وقد دفعت خطواتها الأولى؛ بما في ذلك إعادة فتح المجال الإعلامي، والتواصل مجددًا مع المانحين الدوليين؛ إلى توقع بقائها كرئيسة مؤقتة لولاية واحدة فقط.

لكن خلف بوادر الانفتاح أعادت «سامية» تشكيل آلية الدولة بهدوء، وأُحيل أبرز الموالين لماجوفولي إلى التقاعد، أو نُقلوا إلى مناصب أخرى، بينما عزّزت سلطتها بالتعيينات الإستراتيجية في الأجهزة الأمنية والقضاء واللجنة الانتخابية.

كما خفَّفت «سامية» بعض إجراءات ماجوفولي الصارمة، بما في ذلك رَفْع الحظر عن التجمعات السياسية، وتخفيف الضغط عن منظمات المجتمع المدني، ورغم أنها أظهرت صورةً من الانفتاح إلا أنها لم تُحْدِث تغييرًا حقيقيًّا في ميزان القوى، والنتيجة هي أن الرئيسة سامية تترشح لفترة رئاسية ثانية، ولا ينافسها إلا مرشحين ثانويين غير معروفين.

في حديثه لـ»قراءات إفريقية»، يقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة ساسكس البريطانية، د. دان باجيت: إن القلق الأساسي بخصوص انتخابات 2025م هو ما إذا كان لدى تنزانيا أيّ خيار ديمقراطي حقيقي؛ حيث قام النظام بتفكيك المنافسة الانتخابية بشكل منهجي من خلال التلاعب والترهيب واستبعاد مرشحي المعارضة الواعدين، ويُجسِّد ذلك الانتخابات المحلية في 2024م؛ حيث حصد «الحزب الحاكم CCM» 99% من المقاعد وسط مزاعم بالتلاعب بالنتائج، وهذا يثير مخاوف الناخبين بشأن نزاهة العملية الانتخابية نفسها.

ويعتقد د. دان أن الإصلاحات التي قامت بها «سامية حسن» كانت مجرد استعراضات وليست تغييرًا حقيقيًّا، بل صُمِّمَتْ لخَلْق انطباع بالإصلاح مع حَجْب تغيير ديمقراطي جوهري، وأضاف أن تراجعها الانتقائي عن إجراءات ماجوفولي؛ مثل إعادة ترخيص بعض وسائل الإعلام ورفع الحظر على

التجمعات؛ كان مجرد لفتات رمزية، بينما تجنَّبت الإصلاحات القانونية الحقيقية، وظلت البنية الاستبدادية للنظام على حالها.

أين المعارضة؟

تظل السياسة المعارضة في تنزانيا تعاني من القمع والقوانين التقييدية، وقد أفسحت «سامية حسن» في بداية مدتها المجالين السياسي والمدني، وشكلت فريق عمل معنيّ بالإصلاحات السياسية، وسُمح بالتجمعات العامة بعد حظرها عام 2016م.

وقد عزَّزت هذه الإصلاحات فرص المعارضة لكسب مزيد من الدعم ضد الحزب الحاكم، وعلى رأسهم حِزْبَا المعارضة الرئيسيان: حزب الديمقراطية والتقدم «تشاديما»، وحزب التحالف من أجل التغيير والشفافية.

إلا أن الأوضاع تغيرت قبل انتخابات 2025م، وتم استبعاد حزب تشاديما من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، وأيضًا من أيّ انتخابات فرعية خلال الخمس سنوات القادمة؛ بسبب عدم توقيع الحزب على «مدونة السلوك الانتخابي»، وهو قانون أخلاقي انتخابي مطلوب للمشاركة في الانتخابات.

كما تم اعتقال زعيم الحزب «تندو ليسو» في أبريل الماضي بتهمة الخيانة ونشر معلومات زائفة عبر الإنترنت؛ لدعوته لمقاطعة الانتخابات القادمة بسبب ما وصفه بأنه تزوير أو تسييس للعملية الانتخابية، في حين ينفي «ليسو» التُّهَم المُوجَّهة إليه، مؤكدًا أنها ذات دوافع سياسية تهدف إلى إقصائه من المشهد العام.

كما تم إقصاء «لوهاجا مبينا» مرشح حزب المعارضة «التحالف من أجل التغيير والشفافية»، والذي انضم إليه في أغسطس الماضي بعد خروجه من الحزب الحاكم، وقد قرّرت اللجنة الانتخابية استبعاده لعدم التزامه بلوائح الحزب، رغم حكم المحكمة بأن إلغاء ترشيحه مِن قِبَل اللجنة الانتخابية غير دستوري، مما أثار انتقادات واسعة من المعارضة ومراقبي الانتخابات، الذين وصفوا القرار بأنه سياسي ومحاولة لإضعاف المنافسة.

يرى د. دان باجيت أن المناخ السياسي في تنزانيا يزداد قمعًا؛ حيث تجاوزت «سامية حسن» الخطوط الحمراء للعملية الديمقراطية التي لم تُخترق منذ عام 1992م، وأبرزها منع المعارضة الرئيسية من الترشح للرئاسة، وهذا يُحْدِث اختلالًا في التوازن؛ حيث أُلغيت المنافسة الانتخابية الحقيقية.

وأردف د. دان أن «سامية حسن» تُمثّل استمرارية لإستراتيجية ماجوفولي الاستبدادية، لكنّها في الواقع أصبحت أكثر تطرفًا؛ فقد اتهمت قادة المعارضة بالخيانة مرتين خلال أربع سنوات، وهو أمر لم يفعله ماجوفولي، وبينما أوقفت بعض الأدوات القمعية في البداية إلا أنها استخدمت أدوات أخرى بكثافة أكبر.

> هل تعود «سامية حسن» في ولايتها الثانية لسياسة الانفتاح، أم تستمر على تشديد القبضة الأمنية وغلق المجال السياسي؟

ما الذي ينتظر تنزانيا؟

مع تفكك المعارضة وهيمنة الحزب الحاكم فعلى الأغلب ستظفر «سامية حسن» بولاية جديدة بسهولة, ورغم أن ضعف المنافسة قد ينعكس على نِسَب المشاركة الشعبية في الانتخابات؛ إلا أن غالبية التنزانيين قد لا يهتمون كثيرًا بمن يحكم بقَدْر اهتمامهم بالحفاظ على السلم والاستقرار.

يرى مراقبون أن من أبرز إنجازات الرئيسة سامية أنها أعادت الاعتبار لصورة تنزانيا الدولية, فالمانحون الغربيون الذين تراجعوا في عهد ماغوفولي قد تقبّلوها, ونجحت في تأمين برامج جديدة لصندوق النقد الدولي, وجذبت المستثمرين لمشاريع الطاقة, ورسَّخت مكانة تنزانيا كلاعب إقليمي في شرق إفريقيا.

وفي حين تحظى بالإشادة بسبب أسلوبها الدبلوماسي, يزعم المنتقدون أنها لم تفعل الكثير لمعالجة القضايا البنيوية مثل البطالة بين الشباب, وارتفاع تكاليف المعيشة, والفساد في الحكومة المحلية.

وعن التحديات التي ستواجه الرئيسة سامية في ولايتها الثانية؛ يقول الباحث في الشأن الإفريقي, شمسان التميمي, لـ»قراءات إفريقية»: إن «سامية» عليها إقناع المجتمع الدولي بنزاهة الانتخابات؛ لأن ما حدث من إغلاق مكاتب حزب تشاديما ومحاكمة «تندو ليسو» واعتقالات شخصيات أخرى؛ قد تؤدي إلى فقدان الثقة في العملية الانتخابية مما يتطلب إجراءات شفافة لاستعادة المصداقية.

وأردف «التميمي» أن «سامية حسن» سيكون عليها خلق توازن بين الدعم الدولي والاستقرار الداخلي؛ لأنها تعتمد على دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل مشاريع تنموية, لكنّ التراجع الديمقراطي قد يُعرِّض هذه المساعدات للخطر, وأنها ستحتاج إلى إصلاحات حقيقية للحفاظ على

الدعم الدولي وتهدئة السخط الداخلي من الشباب والمعارضة.

في حين تُواجه تنزانيا العديد من التحديات على المستوى السياسي والاقتصادي، ورغم الأوضاع السياسية العامة التي قد تُهدّد مستقبل الديمقراطية في البلاد إلا أن ما يَهُم التنزانيين حقًّا هو أوضاع المعيشة والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمياه والطرق؛ لأنها تمسّ حياتهم اليومية.

فنجد حوالي 38% من التنزانيين يصفون أوضاعهم المعيشية بأنها سيئة، بينما نسبة مماثلة تراها جيدة، كما يرى حوالي 70% من السكان أن تنزانيا تسير في الاتجاه الصحيح رغم الصعوبات الاقتصادية.

وبالحديث عن التحديات السياسية يرى شمسان التميمي أنها تتركز في الخلافات والانقسامات داخل الحزب الحاكم؛ حيث وصلت الخلافات ذروتها بين «الحلف الماجوفولي»، والذي يمثله عدد من أعضاء الحزب الحاكم مثل السيد بوليبول سفير تنزانيا السابق لدى كوبا، وغيرهم.

كما أشار إلى الخلافات حول الحكم الذاتي والانتخابات المحلية في زنجبار، مع تقارير عن قمع عنيف للاحتجاجات؛ تخلق عدم استقرار إقليمي، وأضاف «التميمي» أن الحكومة عليها تلبية توقعات الشباب السياسية والاقتصادية؛ نظرًا لزيادة نسبة الشباب إلى 60% تحت 25 عامًا.

بينما أحال «التميمي» التحديات الاقتصادية إلى بطالة الشباب التي تصل إلى -10 15%، ونقص فرص العمل خارج المجال الزراعي، كما أن الاعتماد على الزراعة غير الحديثة يَحُدّ من النمو المستدام.

وقال: إن هناك صعوبات في تنويع مجالات الاقتصاد وجذب الاستثمار؛ حيث إن السياسات الضريبية المعقدة والبيروقراطية تُعيقان الاستثمار الأجنبي.

وأكد «التميمي» أنه رغم النمو الاقتصادي الجيد لتنزانيا (-5.5 6% سنويًّا)؛ إلا أن البلاد تحتاج إلى إصلاحات هيكلية لتلبية احتياجات سكانها الشباب وتعزيز الاستقرار السياسي قبل الانتخابات.

وختامًا.. فإن تنزانيا تُعدّ دولة محورية في منطقة شرق إفريقيا التي تنعم باستقرار نسبي، وأيّ اضطرابات من شأنها أن تؤثر على دول المنطقة بأكملها، ورغم ما يبدو من هدوء الشارع التنزاني إزاء تشديد قبضة الدولة وتهديد الديمقراطية إلا أن ذلك قد يكون له تداعيات مستقبلية غير جيدة على الحياة السياسية في تنزانيا، فهل تعود «سامية حسن» في ولايتها الثانية لسياسة الانفتاح، أم تستمر على تشديد القبضة الأمنية وغلق المجال السياسي؟

ما الأسباب التي تجعل الانتخابات العامة في **غينيا-بيساو** محور اهتمام دولي واسع؟

بقلم: إيزيدور كوونو

ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو

تشهد غينيا-بيساو حملة انتخابية نَشِطة استعدادًا للانتخابات العامة, الرئاسية والتشريعية, المقررة في 23 نوفمبر الجاري؛ حيث يتنافس 12 مرشحًا للفوز بثقة أكثر من 860 ألف ناخب, في استحقاقٍ بالغ الأهمية.

تكتسي هذه الانتخابات طابعًا حاسمًا في بلدٍ كان مستعمَرًا برتغاليًّا سابقًا في غرب إفريقيا, ويعاني من توتر سياسي متصاعد ناتج عن أزمة ثقة عميقة بين السلطة والمعارضة, في سياق تاريخي حافل بالانقلابات ومحاولات السيطرة العسكرية التي زادت من حدة عدم الاستقرار.

ويسعى الرئيس المنتهية ولايته, عمر سيسوكو إمبالو, لتجديد ولايته ويواجه تحديًا بارزًا من سَلفه, خوسيه ماريو فاز, في غياب شخصية معارضة قوية كدومينغوس سيموس بيريرا, الذي عاد من المنفى, لكنّ المحكمة العليا رفضت ترشُّحه. ويقود بيريرا الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر, الحزب التاريخي الذي قاد البلاد إلى الاستقلال وظل فاعلًا أساسيًّا في المشهد السياسي, وكان يتمتع بأغلبية في البرلمان حتى تم حلّه بقرار من إمبالو في ديسمبر 2023م.

تجري الحملة في مناخ سياسي مضطرب, خاصةً بعد توقيف عدد من كبار ضباط الجيش على خلفية محاولة انقلابية, ما زاد من حدّة التوتر. كما تشير تقارير صادرة عن وكالات تابعة للأمم المتحدة, منها مكتب مكافحة المخدرات والجريمة, إلى تحوُّل غينيا-بيساو إلى نقطة عبور رئيسية لشبكات الاتجار بالمخدرات, وهو ما يربط بعض الانقلابات بهذه الأنشطة غير المشروعة.

مساعي غينيا-بيساو إلى ترسيخ الاستقرار السياسي وتعزيز البناء المؤسسي

منذ أن قرر الرئيس عمر سيسوكو إمبالو حلّ المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 2023م, عقب محاولة انقلاب وقعت في 30 نوفمبر من العام نفسه؛ تعيش غينيا-بيساو في فراغ تشريعي, دون نواب منتخبين, في ظل تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر تنظيمها في نوفمبر 2024م.

ورغم استمرار الغموض حول موعد الانتخابات الجديد, تُؤكّد رئاسة الجمهورية واللجنة الوطنية للانتخابات (CNE) أن الاقتراع سيُجرَى في 23 نوفمبر 2025م كما هو مقرَّر, وسط تطلعات

الأفكار العامة:

- تُجرى الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية في غينيا-بيساو بوتيرة مُكثّفة مع اقتراب موعد الاقتراع في 23 نوفمبر الجاري، وسط منافسة بين 12 مرشحًا يتسابقون لنَيْل ثقة أكثر من 860 ألف ناخب في استحقاق مفصلي.
- تكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة في بلدٍ يُعاني من تاريخ حافل بالانقلابات السياسية وغياب الاستقرار المؤسساتي، ويشهد حاليًّا توترًا بين السلطة والمعارضة بسبب أزمة ثقة عميقة.
- يخوض الرئيس المنتهية ولايته، عمرو سيسوكو إمبالو، السباق لولاية ثانية، في مواجهة أبرز خصومه: الرئيس الأسبق خوسيه ماريو فاز، بينما تم استبعاد دومينغوس بيريرا، زعيم الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، من السباق بقرار قضائي، رغم عودته من المنفى.
- تسود الحملة أجواء مشحونة بعد اعتقالات طالت ضباطًا عسكريين على خلفية محاولة انقلاب فاشلة. وتشير تقارير أممية، بعضها صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى أن البلاد تحوّلت إلى نقطة عبور رئيسية لتجارة المخدرات، مما يزيد ارتباط الانقلابات بعوامل إجرامية عابرة للحدود.
- منذ أن حلّ الرئيس إمبالو الجمعية الوطنية في ديسمبر 2023م عقب محاولة الانقلاب في 30 نوفمبر، تعيش البلاد فراغًا تشريعيًّا، في ظل تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في نوفمبر 2024م، ما فاقم هشاشة النظام السياسي.
- تُظهر بيانات البنك الدولي أن أكثر من 64% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، في ظل غياب إصلاحات تنموية ملموسة، وضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية رغم نِسَب النمو المعلنة.
- ويبقى السؤال الأبرز بعد هذا الاستحقاق: هل ستُحترم نتائج صناديق الاقتراع، أم ستُستخدم المؤسسات القضائية لإقصاء المنافسين، وفرض واقع سياسي أحادي يهدّد الانتقال الديمقراطي في البلاد؟

لاستعادة الاستقرار السياسي، وإعادة بناء مؤسسات قوية وفعّالة.

ويَعتبر الدكتور إيف إيكويه أمايزو، مدير مركز الدراسات الإفريقية في فيينا، أن احترام نتائج صناديق الاقتراع يُمثل شرطًا أساسيًّا لتحقيق هذا الاستقرار المنشود. ويشير إلى أن الانحراف عن مبادئ الدستور والتداول السلمي للسلطة هو ما يُكرِّس حالة عدم الاستقرار. ويتساءل «هل ستُحترم إرادة الناخبين فعلًا، أم سيتم إقصاء كلّ من يتجرأ على تحدّي الرئيس الحالي باستخدام القضاء؟»

ويحذّر «أمايزو» من أن تقويض التعددية السياسية من خلال منع بعض الاستحقاقات أو استبعاد مرشحين رئيسيين قد يُفْقِد العملية الانتخابية مشروعيتها. ويُضيف أن مثل هذا المناخ قد يُغذِّي مجددًا سيناريوهات الانقلابات، خاصةً في ظل تصاعُد التوترات عشية انطلاق الحملة الانتخابية.

كَسْب المعركة ضد تجارة المخدرات: الرهان الآخر

تُعدّ غينيا-بيساو، وفقًا للأمم المتحدة، إحدى البوابات الرئيسية لعبور الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا، وقد وُصِفَتْ بـ«دولة مخدرات» خلال حكم الرئيس مالام باكاي سانها (2009-2012م).

حيث شهدت البلاد ضبط عدة شحنات ضخمة من المخدرات، كان أبرزها في سبتمبر 2024م حين تم العثور على 2.6 طن من الكوكايين داخل طائرة خاصة في مطار بيساو، برفقة خمسة مواطنين من أمريكا اللاتينية.

ومنذ توليه الحكم عام 2020م، أكّد الرئيس عمر سيسوكو إمبالو تراجع نشاط شبكات الاتجار بالمخدرات، مشيرًا خلال زيارته إلى فرنسا عام 2021م إلى أن «الاتجار بالمخدرات في غينيا-بيساو أصبح من الماضي»، مستندًا إلى إستراتيجيات أمنية جديدة تبنّتها حكومته.

ورغم ذلك، لا تزال تقارير أممية تتحدَّث عن تورّط شخصيات مقربة من النظام في هذه الأنشطة.

وفي سياق أمني متوتر، أعلنت الرئاسة عن إحباط محاولَتَي انقلاب؛ الأولى في نوفمبر 2023م، وأدَّت إلى حل المجلس الشعبي الوطني، والثانية في أوائل نوفمبر 2025م، تزامنًا مع انطلاق الحملة الانتخابية.

تاريخيًّا، لم يتمكن أيّ رئيس من إنهاء ولايته باستثناء خوسي ماريو، والذي فاز في انتخابات عام 2019م، فيما أطاح العنف أو الانقلابات بالباقين، وكان آخرهم مالام باكاي سانها، الذي توفي في منصبه عام 2012م.

من جهة أخرى، أكّد الرئيس عمر سيسوكو إمبالو أن شبكات تهريب المخدرات تسعى إلى تقويض سلطته بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد. وأوضح أن هذه المعركة جعلته هدفًا مباشرًا، قائلًا: «أرادوا اغتيالي أنا وكامل حكومتي».

من ناحية أخرى، يرى الدكتور إيف إكوي أمايزو، المدير العام لمركز البحوث

> تفيد بيانات البنك الدولي بأن أكثر من ٦٤% من سكان غينيا-بيساو يعيشون تحت خط الفقر، ما يعكس غيابًا حقيقيًّا للتنمية وضعفًا في البنية الاجتماعية

«أفروسنتريسيتي»، أن تكرار المحاولات الانقلابية في غينيا-بيساو يعكس هشاشة البنية السياسية وضعف المؤسسات، رغم إقراره بأن الفساد المرتبط بشبكات تهريب المخدرات يُشكّل عاملًا أساسيًّا في هذا الاضطراب.

أما بخصوص جهود مكافحة التهريب، فيُبْدِي أمايزو حذره، مشيرًا إلى أن تحسّن أرقام الضبطيات لا يكفي كمؤشر على تراجع الظاهرة. وقال: «السؤال الحقيقي هو: هل أصبح المتاجِرون فعلًا يواجهون صعوبات حقيقية في تمرير شحناتهم عبر البلاد؟»، وأضاف أن بعض الاعتقالات قد تُنفَّذ فقط لتحسين صورة الدولة دوليًّا، دون أن تعكس تحوّلًا جوهريًّا في ممارسات التهريب، خاصةً بالنسبة للكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية.

وأكّد أن أيّ رئيس قادم مُطالَب بخوض مواجهة جادة مع شبكات التهريب، حتى وإن اقتضى الأمر محاسبة شخصيات من دائرته المُقرَّبة، مشددًا على أن نجاح هذا المسار سيُسهم في تحقيق الاستقرار وإعادة توزيع الثروة لصالح الشعب، بما يُعزّز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غينيا-بيساو.

تعزيز الاقتصاد لإعادة توزيع الثروة والحدّ من الفقر

تُعدّ غينيا-بيساو ثالث أكبر مُنتِج لجوز الكاجو في غرب إفريقيا، بعد كوت ديفوار ونيجيريا. خططت لتصدير 200.000 طن في بداية موسم 2025م، لكن حصيلة منتصف الموسم بلغت 208.833 طنًّا، وفقًا لمدير التجارة الخارجية لاسانا فاتي. ويتوقع التحالف الإفريقي للكاجو إنتاجًا يصل إلى 260.000 طن، بزيادة 18.1% عن العام الماضي.

ويُعتَبر جوز الكاجو المُنتَج الرئيسي للتصدير، وهو مصدر رئيسي للثروة الوطنية؛ حيث ساهم في نمو الاقتصاد الوطني. ووفقًا لمؤشرات البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO)، فقد حقَّقت صادرات المواد الخام إيرادات بلغت 132.8 مليار فرنك إفريقي (219.3 مليون دولار) في عام 2023م، مما يمثل 93% من إجمالي إيرادات الصادرات.

ويُشكّل جوز الكاجو جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وقد أظهر الاقتصاد أداءً جيدًا نسبيًّا خلال السنوات الخمس الماضية، كما ذكر الدكتور أمايزو، مستندًا إلى تقرير صندوق النقد الدولي (IMF). ويشير التقرير إلى أن معدل النمو الاقتصادي استقر عند حدود 4.8 إلى 5% خلال السنوات الماضية، مع توقعات بارتفاعه إلى 7% في عامي 2025 و2026م.

ورغم أن الكاجو يُشكّل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الاقتصاد حقّق نموًّا مستقرًّا بنسبة 4.8- 5% على مدى السنوات الخمس الماضية، كما يُشير تقرير صندوق النقد الدولي (IMF)، وفقًا للدكتور أمايزو. يتوقع ارتفاع النمو إلى 7% في 2025- 2026م، مع إدارة حكومية قوية.

ومع ذلك، يعزو الرئيس المنتهي الولاية عمر سيسوكو إمبالو إنشاء هذه الثروة إلى فترة ولايته الأولى، إلا أنها لا تصل إلى الشعب الذي يعاني فقرًا

مدقعًا. المشكلة الأساسية، كما يؤكد الدكتور إيف أمايزو، تكمن في إعادة توزيع الثروة لتعزيز القدرة الشرائية الضعيفة.

تفيد بيانات البنك الدولي بأن أكثر من 64% من سكان غينيا-بيساو يعيشون تحت خط الفقر، ما يعكس غيابًا حقيقيًّا للتنمية وضعفًا في البنية الاجتماعية؛ حيث تعجز العديد من الأُسَر عن تلبية احتياجاتها الأساسية، رغم مؤشرات النمو الاقتصادي المعلنة.

ويؤكد الخبير أن على الرئيس المقبل معالجة هذه الفجوة الاجتماعية بشكل جذري، إذا كانت البلاد فعلًا تشهد تحسنًا اقتصاديًّا. إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي دون ضمان توزيع عادل للثروات؛ لأن استمرار التفاوتات يُغذِّي بيئة الانقلابات والاضطرابات.

ويحذر المدير العام لمركز «أفروسنتريسيتي» من أن تفاقم الفقر قد يدفع الفئات المُهمَّشة، التي لا تملك ما تخسره، إلى التمرد، ما قد يُفْضِي إلى دعم عسكري لتحركات شعبية تؤدي إلى مزيد من الاضطراب.

ويُشدّد في الختام على أن الرئيس الجديد مُطالَب بمواجهة الفساد وسوء الحوكمة بجدية، باعتبارهما من أبرز المعوّقات التي تعرقل تطور البلاد وتعزّز هشاشتها.

الضامن للاستقرار في المنطقة؟

تلعب غينيا-بيساو، رغم تحدياتها الداخلية، دورًا محوريًّا في جهود تسوية الأزمات بغرب إفريقيا، خصوصًا في الأزمة الكازامنسية جنوب السنغال، جارتها المباشرة.

وقد أفضت وساطة الرئيس عمر سيسوكو إمبالو إلى توقيع اتفاق سلام في 25 فبراير الماضي بين حركة القوى الديمقراطية في كازامانس (MFDC) والحكومة السنغالية، مُمثَّلة برئيس الوزراء عثمان سونكو، ما يُشكّل خطوة متقدمة لتعزيز الاستقرار في المنطقة، استكمالًا للجهود السابقة.

ويؤكد الخبير إيف إكوي أمايزو أن استقرار السنغال وغينيا-بيساو مترابط، ولا يمكن لأيٍّ من الطرفين المغامرة بزعزعة استقرار الآخر، بغضّ النظر عمَّن يتولى الحكم في البلدين.

وأشار إلى أن غينيا-بيساو معنية بإنهاء أزمة كازامانس، خاصةً لما يسببه استمرارها من ضغوط على البلاد، مثل تدفق اللاجئين. ويرى أن الظرف السياسي الجديد في السنغال يمثل فرصة لتعزيز جهود السلام، وهو مسار يجب أن يستمر فيه إمبالو.

كما شدّد على أن غينيا-بيساو، بعد الانتخابات المقبلة، مُطالَبة بتعزيز حضورها الإقليمي من خلال استقرار داخلي فعلي، ما سيمكنها من التأثير في القرارات الإقليمية، في حال نجحت في فرض حد أدنى من الانسجام السياسي بعد الاستحقاق الانتخابي.

2025
PAUL BIYA
PAUL BIYA